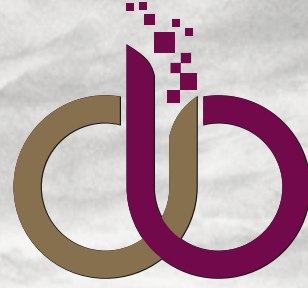




جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

47

التقرير السنوي 2025



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

47

التقرير السنوي 2025

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم





حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم







جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلس الإدارة



سعادة السيد عمار الصفدي
بنك الإسكان للتجارة والتمويل / نائباً للرئيس



معالي السيد باسم خليل السالم
كابيتال بنك / رئيساً





سعادة السيد هيثم البطيخي
البنك الأردني الكويتي / عضواً



سعادة الدكتور أحمد الحسين
البنك الاهلي الاردني - عضواً



سعادة الأنسة رندة الصادق
البنك العربي / عضواً



سعادة السيد منتصر أبو دواس
بنك الاتحاد / عضواً



سعادة السيد رائد المصيص
بنك الاستثمار العربي الأردني - عضواً



سعادة الدكتور حسين سعيد
البنك الإسلامي الأردني / عضواً



الدكتور ماهر المحروق
المدير العام



عطوفة السيد زياد غنما
البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً



سعادة الدكتور عدنان الاعرج
بنك لبنان والمهجر - عضواً

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن. وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2025 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	كابيتال بنك	1996	www.capitalbank.jo
14	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
15	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
2	مصرف الراجحي	1957	www.rafidainamman.com
3	سي تي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
5	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo





12

كلمة رئيس مجلس الإدارة



14

كلمة المدير العام



16

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2025

18

1. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

20

2. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2025

21

أ. المؤشرات الاقتصادية الأساسية

23

ب. أداء المالية العامة

25

ج. أداء القطاع الخارجي

25

د. المؤشرات النقدية والمصرفية

27

3. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2025



28

الفصل الثاني : التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2025

- 30 1. قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2025
- 30 2. التطورات المصرفية خلال عام 2025
- 30 أ. تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن
- 33 ب. موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية
- 34 ج. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
- 38 د. الودائع لدى البنوك المرخصة
- 39 هـ. مؤشرات المتانة المالية للبنوك
- 40 و. هيكل أسعار الفائدة
- 43 ز. تقاص الشيكات



44

الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2025

- 48 أ - قضايا مصرفية
- 50 ب - اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك
- 51 ج - مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2025
- 57 د - نشاطات وأخبار متنوعة
- 103 هـ - الفعاليات والأنشطة التدريبية
- 114 و - إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2025



120

الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2025

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي السابع والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2025، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2025، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

“



**معالي السيد
باسم خليل السالم**

رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

استمرت الجمعية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال عام 2025، والتي حققت من خلالها العديد من المنجزات والأنشطة لتحقيق أهدافها الرئيسية. هذا بجانب العمل جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم القطاع وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم المنجزات الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى ان الجمعية أطلقت استراتيجيتها للأعوام 2024-2027 والتي تحاكي فيها الاستمرار في تحقيق الأهداف الرئيسية وازضافة الجوانب التطويرية عليها بما يتوافق مع المستجدات المصرفية.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،

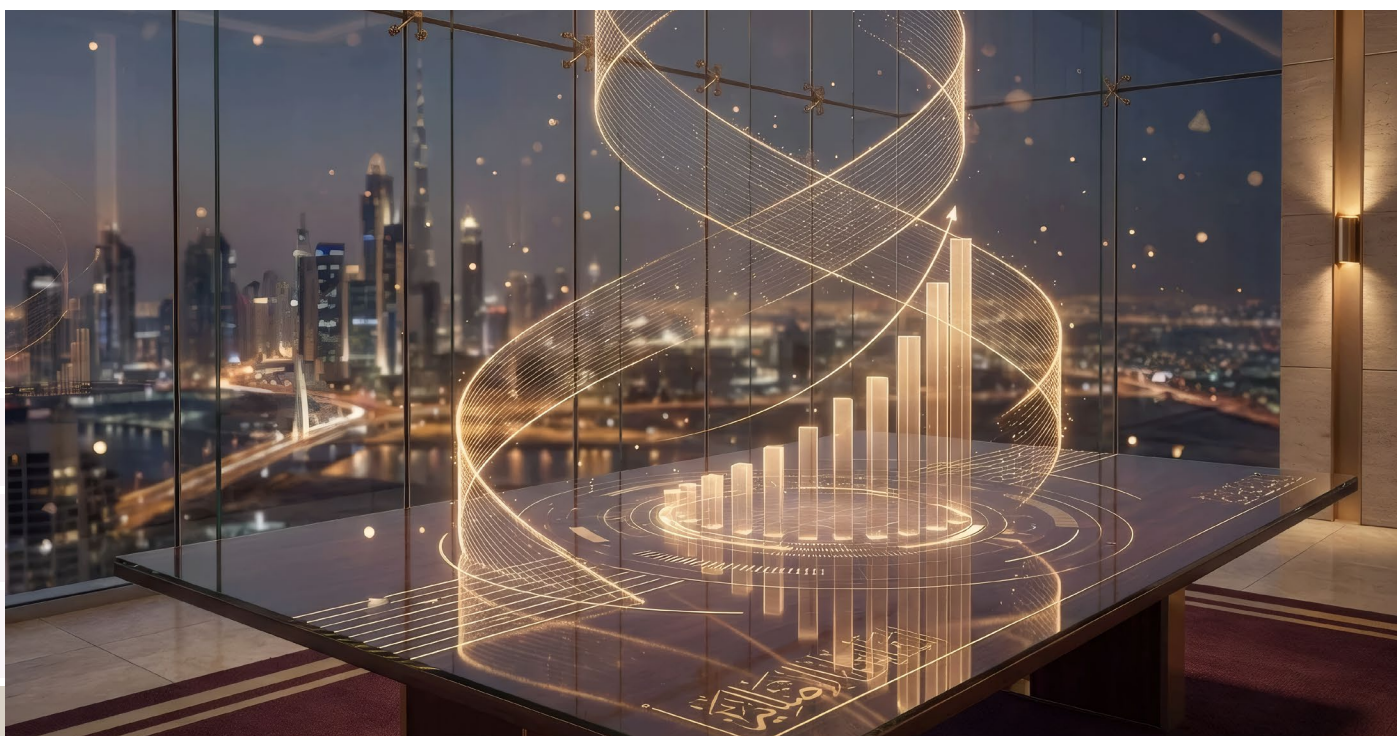
في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخاص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقابل نمو ما نسبته 2.5% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما تشير التوقعات إلى استمرار الأداء بذات النسق حتى نهاية العام، حيث تشير تقديرات تقرير آفاق النمو الصادر عن صندوق النقد الدولي ان يبلغ النمو نسبة 2.7% خلال العام 2025. أما معدل التضخم فقد بلغ 1.77% في عام 2025، في حين بلغ معدل البطالة 21.4% في الربع الثالث من عام 2025. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 إلى 1.08 مليار دينار بارتفاع بلغت نسبته حوالي 28% مقارنة بذات الفترة من عام 2024، كما بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 9.9 مليار دينار خلال عام 2025، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 4.6% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 مقارنة بذات الفترة من عام 2024 لتبلغ حوالي 2.9 مليار دينار.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، ارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بالدولار في نهاية عام 2025 بنسبة 21.4% مقارنة بعام 2024 والتي تغطي المستوردات لفترة 9 شهور لتصل إلى ما يقارب 25.5 مليار دولار أمريكي.

فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 6.0%، و7.1%، و3.7% على التوالي بنهاية عام 2025.



كلمة المدير العام

”

يسعدني اليوم مع نهاية عام 2025 تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها الجمعية خلال العام، والتي جاءت ثمرةً لجهودٍ متواصلة ورؤية واضحة متعلقة بمختلف مجالات عمل الجمعية.

واستمراراً بتنفيذ رؤية وتطلعات مجلس الإدارة من خلال الالتزام بالاستراتيجية التي أطلقها المجلس للجمعية للأعوام (2024 - 2027)

“



الدكتور ماهر المحروق

المدير العام

ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما استمرت بإصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (44) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2025، شارك فيها حوالي 524 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 5 ورش عمل متخصصة.

أما في مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2025 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، بما في ذلك التقرير السنوي السادس والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2024، وأصدرت 10 أعداد من مجلة البنوك، إضافة لمجموعة من الدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يدخروا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية، كما أتطلع إلى تعزيز إنجازاتنا من خلال رؤى طموحة ومشاريع نوعية تواكب جميع التطورات.

فقد استمرت الجمعية خلال عام 2025 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتم مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.

وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2025 أكثر من (47) فعالية، حضرها حوالي (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة. كما عقدت الجمعية في عام 2025 حوالي (22) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع الفنية ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات.

ووقعت الجمعية (8) مذكرات تفاهم وتعاون خلال عام 2025 مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها مكتب تمثيل بنك القدس، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، وشركة كريف الأردن، ومعهد الدراسات المصرفية، و Peterson Solutions، والمركز الدولي للنمو (IGC)، وجامعة الزرقاء، والمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين.

واستمرت الجمعية خلال عام 2025 بإقامة فعاليات الإيجاز الربعي، والذي يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية



01 الفصل الأول

التطورات الاقتصادية
العالمية والأردنية
خلال عام 2025



خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

1

◆ الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يستقر معدل النمو الاقتصادي العالمي عند 3.3% في عامي 2025 و2026، دون تغيير عن مستواه في عام 2024. كذلك من المتوقع أن يحقق تباطؤ طفيف ليصل النمو إلى 3.2% في عام 2027. ستسهم تحولات السياسات التجارية، إلى جانب استثمارات التكنولوجيا والسياسات المالية والنقدية، في تعزيز التوازن الاقتصادي، مع توقعات بانخفاض التضخم عالمياً وعودته تدريجياً إلى مستوياته المستهدفة في الولايات المتحدة. ومن المتوقع انخفاض التضخم إلى 4.1% عالمياً في عام 2025 وإلى 3.8% في عام 2026، ثم إلى 3.4% في عام 2027. مع وجود تفاوتات ملحوظة بين البلدان. لا تزال المخاطر المحيطة بالاتفاق الاقتصادية تميل نحو التطورات السلبية، لا سيما ما يتعلق بإعادة تقييم آفاق نمو الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتساعد التوترات الجيوسياسية. فقد يؤدي تضخم التوقعات إلى تصحيحات حادة في الأسواق وانتقال آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي. وفي المقابل، يمكن لاستثمارات الذكاء الاصطناعي، إذا ما جرى توظيفها بكفاءة وتسارع اعتمادها، أن تحقق مكاسب إنتاجية مستدامة وتعزز ديناميكية النشاط الاقتصادي، بما يستدعي سياسات داعمة للاستقرار المالي وخفض عدم اليقين وتسريع الإصلاحات الهيكلية.

وتوصي التقارير الدولية صناعات السياسات تعزيز هوامش الأمان المالي، والحفاظ على الاستقرار السعري والمالي، ودفع الإصلاحات الهيكلية بما فيها خفض عدم اليقين، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والعمل على استعادة الثقة من خلال تنفيذ سياسات تضمن المصداقية والشفافية واستدامة الأوضاع المالية. مع ضرورة أن تفتقر الدبلوماسية التجارية بتصحيحات اقتصادية كلية، كما ينبغي إعادة بناء هوامش الأمان في المالية العامة، وحماية استقلالية البنوك المركزية، ومضاعفة جهود الإصلاح الهيكلي.

◆ الاقتصاديات المتقدمة

شهدت تلك الاقتصاديات تباطؤ طفيف في عام 2025 ليصل معدل النمو إلى 1.7% مقارنة مع 1.8% في عام 2024، وفي عام 2025 حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بحوالي 2.1%، فيما وصل اقتصاد منطقة اليورو إلى 1.4% والاقتصاد الألماني إلى 0.2% والاقتصاد الياباني إلى 1.1%. والمملكة المتحدة إلى 1.4%، وفي كندا بحوالي 1.6%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة إلى 1.8%. أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2026 يتوقع أن تشهد معظم الاقتصادات المتقدمة تحسناً طفيفاً في معدل النمو الاقتصادي فيها عند حاجز 1.8%. ويتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 2.4%، وسيرتفع في ألمانيا إلى 1.1%، وباقي الاقتصادات المتقدمة إلى 2.0% ويبقى بثبات في كندا عند حاجز 1.6%، فيما يتباطأ النمو في منطقة اليورو ككل بشكل طفيف ليصل إلى 1.3%، وفي اليابان إلى 0.7% والمملكة المتحدة إلى 1.3%.

◆ الاقتصاديات الصاعدة والنامية

تشير آخر التقديرات بأن النمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية شهد تحسن طفيف في النمو ليبلغ 4.4% في عام 2025 مقارنة مع 4.3% في عام 2024، كما سيتباطأ معدل النمو إلى 4.2% في عام 2026. وفي عام 2025 حققت اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية تحسناً طفيفاً إلى 5.4% في عام 2025 مقارنة مع 5.3% في عام 2024، وفي إفريقيا جنوب الصحراء عند 4.4% لعام 2025 مقارنة مع 4.1%. وتراجع النمو في أوروبا الصاعدة والنامية إلى 2.0% مقارنة مع 3.5%، فيما ثبت النمو عند حاجز 4.3% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، وفي أمريكا اللاتينية 2.4%، أما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فبلغ النمو في عام 2025 إلى 3.7% مقارنة مع 2.6% في عام 2024. أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2026 فتشير إلى تحسن النمو الاقتصادي في أوروبا الصاعدة والنامية إلى 2.3%، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 3.9%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء إلى 4.6%، فيما سيتباطأ النمو في آسيا الصاعدة والنامية إلى 5.0%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 2.2%، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل إلى 4.1%.

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي

متوقع		تقديري	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2026	2025	2024	
3.3%	3.3%	3.3%	الناتج العالمي
1.8%	1.7%	1.8%	الاقتصادات المتقدمة
2.4%	2.1%	2.8%	الولايات المتحدة
1.3%	1.4%	0.9%	منطقة اليورو
1.1%	0.2%	-0.5%	ألمانيا
0.7%	1.1%	0.1%	اليابان
1.3%	1.4%	1.1%	المملكة المتحدة
1.6%	1.6%	1.6%	كندا
2.0%	1.8%	2.3%	اقتصادات متقدمة أخرى
4.2%	4.4%	4.3%	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
5.0%	5.4%	5.3%	آسيا الصاعدة والنامية
4.5%	5.0%	5.0%	الصين
2.3%	2.0%	3.5%	أوروبا الصاعدة والنامية
2.2%	2.4%	2.4%	أمريكا اللاتينية والكاريبي
4.6%	4.4%	4.1%	إفريقيا جنوب الصحراء
4.1%	4.3%	4.3%	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
3.9%	3.7%	2.6%	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2025

2

شهد العام 2025 مجموعة من التطورات الاقتصادية الهامة ارتبط معظمها محلياً بمتابعة وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي. حيث عقدت في الديوان الملكي الهاشمي العامر ورشات عمل المرحلة الثانية لرؤية التحديث الاقتصادي، والتي هدفت الى تقييم سير العمل في المرحلة الأولى للرؤية (2023-2025)، وتقديم توصيات تخدم أولويات المرحلة الثانية (2026-2029)، وشهدت الورشات القطاعية التي استمرت 12 يوماً مشاركة حوالي 400 شخص من خبراء ومختصين وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وأكاديميين وإعلاميين. وكما عقدت رئاسة الوزراء جلسات العمل القطاعية لإعداد البرنامج التنفيذي الثاني، والتي تأتي لتعزيز مخرجات الورش التي عقدت في الديوان الملكي الهاشمي العامر وتضمينها في برامج ومشاريع البرنامج التنفيذي، وعُقد في رئاسة الوزراء 17 جلسة قطاعية تغطي جميع محركات رؤية التحديث الاقتصادي. كما شهدت جلسات العمل مشاركة واسعة من ممثلي القطاعين العام والخاص، وأكاديميين وإعلاميين، ومؤسسات مجتمع مدني وخبراء متخصصين بلغ عددهم 674 مشاركاً ومشاركة، وهو ما يعكس تشاركية العملية ليكون البرنامج التنفيذي المقبل ثمرة جهد مشترك.

وعلى صعيد السياسات الحكومية، واصلت الجهات الرسمية العمل على تعزيز النمو الاقتصادي والبناء على إمكانات الاقتصاد الوطني، كما تم اتخاذ ما يقارب 220 قراراً اقتصادياً خلال عام ونيف، هدفت إلى تحسين بيئة الاستثمار وتنشيط القطاعات الإنتاجية..

أما دولياً فقد عكس إصدار سندات اليورو بوند في شهر تشرين ثاني 2025 ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأردني حيث بلغت قيمة الاصدار 700 مليون دولار وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.75% لأجل سبع سنوات، أي بانخفاض قدره 1.75% مقارنة بإصدار عام 2023، في حين تجاوزت طلبات الاكتتاب ثلاثة أضعاف قيمة الإصدار، في مؤشر واضح على متانة الاقتصاد الأردني وقدرته على الصمود في وجه التحديات.

كما اتمت الجهات المعنية في شهر تشرين اول 2025 المراجعة الرابعة مع صندوق النقد الدولي في برنامج تسهيل الصندوق الممدد، والمراجعة الأولى ضمن برنامج الصلابة والاستدامة، والتي جاءت في محطة مهمة، أتاحت وصول المملكة إلى نحو 130 مليون دولار ضمن التسهيل الممدد، ونحو 110 ملايين دولار ضمن برنامج الصلابة والاستدامة، بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

وهنا لا بد من الإشارة الى الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني كأحد أبرز القطاعات الاقتصادية، ودوره في تمويل القطاعات الأخرى والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أشاد صندوق النقد في بيانه بتمتع القطاع المصرفي الأردني بدرجة عالية من المتانة والمرونة، مكنته من أداء دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني، كما شهد القطاع عدداً من خطوات الاندماج والاستحواذ في خطوة مكنت البنوك من تعزيز مكانتها وملئتها المالية. وفي السياق التالي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2025:

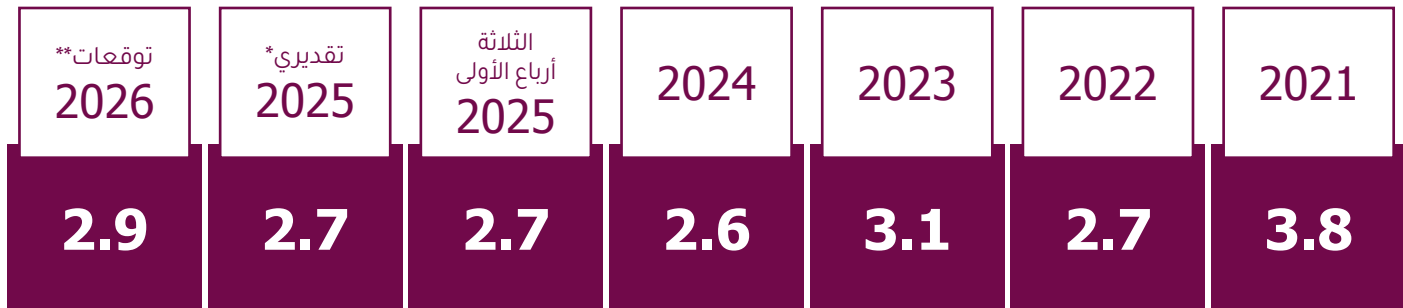


أ. المؤشرات الاقتصادية الأساسية

◆ النمو في الناتج المحلي الإجمالي

رغم المشهد الإقليمي والدولي والاضطرابات الجيوسياسية المختلفة في عام 2025، استطاع الاقتصاد الأردني أن يرسم مساراً استثنائياً يتسم بالمرونة والقدرة على الصمود، محققاً مجموعة من المؤشرات الإيجابية التي تعكس متانة الاقتصاد الوطني وحصافة السياسات الاقتصادية المتبعة. وقد سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقابل نمو ما نسبته 2.5% خلال ذات الفترة من عام 2024. فيما سجلت كافة القطاعات الاقتصادية نمواً خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2025، كما تراوحت معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية للثلاثة أرباع الأولى لعام 2025 ما بين 0.6% لقطاع العقار وعلها لقطاع الزراعة بنسبة 7.7%. فيما سجل قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.5% يليه قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات والعقارات بنسبة 18.4%.

وعلى الرغم من التعافي الاقتصادي، لا تزال القيود الهيكلية الراسخة تؤثر على نتائج سوق العمل حيث بلغت معدلات البطالة للأردنيين خلال الربع الثالث من العام 2025 ما نسبته 21.4% والتي لا تزال ضمن مستويات مرتفعة، فيما يشار إلى انخفاض نسبة البطالة بنسبة 0.1% عن الربع الثالث من عام 2024 والتي بلغت آنذاك 21.5%. أما معدل التضخم فقد ارتفع بنسبة 1.77% لعام 2025، كما تشير أهداف السياسة المالية والنقدية على الاستمرار بمكافحة مستويات التضخم، والذي يتوقع أن يصل إلى 2.2% في عام 2026، ويلاحظ في هذا الصدد، مستويات التضخم في المملكة أقل بكثير من المستوى الإقليمي، حيث تشير توقعات التقارير الدولية بأن معدل التضخم لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يبلغ حوالي 10.9% في عام 2025 و9.5% في عام 2026. ويشار إلى أن لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني عقدت ثلاث اجتماعات؛ كان نتائجها تخفيض أسعار الفوائد بـ 75 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة الرئيسي إلى 5.75% في نهاية شهر كانون أول 2025 وهذا يعكس التوجهات إلى مزيد من السياسات غير التضخمية مع التركيز المستمر على الحفاظ على مستويات التضخم ضمن نسب مقبولة.

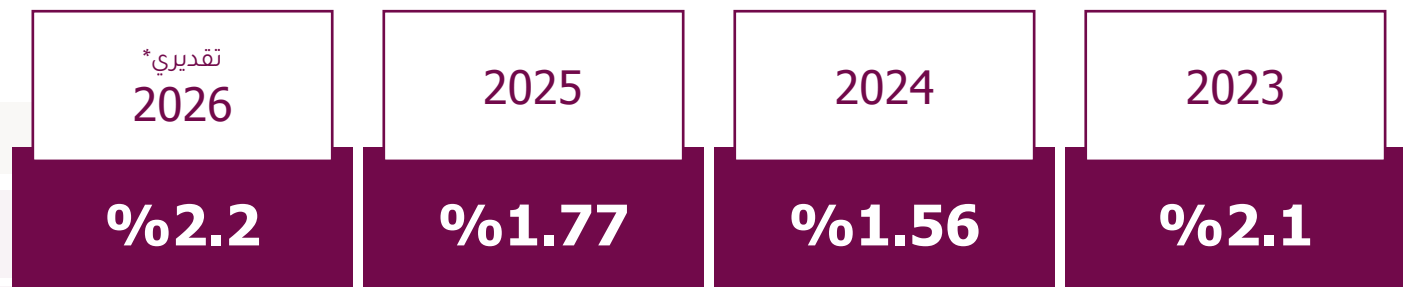


● معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)

* توقعات تقرير افاق النمو الصادر عن صندوق النقد، تشرين أول 2025. ** التوقعات مشروع الموازنة العامة لعام 2026.

◆ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2025 ليصل إلى 112.67 نقطة بالمقارنة مع 110.71 لعام 2024. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم لعام 2025 ما نسبته 1.77%، مقارنة مع معدل التضخم 1.56% لذات الفترة من عام 2024.



● معدل التضخم (%)

* التوقعات في مشروع الموازنة العامة 2026.

◆ الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية كانون اول لعام 2025 بحوالي 1122.8 نقطة ليصل إلى 3611.6 نقطة، مقارنةً مع 2488.8 نقطة في نهاية عام 2024.

◆ معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للأردنيين خلال في الربع الثالث من العام 2025 ما نسبته 21.4%، بانخفاض مقداره 0.1% عن معدل البطالة المسجل في الربع الثالث من عام 2024، كما بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الثالث من عام 2025 حوالي 18% مقابل 33.9% للإناث، وذلك بانخفاض بمقدار 0.3 نقطة مئوية للذكور وبارتفاع بمقدار 0.6 نقطة مئوية للإناث مقارنةً بالربع الثالث من عام 2024، كما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) للإناث بنسبة 16.6% مقارنة مع 61.7% للذكور.

التغير النسبي %	الربع الثالث 2025	الربع الثالث 2024	2024	2023	2022	2021
-0.1	21.4	21.5	21.4	22.0	22.8	24.1

● معدل البطالة (%)

◆ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1081.6 مليون دينار خلال الثلاث ارباع الأولى من عام 2025 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 846.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2024. ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة 27.7%.

التغير النسبي %	الثلاثة ارباع الاولى 2025	الثلاثة ارباع الاولى 2024	2024	2023	2022	2021
27.7	1081.6	846.9	1160.6	1424.5	807.3	441.5

● الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

◆ حوالات العاملين

سجلت حوالات العاملين ارتفاعاً خلال الاحد عشرة شهراً الاولى من عام 2025 بنسبة 4.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، حيث بلغت ما يقارب 2.9 مليار دينار.

التغير النسبي %	الاحد عشر شهراً الأولى 2025	الاحد عشر شهراً الأولى 2024	2024	2023	2022	2021
4.6	2.9	2.8	3.0	2.5	2.4	2.4

● حوالات العاملين (مليار دينار)

ب. أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

◆ إجمالي الإيرادات العامة

ارتفعت إجمالي الإيرادات العامة والمنح الخارجية من عام 2025 بحوالي 557.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.9% لتبلغ حوالي 10 مليار دينار مقابل 9.44 مليار دينار مقارنة مع عام 2024.

◆ إجمالي النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة من عام 2025 بحوالي 715 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% لتبلغ 12.3 مليار دينار مقابل 11.5 مليار دينار من عام 2024.

◆ العجز المالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية/ موازنة

بلغ العجز المالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية/ موازنة بعد المنح من عام 2025 حوالي 2.3 مليار دينار، مقارنة مع 2.1 مليار دينار من عام 2024، أي بنسبة ارتفاع تقارب من 7.5%. هذا وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة حوالي 5.2%

نسبة التغير (%)	2025	2024	2023	2022	2021	مليار دينار
5.9%	9,996.3	9,439.1	9,143.7	8,914.1	8,128.2	اجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6.2%	12,252.6	11,537.6	11,004	10,466.6	9,858.8	اجمالي الانفاق
4.9%	-2,940.3	-2,803.1	-2,572.1	-2,344.7	-2,533.9	العجز قبل المنح
7.5%	-2,256.3	-2,098.5	-1,860.3	-1,552.5	-1,730.6	العجز بعد المنح
-0.2%	-5.2	-5	-4.7	-4.1	-4.8	العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي %



أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

◆ الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 8.4% ليصل إلى 26.4 مليار دينار لعام 2025 (ليشكل ما نسبته 60.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 24.3 مليار دينار في نهاية عام 2024 (58.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ الدين العام الخارجي

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 5.8% ليصل إلى حوالي 21 مليار دينار لعام 2025 (47.9% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 19.8 مليار دينار في نهاية عام 2024 (47.6% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ إجمالي الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 7.2% لعام 2025 مقارنةً مع نهاية عام 2024، ليصل إلى حوالي 47.4 مليار دينار أو ما نسبته 108.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 44.2 مليار دينار أو ما نسبته 106.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024.

التغير النسبي (%)	2025	2024	2023	2022	2021	البند/ مليار دينار
8.4%	26,384.4	24,339.5	22,489.9	21,579.2	20,259.5	الدين الداخلي للحكومة المركزية شاملاً (SSIF)
1.8%	60.3%	58.5%	56.4%	56.8%	56.3%	% من الناتج المحلي الإجمالي
5.8%	20,971.6	19,822.4	18,691.8	16,911.0	15,507.2	رصيد الدين العام الخارجي شاملاً (SSIF)
0.3%	47.9%	47.6%	46.9%	44.5%	43.1%	% من الناتج المحلي الإجمالي
7.2%	47,356.0	44,161.9	41,181.7	38,490.2	35,766.7	إجمالي الدين العام شاملاً (SSIF)
2.1%	108.2	106.1%	103.3%	101.3%	99.4%	% من الناتج المحلي الإجمالي**

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
** تم استخدام البيانات المحدثة للناتج المحلي لسنة الأساس لعام 2023.



ج. أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

◆ الصادرات

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) لعام 2025 بنسبة 10.1% لتصل إلى 10.6 مليار دينار مقارنةً مع 9.6 مليار دينار لعام 2024. وقد جاء الارتفاع في الصادرات الكلية نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 9.9% لتصل قيمة الصادرات الوطنية حوالي 9.6 مليار دينار في نهاية عام 2025، وقيمة المعاد تصديره بنسبة 12.3% لتبلغ حوالي 960 مليون دينار في نهاية عام 2025.

◆ المستوردات

ارتفعت قيمة المستوردات عام 2025 بنسبة 7.5% لتصل إلى حوالي 20.5 مليار دينار، مقارنةً مع حوالي 19.1 مليار دينار عام 2024.

◆ العجز التجاري

نتيجة لتلك التطورات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري عام 2025 بنسبة 4.8% ليصل إلى 9.9 مليار دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 9.5 مليار دينار عام 2024.

نسبة التغير (%)	2025	2024	2023	2022	2021	مليون دينار
9.9	9.6	8.8	8.2	8.4	6.0	الصادرات الوطنية
12.3	960	853.6	666.7	708.1	605	المعاد تصديره (مليون)
10.1	10.6	9.6	8.9	9.1	6.6	الصادرات الكلية
7.5	20.5	19.1	18.2	19.4	15.3	المستوردات
4.8	9.9-	9.5-	9.4-	10.4-	8.7-	الميزان التجاري

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

د. المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدتها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

◆ السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2025 بما يقارب 2.5 مليار دينار أو ما نسبته 5.6% لتصل إلى 47.7 مليار دينار، مقارنةً مع ما يقارب 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024.

◆ الاحتياطات الأجنبية

ارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية 2025 بما مقداره 4.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام 2024. هذا وبلغت الاحتياطات الأجنبية في نهاية 2025 ما يقارب 25.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بما يقارب 21 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024. وبنسبة ارتفاع بلغت 21.4%. كما وصلت فترة تغطية الاحتياطات الأجنبية لمستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9 شهراً.

التغير (%)	2025	2024	2023	2022	2021
%21.4	25.5	21.0	18.1	17.3	18.0

● إجمالي الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) مليار دولار أمريكي



آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2025

3

على الرغم من التحديات والظروف الجيوسياسية في المنطقة التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام 2025 سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة ارباع الاولى من عام 2025 ليصل الناتج المحلي الإجمالي الى 31.1 مليار دينار بالأسعار الثابتة، كما حققت كافة القطاعات نمواً إيجابياً، ووفقاً لتوقعات الحكومة والتي استندت عليها في مشروع الموازنة العامة لسنة 2026 يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي والتي تشمل ما يلي:

- ◆ توقع أن تشهد **معدلات النمو الاقتصادي** في الأردن ثباتاً في عام 2025 لتصل الى 2.7%، كما تشير توقعات الحكومة ان يرتفع معدل النمو ليصل حوالي 2.9% في عام 2026 وان يرتفع الى 3% في عامي 2027 و2028.
- ◆ **بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** 5.0% في الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025، ويتوقع ان ترتفع النسبة الى (5.4%) لكل من الاعوام 2026 و2027 و2028.
- ◆ ارتفع التضخم من عام 2025 ما نسبته 1.77% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، فيما يتوقع ان يبلغ مستوى التضخم (2.2%) لكل من الأعوام 2026 و2027 و2028.
- ◆ نمت الصادرات الوطنية لعام 2025 بنسبة 9.9% لتصل الى 9.6 مليار دينار مقارنة مع 8.8 مليار من عام 2024، ويتوقع انخفاض الصادرات الوطنية بنسبة 4.3% في عام 2026. وان تنخفض بنسبة 3.4% في عام 2027 وان تعاود الارتفاع في عام 2028 بنسبة 6.3%.
- ◆ سجل **الحساب الجاري عجزاً** نسبته 8.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث ارباع الاولى من عام 2025، بينما يتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري إلى -5.8% في عام 2026 وإلى -5.5% في عام 2027، وانخفاض الى حوالي -5.2% في عام 2028.
- ◆ من المتوقع أن يصل **عجز الموازنة العامة** إلى 2.13 مليار دينار في عام 2026. مقارنة مع 2.26 مليار دينار في إعادة تقدير 2025، أي بنسبة انخفاض حوالي 5.9% عن إعادة تقدير عام 2025.
- ◆ بلغ إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله صندوق أموال استثمار أموال الضمان (36.2) مليار دينار عام 2025، تمثل ما نسبته (82.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 34.2 مليار في نهاية عام 2024 تمثل حوالي 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي. اما ديون صندوق استثمار أموال الضمان فقد بلغت 11.1 مليار دينار تمثل 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 وذلك مقارنة مع 10 مليار دينار في نهاية عام 2024، تمثل حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا يكون إجمالي الدين العام شاملاً ديون صندوق استثمار أموال الضمان من عام 2025 قد بلغ 47.4 مليار دينار، وهو ما يمثل حوالي 108.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للبيانات المحدثة للناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر سنة الأساس 2023.

2026	2025	مليار دينار
2.9%	2.7% الثلاثة ارباع الاولى 2025	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) بالأسعار الثابتة
2.2%	1.77%	معدل التضخم (CPI) (%)
5.8%-	8.3%- الثلاثة ارباع الاولى 2025	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
4.3%	9.9%	معدل نمو/ انخفاض الصادرات الوطنية (%)

02 الفصل الثاني

التطورات النقدية
والمصرفية خلال عام 2025



2025



قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2025

1

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية 3 مرات خلال عام 2025 وذلك استجابةً للمستجدات النقدية والمصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً وللحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة وعلى النحو التالي:

- ♦ اعتباراً من تاريخ 2025/9/21 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- ♦ اعتباراً من تاريخ 2025/11/2 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- ♦ اعتباراً من تاريخ 2025/12/14 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.

التطورات المصرفية خلال عام 2025

2

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2025، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 6.0%، و7.1%، و3.7% على التوالي بنهاية عام 2025. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. كما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تخفيضاً خلال عام 2025، كما انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل، بالإضافة إلى انخفاض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد، وارتفاعاً من حيث القيمة خلال عام 2025 مقارنةً مع عام 2024، بالإضافة إلى انخفاض الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2025.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 6.0% ليصل إلى 74.053 مليار دينار، مقارنةً مع 69.853 مليار دينار في نهاية عام 2024.

(1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة خلال عام 2025 بمقدار 2.536 مليار دينار (4.0%) عن مستواها في نهاية عام 2024، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 65.591 مليار دينار مقارنةً مع 63.055 مليار دينار في نهاية عام 2024.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على الحكومة المركزية بحوالي 1.011 مليار دينار أو ما نسبته 6.9%، لتصل إلى 15.629 مليار دينار بنهاية عام 2025، بالإضافة إلى ارتفاع الديون على القطاع الخاص بحوالي 844 مليون دينار ونسبة 2.8% لتصل إلى 31.159 مليار دينار، وارتفاع بند "الموجودات الأخرى" بحوالي 367 مليون دينار أو ما نسبته 7.4% لتصل إلى حوالي 5.313 مليار دينار.

(2) الموجودات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 1.663 مليار دينار أو ما نسبته 24.5% خلال عام 2025 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2024، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة حوالي 8.462 مليار دينار مقارنةً مع 6.798 مليار دينار في نهاية عام 2024. وقد جاء الارتفاع في الموجودات الأجنبية نتيجة ارتفاع الودائع القابلة للتحويل بمقدار 354 مليون دينار أو ما نسبته 28.5% وبند "ودائع أخرى" بحوالي 786 مليون دينار أو ما نسبته 28.0% لتصل إلى حوالي 3.593 مليار دينار بنهاية عام 2025، كما سجلت الأسهم وحقوق الملكية الأخرى ارتفاعاً بمقدار 160 مليون دينار (20.3%) لتصل إلى 950 مليون دينار بنهاية عام 2025 مقارنةً بـ 790 مليون دينار بنهاية عام 2024.



الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

نسبة التغير (%)	قيمة التغير	2025	2024	مليون دينار
الموجودات				
%24.5	1,663.6	8,462.0	6,798.4	الموجودات الأجنبية
%2.0-	5.1-	246.6	251.7	نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)
%28.5	354.4	1,598.1	1,243.7	الودائع القابلة للتحويل
%28.0	786.2	3,593.3	2,807.1	ودائع أخرى
%80.7	254.5	570.0	315.5	الأوراق المالية عدا الأسهم
%8.9	119.7	1,461.3	1,341.6	قروض أخرى
%20.3	160.3	950.7	790.4	الأسهم وحقوق الملكية الأخرى
%13.0-	6.3-	42.0	48.3	حسابات مستحقة أخرى
%4.0	2,536.6	65,591.5	63,054.9	الموجودات المحلية
%6.9	1,010.8	15,628.9	14,618.1	الديون على الحكومة المركزية
%9.1	80.0	955.3	875.3	الديون على البلديات
%2.4	41.7	1,758.1	1,716.4	الديون على الشركات العامة غير المالية
%5.6	51.3	961.8	910.5	الديون على الشركات المالية الأخرى
%1.7	149.4	9,173.1	9,023.7	الديون على البنك المركزي
%2.8	844.4	31,159.7	30,315.3	الديون على القطاع الخاص
%1.3-	8.6-	641.5	650.1	النقد في الصندوق (بالدينار)
%7.4	367.6	5,313.2	4,945.6	الموجودات الأخرى
%6.0	4,200.2	74,053.5	69,853.3	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
%6.6	644.8	10,343.5	9,698.7	الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية
%65.6	75.3	190.0	114.7	الشركات المالية الأخرى
%4.1-	-0.4	9.4	9.8	البلديات
%52.3	28.8	83.9	55.1	الشركات العامة غير المالية
%25.5	17.2	84.7	67.5	مؤسسة الضمان الاجتماعي
%5.5	523.9	9,975.5	9,451.6	القطاع الخاص (مقيم)
%5.2	1,520.7	30,960.5	29,439.8	الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية
%19.4	87.5	539.2	451.7	الشركات المالية الأخرى
%94.7	1.8	3.7	1.9	البلديات
%18.9	53.7	337.3	283.6	الشركات العامة غير المالية

نسبة التغير (%)	قيمة التغير	2025	2024	مليون دينار
المطلوبات				
-6.5%	-121.1	1,728.7	1,849.8	مؤسسة الضمان الاجتماعي
5.6%	1,498.8	28,351.6	26,852.8	القطاع الخاص (مقيم)
23.3%	308.7	1,635.2	1,326.5	ودائع الحكومة المركزية
4.1%	57.3	1,444.8	1,387.5	اقتراض من البنك المركزي
8.1%	929.9	12,365.5	11,435.6	المطلوبات الأجنبية
6.7%	502.8	8,058.5	7,555.7	حسابات رأس المال
2.6%	236.1	9,245.6	9,009.5	المطلوبات الأخرى
6.0%	4,200.2	74,053.5	69,853.3	إجمالي المطلوبات

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من حوالي 14.177 مليار دينار في نهاية عام 2024 لتصل إلى حوالي 15.848 مليار دينار في نهاية عام 2025، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 11.8%. وقد نجم هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع بند محفظة الأوراق المالية بمقدار 484 مليون دينار (10.3%)، وارتفاع بند "أرصدة لدى شركات الإيداع الأخرى" بمقدار 1.235 مليار دينار (31.1%)، وارتفاع النقد في الصندوق بحوالي 95 مليون دينار (36.5%)، فيما انخفضت "التسهيلات الائتمانية" بمقدار 133 مليون دينار أو ما نسبته 3.2%.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

نسبة التغير (%)	قيمة التغير	2025	2024	مليون دينار
36.5%	94.5	353.4	258.9	النقد في الصندوق
2.0%	13.6	691.9	678.3	أرصدة لدى البنك المركزي
31.1%	1,235.6	5,213.6	3,978.0	أرصدة لدى شركات الإيداع الأخرى
10.3%	483.7	5,178.5	4,694.8	محفظة الأوراق المالية
-3.2%	133.3-	4,089.2	4,222.5	التسهيلات الائتمانية
-6.7%	23.1-	322.0	345.1	أخرى
11.8%	1,670.9	15,848.7	14,177.8	الموجودات من العملات الأجنبية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 1.033 مليار دينار لتصل إلى حوالي 15.762 مليار دينار بنهاية عام 2025، والتي تشكل نسبة ارتفاع 7.0% عن العام 2024 والبالغة 14.729 مليار دينار. وقد نتج هذا الارتفاع في مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بشكل أساسي نتيجة ارتفاع ودائع العملاء بمقدار 765 مليون دينار أو ما نسبته 7.7% ليصل إلى حوالي 10.764 مليار دينار بنهاية عام 2025 مقارنة بحوالي 10 مليار دينار بنهاية عام 2024.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

نسبة التغير (%)	قيمة التغير	2025	2024	مليون دينار
7.7%	765.2	10,763.8	9,998.6	ودائع العملاء
191.6%	113.4	172.6	59.2	الحكومة المركزية
64.9%	15.5	39.4	23.9	المؤسسات العامة
-33.7%	-8.3	16.3	24.6	الشركات المالية الأخرى
6.5%	644.5	10,535.4	9,890.9	القطاع الخاص
24.0%	179.5	926.0	746.5	التأمينات النقدية
-1.9%	-45.8	2,407.3	2,453.1	ودائع البنوك
8.8%	134.2	1,665.4	1,531.2	أخرى
7.0%	1,033.1	15,762.4	14,729.3	المطلوبات من العملات الأجنبية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من 34.777 مليار دينار في نهاية عام 2024 ليصل إلى حوالي 36.060 مليار دينار في نهاية عام 2025، وبارتفاع مقداره 1.282 مليار دينار أو ما نسبته 3.7%.

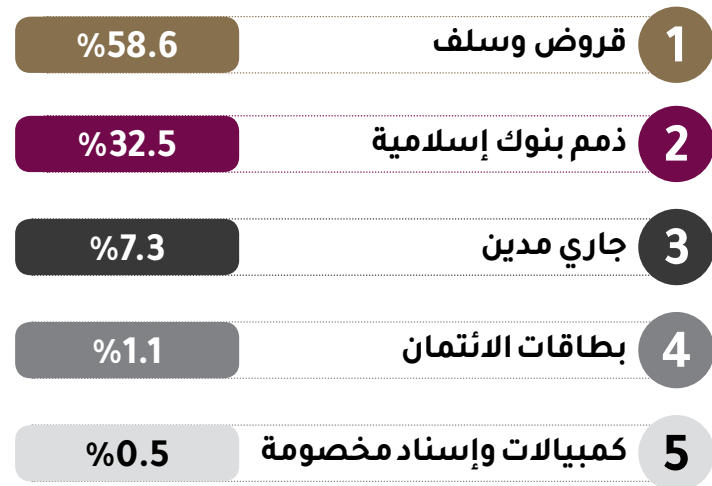
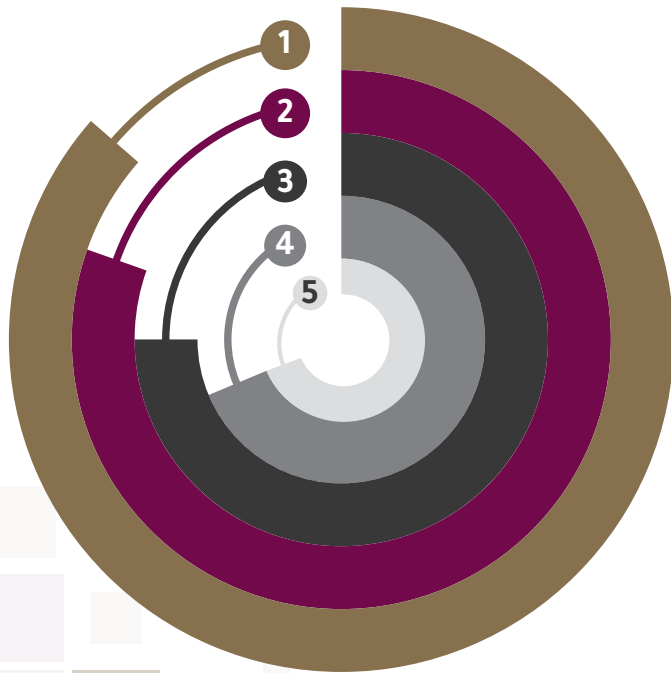
واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 58.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 32.5% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ما نسبته 7.3%، فيما بلغت حصة كل من الكمبيالات والإسناد المخصومة والبطاقات الائتمانية ما نسبته 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنهاية عام 2025.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها

نسبة التغير (%)	2025		2024		مليون دينار
	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	
%7.9-	%7.3	2,621.4	%8.2	2,847.1	جاري مدين
%0.7	%58.6	21,116.4	%60.3	20,975.5	قروض وسلف
%2.7	%0.5	171.9	%0.5	167.4	كمبيالات وإسناد مخصصة
%12.8	%32.5	11,732.8	%29.9	10,403.5	ذمم بنوك إسلامية
%8.6	%1.1	417.1	%1.1	384.0	بطاقات الائتمان
%3.7	%100	36,059.7	%100	34,777.6	إجمالي التسهيلات الائتمانية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام 2025



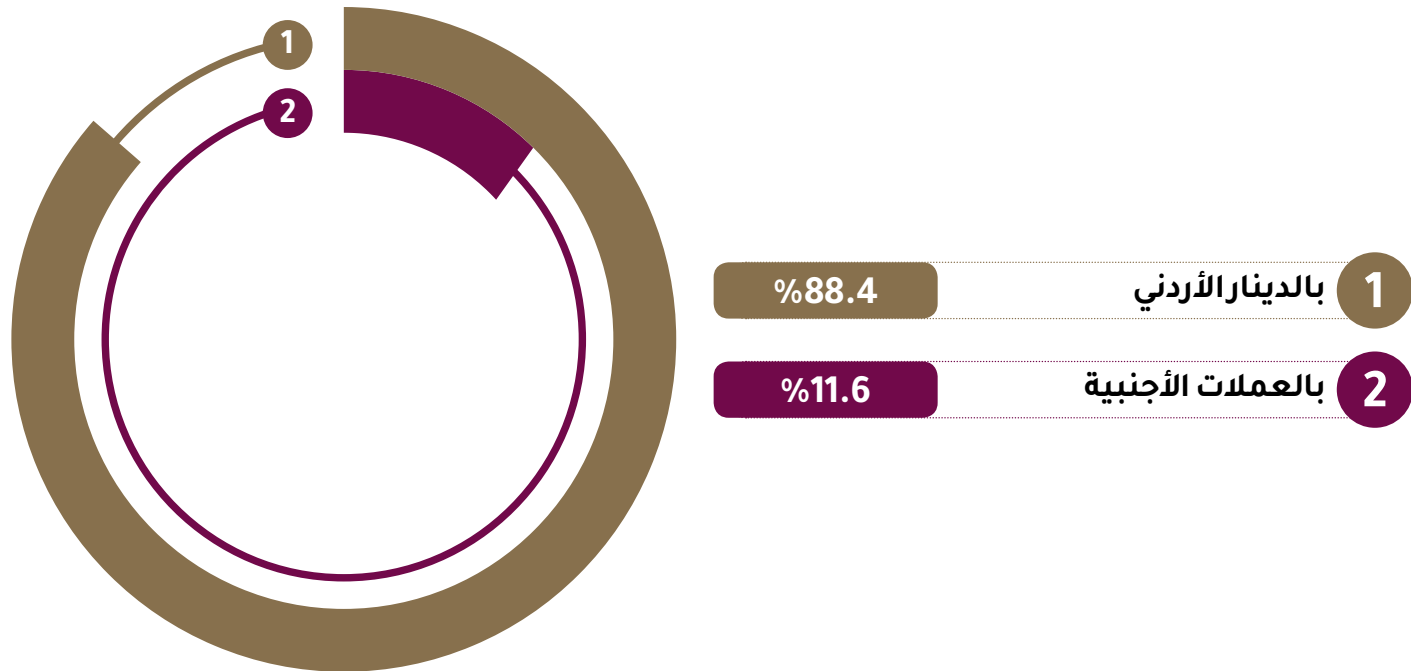
أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 88.4% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2025 بالمقارنة مع نسبة 87.6% في نهاية عام 2024. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية 11.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2025، بالمقارنة مع نسبة 12.4% في نهاية عام 2024.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

نسبة التغير (%)	2025		2024		توزيع التسهيلات حسب العملة
	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	
%4.6	%88.4	31,865.5	%87.6	30,450.0	بالدينار الأردني
%3.1-	%11.6	4,194.2	%12.4	4,327.6	بالعملات الأجنبية
%3.7	%100	36,059.7	%100	34,777.6	المجموع

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2025



وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2025، فقد استحوذت أربع قطاعات اقتصادية، هي: قطاع الإنشاءات، وقطاع الخدمات والمرافق العامة، وقطاع التجارة العامة، وقطاع الصناعة، على ما نسبته 67.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. فقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 148.6 مليون دينار وبنسبة 1.9% مقارنة مع نهاية عام 2024، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 752.9 مليون دينار وبنسبة 12.6%. كذلك، ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 199.0 مليون دينار وبنسبة 5.1%، في حين سجلت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة ارتفاعاً طفيفاً مقداره 3.5 مليون دينار وبنسبة 0.1%.

كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (قطاعات أخرى)، والذي يمثل في معظمه تسهيلات ممنوحة للأفراد، ارتفاعاً بمقدار 115.9 مليون دينار ونسبة 1.4%.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

نسبة التغير (%)	2025		2024		النشاط الاقتصادي
	الأهمية النسبية	مليون دينار	الأهمية النسبية	مليون دينار	
-3.0%	1.7%	608.2	1.8%	627.3	الزراعة
-7.2%	0.5%	185.7	0.6%	200.2	التعدين
5.1%	11.3%	4,073.7	11.1%	3,874.7	الصناعة
0.1%	15.7%	5,652.1	16.2%	5,648.6	التجارة العامة
1.9%	22.2%	8,007.4	22.6%	7,858.8	الإنشاءات
10.7%	1.5%	547.4	1.4%	494.5	خدمات النقل
-8.3%	1.7%	599.4	1.9%	654.0	السياحة والفنادق والمطاعم
12.6%	18.7%	6,740.8	17.2%	5,987.9	خدمات ومرافق عامة
11.2%	2.7%	971.0	2.5%	873.4	الخدمات المالية
1.4%	24.1%	8,674.0	24.6%	8,558.1	القطاعات أخرى
3.7%	100%	36,059.7	100%	34,777.6	المجموع

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2025



د. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بمقدار 3.320 مليار دينار أي ما نسبته 7.1% ليصل إلى حوالي 50.019 مليار دينار مقارنةً مع 46.698 مليار دينار في نهاية عام 2024.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2025 نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الخاص بشكل رئيسي بمقدار 2.869 مليار دينار (6.7%) لتصل إلى حوالي 45.407 مليار دينار مقارنة مع 42.538 مليار دينار بنهاية العام 2024.

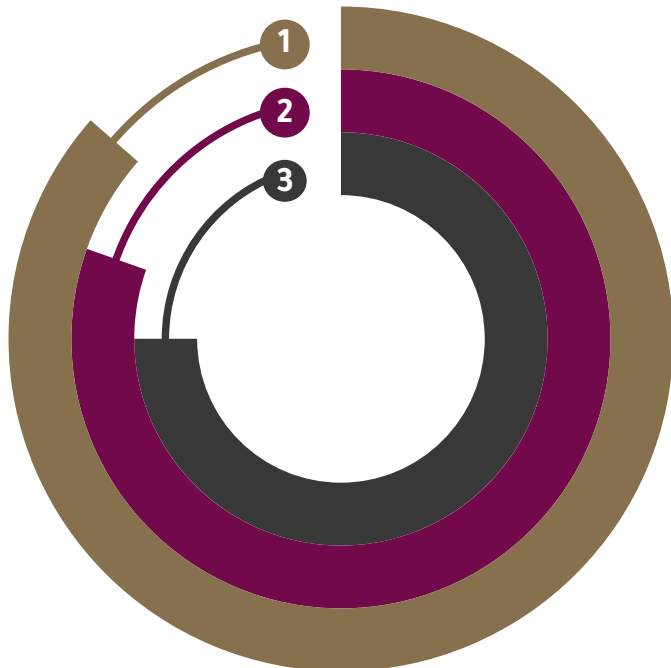
أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها النسبية 62.2% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2025 بالمقارنة مع نسبة 62.1% في نهاية عام 2024. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 24.0%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 13.8% من إجمالي الودائع بنهاية عام 2025.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

نسبة التغير (%)	2025		2024		توزيع التسهيلات حسب العملة
	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	
6.5%	24.0%	12,005.0	24.2%	11,276.0	ودائع تحت الطلب
7.2%	13.8%	6,878.6	13.7%	6,414.6	ودائع التوفير
7.3%	62.2%	31,135.3	62.1%	29,008.0	الودائع لأجل
7.1%	100%	50,018.9	100%	46,698.6	إجمالي الودائع

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام 2025



62.2%

1 الودائع لأجل

24.0%

2 ودائع تحت الطلب

13.8%

3 ودائع التوفير

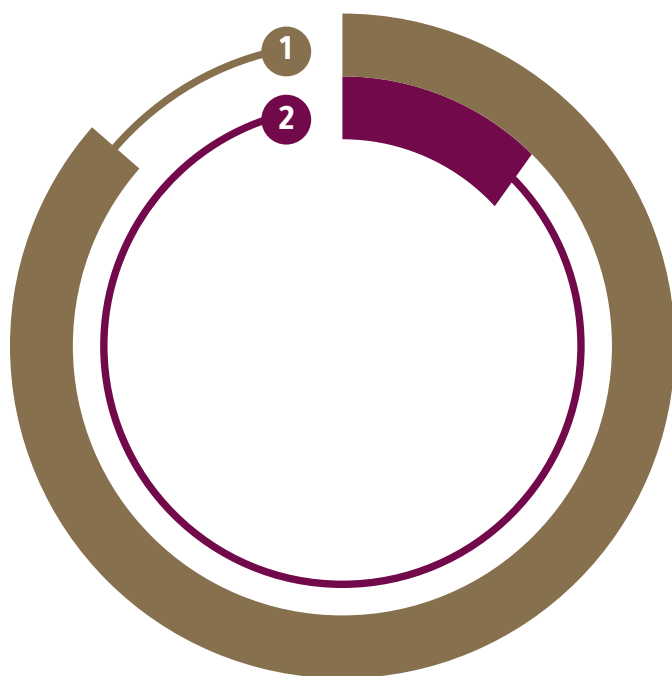
وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2025 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي 2.555 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 7.0% عن قيمتها في نهاية عام 2024، كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 765 مليون دينار (7.7%) عن مستواها في نهاية عام 2024.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

نسبة التغير (%)	2025		2024		توزيع الودائع حسب نوع العملة
	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	
7.0%	78.5%	39,255.1	78.6%	36,700.0	الودائع بالدينار الأردني
7.7%	21.5%	10,763.8	21.4%	9,998.6	الودائع بالعملة الأجنبية
7.1%	100%	50,018.9	100%	46,698.6	إجمالي الودائع

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2025



1 الودائع بالدينار الأردني 78.5%

2 الودائع بالعملة الأجنبية 21.5%

هـ. مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- ♦ ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى 5.8% في النصف الأول للعام 2025، مقارنةً مع نسبة 5.6% في نهاية عام 2024.
- ♦ انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة إلى 71.3% في النصف الأول للعام 2025، مقارنةً مع 74.5% في نهاية عام 2024. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 7.2% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2025، مقارنةً مع 6.1% في نهاية عام 2024.

- ♦ بلغت نسبة كفاية رأس المال %18.0 في النصف الأول للعام 2025، مقارنة مع %18.0 في نهاية عام 2024، لتبقى هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- ♦ حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ %1.3 في النصف الأول للعام 2025، مقارنة مع %1.1 في نهاية عام 2024.
- ♦ ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن لتصل الى %11.5 في النصف الأول للعام 2025، مقارنة مع %9.1 في نهاية عام 2024.
- ♦ بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة %142.4 في النصف الأول للعام 2025، مقارنة مع %144.7 في نهاية عام 2024. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني وبالبالغة (%100).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

النصف الأول 2025	2024	2023	2022	2021	2020	مليون دينار
%5.80	%5.60	%5.10	%4.50	%5.00	%5.50	نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون
%71.30	%74.50	%75.60	%81.50	%79.90	%71.50	نسبه تغطية الديون غير العاملة
%7.20	%6.10	%5.40	%3.80	%4.20	%6.40	نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين
%18.00	%18.00	%17.90	%17.30	%18.00	%18.30	نسبه كفاية رأس المال
%142.40	%144.70	%142.50	%138.00	%141.50	%136.50	نسبه السيولة القانونية
%11.50	%9.10	%9.30	%8.80	%8.30	%5.10	العائد على حقوق المساهمين (ROE)
%1.30	%1.10	%1.10	%1.00	%1.00	%0.60	العائد على الموجودات (ROA)

و. هيكل أسعار الفائدة

(1) أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2025 بواقع ثلاث مرات، المرة الأولى بواقع 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر أيلول)، والمرة الثانية 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر تشرين الثاني)، والمرة الثالثة 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر كانون الأول)، وقد بلغت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2025 كما يلي:

♦ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBI Main Rate): %5.75 سنوياً.

♦ سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: %6.50 سنوياً.

♦ سعر فائدة إعادة الخصم: %6.75 سنوياً.

♦ سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 5.50% سنوياً.

(2) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

♦ الودائع تحت الطلب: استقر الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2025 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 0.69%.

♦ وداائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على وداائع التوفير في نهاية عام 2025 بمقدار 1 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 0.33%.

♦ الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2025 بمقدار 66 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 5.22%.

(3) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

♦ الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2025 بمقدار 58 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 8.14%.

♦ القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2025 بمقدار 35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 7.95%.

♦ الكمبيالات والإسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2025 بمقدار 64 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 9.61%.

هيكل أسعار الفوائد

2025	2024	2023	2022	2021	2020	(%)
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
0.69	0.69	0.53	0.37	0.26	0.27	تحت الطلب
0.33	0.32	0.31	0.41	0.27	0.34	توفير
5.22	5.88	5.94	4.61	3.45	3.65	لأجل
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
8.14	8.72	9.07	8.30	7.19	7.30	جاري مدين
7.95	8.30	8.82	8.34	6.83	7.17	قروض وسلف
9.61	10.25	8.69	8.36	8.01	8.51	كمبيالات وإسناد مخصومة

(4) أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبير)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير) خلال عام 2025 إلى ما يلي:

- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة لعام 2025 مقارنةً مع عام 2024 بمقدار 95 نقطة ليبغ (6.226%).
- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع لعام 2025 مقارنةً مع عام 2024 بمقدار 92 نقطة ليبغ (6.368%).
- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد لعام 2025 مقارنةً مع عام 2024 بمقدار 87 نقطة ليبغ (6.610%).
- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر لعام 2025 مقارنةً بمعدله لسنة 2024 بمقدار 103 نقطة ليصل إلى (7.128%).
- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر لعام 2025 مقارنةً بمعدله لسنة 2024 بمقدار 96 نقطة ليصل إلى (7.781%).
- ◆ انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة لعام 2025 مقارنةً بمعدله لسنة 2024 بمقدار 83 نقطة ليصل إلى (8.166%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير. الأسعار المعلنة) للفترة من 2015 إلى 2025 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103
2021	2.151	2.635	3.478	4.641	5.568	5.745
2022	3.687	4.071	4.744	5.894	6.713	6.982
2023	7.035	7.151	7.440	8.137	8.725	8.947
2024	7.171	7.292	7.482	8.155	8.741	8.995
2025	6.226	6.368	6.610	7.128	7.781	8.166

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية.

ز. تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعاً من حيث القيمة في عام 2025 مقارنةً مع عام 2024، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6511.1 ألف شيك عام 2024 إلى 6287.4 ألف شيك عام 2025، إلا أن قيمة الشيكات المقدمة للتقاص ارتفعت لنفس الفترة من 40299.1 مليون دينار إلى 40959.5 مليون دينار.

كما شهدت الشيكات المعادة انخفاضاً من حيث العدد والقيمة في نهاية عام 2025 مقارنةً مع عام 2024 وبنسبة انخفاض بلغت 7.74% من حيث العدد، و26.51% من حيث القيمة. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 3.2% في نهاية عام 2025 حيث اشتملت على ما نسبته 66.6% شيكات معادة لأسباب مالية و33.4% شيكات معادة لأسباب فنية. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 2.7% في نهاية عام 2025، تُشكل منهم الشيكات المعادة لأسباب مالية ما نسبته 64.9% والشيكات المعادة لأسباب فنية ما نسبته 35.1%.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2024 و2025

البيان	2024	2025	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	6,511.1	6,287.4	-3.44%
القيمة (مليون دينار)	40,299.1	40,959.5	1.64%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	219.6	202.6	-7.74%
القيمة (مليون دينار)	1,518.9	1,116.2	-26.51%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.4%	3.2%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.8%	2.7%	-
الشيكات المعادة لأسباب مالية			
العدد (ألف)	148.9	134.9	-9.40%
القيمة (مليون دينار)	1,103.1	723.9	-34.38%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	67.8%	66.6%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	72.6%	64.9%	-
الشيكات المعادة لأسباب فنية			
العدد (ألف)	70.7	67.7	-4.24%
القيمة (مليون دينار)	415.8	392.3	-5.65%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	32.2%	33.4%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	27.4%	35.1%	-

03 الفصل الثالث

أضواء على أبرز
نشاطات وإنجازات الجمعية
خلال عام 2025



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan





قامت الجمعية خلال عام 2025 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.



وبلغ عدد من الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2025 أكثر من (47) فعالية، حضرها حوالي (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة.

كما عقدت الجمعية في عام 2025 حوالي (22) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات.

ووقعت الجمعية خلال عام 2025 حوالي (8) مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها مكتب تمثيل بنك القدس، و جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وشركة كريف الأردن، ومعهد الدراسات المصرفية، و Peterson Solutions، والمركز الدولي للنمو (IGC)، وجامعة الزرقاء، والمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين.

واستمرت الجمعية خلال عام 2025 بإقامة فعاليات الإيجاز الربعي، والذي يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما استمرت بإصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (44) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2025، شارك فيها حوالي 524 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 5 ورش عمل متخصصة.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2025 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2025.

قضايا مصرفية

أ

الاجتماعات واللقاءات والفعاليات ذات العلاقة

قامت الجمعية خلال عام 2025 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع وتنظيم فعاليات ولقاءات واجتماعات متنوعة لمناقشتها وبحثها. ويشار في هذا الصدد أن عدد الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية بلغ أكثر من (55) فعالية خلال عام 2025، وحضرها حوالي (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة. ويبين الجدول التالي ملخصاً بأهم الاجتماعات التي عقدت في الجمعية خلال عام 2025 مع تواريخها وأعداد الحضور.

أبرز الاجتماعات والفعاليات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2025

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
1	الربط الإلكتروني مع دائرة المشتريات الحكومية	2025/1/13	30
2	جلسة حوارية بعنوان التعاون في مجال الاستخبارات والتحقيق لمكافحة والتصدي للجرائم الإلكترونية التي تخص القطاع المصرفي	2025/1/16	63
3	اجتماع مدرء التدريب ومدراء الموارد البشرية في البنوك الأعضاء	2025/1/22	23
4	حفل إطلاق حافلات وحدات التدخل المبكر المتنقلة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية	2025/1/25	60
5	القمة المصرفية الأردنية لعام 2025	2025/2/15	50
6	ورشة عمل توعوية حول شهادات تقييم الأداء الطاقم للمباني وأهميتها للقطاع المصرفي	2025/2/12	15
7	برنامج تدريب المدربين في مجال تطوير المنتجات المالية الخضراء	2025/2/23	15
8	اجتماع شركاء البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي انهض	2025/2/18	18
9	اجتماع مع ممثلي وزارة التنمية الاجتماعية لمناقشة حسابات الجمعيات الخيرية لدى البنوك	2025/2/27	16
10	حفل إفطار رمضاني بحضور رئيس الوزراء	2025/3/16	75
11	اجتماع الهيئة العامة للجمعية	2025/3/24	21
12	جلسة حوارية حول مشروع قانون ضريبة الأبنية والأراضي	2025/4/22	46
13	مشروع قرار معالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي	2025/4/23	52
14	عرض تقديمي لطلاب الجامعة الهاشمية	2025/4/24	35
15	ورشة تحليلات المخاطر بعنوان "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقادة التنفيذيين البنك C-Level"	2025/5/26	29
16	ورشة تحليلات المخاطر بعنوان "الأدوات الحديثة لاتخاذ قرارات ائتمانية أكثر ذكاء ومكافحة الجريمة المالية"	2025/5/26	45
18	برنامج تدريب المدربين في مجال إدارة مخاطر المناخ وخطط التحول	2025/6/16	20
19	اجتماع تعريفي عن جائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي	2025/7/1	21

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
20	ورشة عمل حول قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية	2025/7/15	74
21	جلسة نقاشية حول سبل تعزيز منظومة خدمات تطوير الأعمال الصناعية الخضرا	2025/7/27	18
22	منتدى التمويل الأخضر لعام 2025 Greefin Forum بعنوان التمويل المستدام من الرؤية الى التصميم	2025/9/9	200
23	برنامج تدريبي حول الافصاح المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان المالي	2025/7/30	22
24	اجتماع عمداء كليات أعمال في الجامعات الاردنية	2025/8/6	75
25	جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني	2025/9/18	50
26	ورشة عمل معايير الافصاح العالمية المتعلقة بالاستدامة والمناخ في المؤسسات المالية	2025/9/10	23
27	ورشة عمل حول تمويل التحول العادل في المؤسسات المالية just transition Finance	2025/9/10	22
28	جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بحضور ممثلي البنك المركزي	2025/9/18	30
29	منتدى تعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي الأردني	2025/9/22	17
30	اجتماع طاولة مستديرة مع ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية	2025/9/29	45
31	لقاء حوارى مع دائرة حماية المستهلك في البنك المركزي	2025/9/29	30
32	لقاء بعثة البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي	2025/9/30	20
33	ورشة عمل توعوية حول الأبنية الخضراء وشهادة EDGE	2025/10/5	
34	لحضور جلسة تعريفية حول منصة Muqasa-Jo.com	2025/10/12	17
35	توقيع اتفاقية كوميرز بنك	2025/10/12	
36	منتدى متخصص حول القيادة الاستراتيجية في الامتثال والنزاهة المالية وحماية البيانات	2025/11/2	26
37	منتدى متخصص حول الأمن السيبراني للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والقنوات الإلكترونية	2025/11/3	22
38	جلسة تعريفية حول آلية العمل وشرح نظام التوقيع الإلكتروني	2025/10/28	69
39	جلسة حوارية تشاركية بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"	2025/11/10	18
40	اجتماع مدراء التدريب في البنوك الأعضاء	2025/11/12	23
41	لقاء مدراء دوائر الموارد البشرية حول توظيف ذوي الاعاقة	2025/11/6	12
42	لقاء تعريفى عبر تقنية الاتصال المرئي مع مركز أستانا المالي الدولي AIFC للاطلاع على فرض التعاون في مجال التمويل الإسلامي زووم	2025/11/11	6
43	حفل إطلاق مؤشر التأثير لجمعية البنوك ABJ Influence Index	2025/11/19	25
44	عرض تقديمي لطلاب الجامعة الأردنية عن القطاع المصرفي	2025/11/19	35
45	ورشة تعريفية حول المصادقة بدون كلمة مرور Passwordless Authentication	2025/12/7	52
46	لقاء تعريفى مع وفد لوكالة تمويل الصادرات البريطانية UK Export Finance -UKEF	2025/12/1	40
47	القمة المصرفية الأردنية السورية	2025/12/3	130

اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

ب

قامت الجمعية خلال عام 2025 بتنظيم وعقد العديد من الاجتماعات للجان والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة. حيث عقدت الجمعية 22 اجتماعاً للجان الجمعية خلال عام 2025 وبمشاركة أكثر من 150 عضو من أعضاء اللجان ذات العلاقة. والجدول التالي يبين اجتماعات اللجان وعدد اجتماعاتها وتواريخها وأبرز المواضيع التي تم مناقشتها.

تاريخ الاجتماع	موضوع الاجتماع	الرقم
3/2/2025	4	لجنة الامتثال
2025/2/20		
2025/4/15		
2025/11/25		
2025/1/14	4	لجنة قانونية
2025/6/23		
2025/8/25		
2025/10/21		
2025/2/2	7	لجنة التمويل الأخضر
2025/2/9		
2025/05/15		
2025/06/29		
2025/9/11		
2025/11/6		
2025/12/30	1	لجنة الموارد البشرية والتدريب
2025/10/27		
2025/10/21	2	لجنة الخدمات المصرفية للأفراد
2025/11/23		
2025/2/3	4	لجنة الامتثال
2025/2/20		
2025/4/15		
2025/11/25		
عدد اجتماعات اللجان		22

مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2025

ج

♦ جمعية البنوك في الأردن توقع مذكرة تفاهم مع مكتب تمثيل بنك القدس



وقّعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع مكتب تمثيل بنك القدس في الأردن. وحضر توقيع المذكرة الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك، والسيد دريد جراب نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس، والسيد محمد الخزاعلة مدير مكتب تمثيل بنك القدس في عمان.

وتهدف المذكرة لتعزيز التعاون بين الجمعية ومكتب تمثيل بنك القدس من خلال فتح المجال أمام الطرف الثاني للاستفادة من الخدمات التي تقدمها جمعية البنوك للبنوك الأعضاء لديها وزيادة مستويات التعاون والتنسيق المشترك مع الفريق الأول والقطاع المصرفي في الأردن للاستفادة المتبادلة من الخبرات والممارسات الفضلى في مجال الاعمال المصرفية. كما تشمل أوجه التعاون التي حددتها المذكرة مشاركة الفريق الثاني في الفعاليات والبرامج التدريبية وورش العمل التي تنظمها الجمعية.

كما تهدف لتعزيز العلاقات والروابط بين البنوك الأعضاء لدى الجمعية والجهة التي يمثلها الفريق الثاني وذلك من خلال تبادل الخبرات الفنية والتقنية والمطبوعات والكتب والدوريات ونتائج البحوث العلمية المسموح بتبادلها.

يشار في هذا الصدد أن بنك القدس افتتح مكتب تمثيلي له في الأردن في عام 2019 بهدف تدعيم الصلة والتعامل بينه وبين البنوك والجهات المالية الأردنية، مع عدم مزاولة البنك لأي عمل او نشاط تجاري في المملكة بحسب الرخصة الممنوحة له كمكتب تمثيل.

♦ توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة العلوم الإسلامية العالمية وجمعية البنوك



في الأردن لتعزيز التعاون الأكاديمي والمصرفي

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية. وتهدف المذكرة إلى موازنة مخرجات التعليم الأكاديمي مع احتياجات سوق العمل في القطاع المصرفي، وتعزيز الثقافة المالية بين الطلبة. كما تشمل التعاون في تطوير المناهج الأكاديمية وتنظيم الأنشطة التدريبية التي تواكب تطورات القطاع المصرفي.

علماً بأن المذكرة ستوفر فرصاً تدريبية للطلبة بما يساهم في تأهيلهم لسوق العمل، كما وتؤكد على أهمية التعاون في تعزيز دور التعليم الأكاديمي لتطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي. وفي الختام، تم تبادل الدروع التذكارية بين الجانبين، تأكيداً على تعزيز التعاون المستقبلي بينهما.

♦ اتفاقية تعاون بين جمعية البنوك في الأردن وشركة كريف الأردن لتعزيز البيئة الائتمانية



وقعت جمعية البنوك في الأردن وشركة كريف الأردن اتفاقية تعاون يوم الخميس الموافق 27/02/2025، بهدف تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية ودعم القطاعات المختلفة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل كبير على الشيكات كوسيلة لتمويل عملياتها التجارية. وتهدف الاتفاقية إلى التعاون بين الفريقين لتوسيع نطاق مزودي البيانات لشركة كريف الأردن ليشمل جهات إضافية مثل شركات الكهرباء والمياه والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغرف الصناعة والتجارة، من خلال قيام جمعية البنوك بتقديم كافة أشكال الدعم الممكنة لشركة كريف الأردن لتمكين البنوك من اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة وموثوقية بناءً على تقارير وتحليلات على مستوى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى تحسين الوعي المجتمعي بأهمية الجدارة الائتمانية وتأثيرها على المعاملات المالية.

وتساهم هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون بين القطاع المصرفي وشركة كريف الأردن، كما ستساهم في تعزيز الثقة بين البنوك والعملاء، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الائتمانية التي تعتبر أساسية لتحسين الجدارة الائتمانية للأفراد والشركات.

وتمثل هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تطوير التعاون بين شركة كريف الأردن وجمعية البنوك في الأردن، لما لذلك من أثر في تعزيز الشفافية والثقة في النظام الائتماني. من خلال توسيع مصادر البيانات وتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية ضمن ما يتحده قانون المعلومات الائتمانية، والذي سيؤدي إلى دعم القطاعات المختلفة في المملكة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في التغلب على التحديات المالية التي قد تواجهها بعد رفع الحماية الجزائية على الشيكات.

وتشمل مجالات التعاون بين الطرفين توسيع مصادر البيانات، وإطلاق حملات توعوية لتعريف الأفراد والشركات بأهمية التقييم الائتماني وكيفية تحسين درجاتهم الائتمانية. كما سيتم تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى التقارير الائتمانية الخاصة بهم من خلال وسائل إلكترونية آمنة وممثلة للمتطلبات القانونية.

◆ جمعية البنوك ومعهد الدراسات المصرفية يوقعان مذكرة تفاهم لتطوير الكفايات الوظيفية للعاملين في القطاع المصرفي



وقعت جمعية البنوك في الأردن ومعهد الدراسات المصرفية مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين الطرفين في مجالات التدريب وبناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي كما وتهدف الاتفاقية الى اعداد دليل الكفايات الوظيفية للعاملين في القطاع المصرفي الأردني في مجال خدمة العملاء. وقع المذكرة مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق ومدير المعهد الدكتور رياض الهنداوي وذلك في مقر الجمعية.

وتأتي الاتفاقية لتطوير دليل شامل للكفايات الوظيفية في القطاع المصرفي بهدف الارتقاء بمستوى أداء العاملين ووضع إطار شامل للتدريب والاختبارات المهنية، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء القطاع المصرفي وتعزيز بيئة التعلم المستمر، ودعم تطوير الكفاءات البشرية في البنوك الأردنية، حيث يتم بناء على هذه الاتفاقية وللمرة الأولى في القطاع المصرفي اعداد وتطوير ادلة تدريبية متكاملة وضمن مشروع وتصور مشترك قائم على التعاون بين الطرفين وبما يضمن كفاءة وحسن وجودة العملية التدريبية.

ويمثل اعداد دليل الكفايات الوظيفية خطوة مهمة لجمعية البنوك نحو رفع كفاءة العاملين في القطاع المصرفي، وذلك التزاماً من دورها بدعم وتعزيز قدراتهم الوظيفية ولضمان ضبط جودة مخرجات الأنشطة التدريبية وقد أشاد المحروق بالجهود المبذولة من قبل كافة الأطراف والشركات في المعهد والعاملين على هذا المشروع الهام والاستراتيجي للقطاع المصرفي. كما أن معهد الدراسات المصرفية يولي أهمية كبيرة لبناء وتطوير الكفايات المهنية، حيث أن هذا التعاون يمثل خطوة استراتيجية مما يساهم في رفع مستوى الأداء الوظيفي. وأكد الطرفان ان هذه المبادرة تأتي في اطار الجهود المستمرة لخدمة القطاع المصرفي الاردني وتحسين كفاءة العاملين فيه.

◆ جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع Peterson Solutions لتعزيز التمويل المستدام في القطاع المصرفي الأردني

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع شركة Peterson Solutions الهولندية، بهدف تعزيز التعاون في مجال التمويل المستدام ودعم جهود البنوك في الأردن في تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وأكدت الجمعية أن هذه الخطوة تأتي في إطار دورها كمظلة للقطاع المصرفي الأردني، وحرصها على رفع كفاءة البنوك وتعزيز قدرتها على مواجهة المتغيرات العالمية، من خلال إدماج معايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية في العمل المصرفي.

وبموجب الاتفاقية، ستقدم شركة Peterson حلولاً استشارية ودعمًا فنياً متخصصاً في مجالات الاستراتيجية المستدامة، وبناء القدرات، ورفع الوعي حول أدوات التمويل المستدام مثل القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLs) والسندات الخضراء، بما يساهم في تطوير منتجات مالية جديدة متوائمة مع المعايير الدولية.

ويعكس توقيع هذه المذكرة التزام الجمعية بدعم مسيرة الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني، وتوفير منصات للتعاون مع مؤسسات عالمية رائدة، بما يساهم في بناء قطاع مصرفي أكثر مرونة وكفاءة ويعزز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، خصوصاً في ظل الجهود المكثفة التي تبذلها الجمعية في هذا المجال.

وتؤكد هذه الاتفاقية على أن التعاون المشترك سيساهم في إدخال خبرات عملية وأدوات مبتكرة تساعد البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات الاستدامة العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية.

وتنص مذكرة التفاهم على تنظيم برامج تدريبية، وبناء القدرات، ودعم البحث العلمي والاستشارات، بما يلبي احتياجات القطاع المصرفي الأردني في المرحلة المقبلة، مع عقد اجتماعات دورية لتقييم التقدم ومناقشة سبل تطوير التعاون.



◆ جمعية البنوك في الأردن توقع مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للنمو (IGC)



وقّعت جمعية البنوك في الأردن (ABJ) مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للنمو (IGC)، أحد المراكز البحثية الاقتصادية الرائدة والتابع لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) وجامعة أوكسفورد، بهدف تعزيز التعاون في مجالات تطوير القطاع المصرفي ودعم الابتكار المالي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

ووقع الاتفاقية عن جمعية البنوك في الأردن مديرها العام، وعن المركز الدولي للنمو السيد جوناثان ليب المدير التنفيذي.

وحضر توقيع الاتفاقية الخبيرة الاقتصادية سلمى شاهين من مركز النمو الدولي، والسيد فادي مشهراوي مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في جمعية البنوك.

وتهدف الاتفاقية إلى وضع إطار للتعاون بين الجانبين في مجال تعزيز الشمول المالي في البنوك والتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العاملة الأردن، وإصدار دراسات تلقي الضوء على واقع تلك الشركات، إلى جانب تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية والخدمات المالية الرقمية والممارسات المصرفية الخضراء بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي الشامل.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتعاون الطرفان في تحديد أولويات البحث، وتنظيم ورش عمل وحوارات عامة وفعاليات لتبادل المعرفة، إضافة إلى إصدار منشورات وأوراق سياسات مشتركة، واستكشاف فرص بناء القدرات وتبادل الخبرات بين الباحثين الأردنيين والدوليين. كما ستسهم الاتفاقية في دعم تطوير أدوات مبتكرة لتقييم المخاطر الائتمانية وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.

◆ جامعة الزرقاء وجمعية البنوك في الاردن توقعان اتفاقية تعاون

وقّعت جامعة الزرقاء يوم الاثنين 6 تشرين الأول 2025 اتفاقية تعاون مع جمعية البنوك في الاردن، بهدف تعزيز آليات التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في المجالات الأكاديمية والتدريبية والبحثية.

وقّع الاتفاقية عن جامعة الزرقاء رئيسها الأستاذ الدكتور نضال الرمحي، وعن جمعية البنوك في الاردن مديرها العام الدكتور ماهر المحروق، وبحضور مدير دائرة الدراسات في الجمعية، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وعميد كلية الحقوق، وعميد البحث العلمي.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار سعي الجامعة المستمر لتعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وخاصة



القطاع المصرفي، بما يساهم في تطوير مهارات الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل من خلال التدريب العملي والبرامج المشتركة.

حيث أن الجامعة تسعى إلى بناء جسور تعاون مثمرة مع جمعية البنوك في الاردن بما يخدم العملية التعليمية والبحثية، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في مجالات الاقتصاد والمصارف والتمويل.

المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين توقع مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك في الأردن لضمان الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين



وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الخميس الموافق 23 تشرين الأول 2025 مذكرة تفاهم مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك لضمان الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين وتنظيم عمليات الإقراض الموجهة لهذه الفئة وتطبيق مبدأ الإقراض المسؤول.

ووقع المذكرة كل من المدير العام للمؤسسة اللواء الركن المتقاعد عدنان أحمد الرقاد، والمدير العام لجمعية البنوك، وذلك خلال لقاء عُقد في مقر الجمعية، بحضور مدير الدائرة المالية في المؤسسة وعدد من مسؤولي الجمعية.

وأكدت جمعية البنوك اعترازها بالدور الوطني الكبير الذي

يضطلع به المتقاعدون العسكريون، بوصفهم الرديف القوي للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ورفاق السلاح ورفاق جلاله القائد الأعلى. وأوضحت أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي انسجاماً مع مسؤولية القطاع المصرفي في دعم المتقاعدين وتقديم الخدمات التي تضمن راحتهم واستقرارهم المالي.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل الإجراءات المصرفية للمتقاعدين، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات القروض والتحويلات البنكية، بما يضمن حمايتهم والمحافظة على حقوقهم، وبما يتوافق مع النسب المعتمدة لدى وزارة المالية. كما تشكل خطوة عملية في تعزيز الشراكة بين المؤسسة وجمعية البنوك لخدمة هذه الفئة العزيزة من أبناء الوطن، وتؤكد حرص المؤسسة على تذليل العقبات أمام المتقاعدين وتمكينهم من الحصول على الخدمات المصرفية بسهولة وأمان.

وفي هذا السياق، تقدّمت جمعية البنوك والمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الحكومة الأردنية، وإلى معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، على دعمهم المتواصل لجهود التنسيق بين المؤسسات المالية والاجتماعية، وحرصهم على دعم الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين والذي يصب في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

ويأتي توقيع هذه المذكرة ضمن إطار الحرص المشترك لكلا الطرفين على مصلحة المتقاعد العسكري، الذي أفنى سنوات خدمته في حماية الوطن وأمنه واستقراره، وبما يضمن أن يبقى راتبه التقاعدي وسيلة لحياة كريمة لا عبئاً مالياً بسبب القروض المتعددة. وبالشكل الذي يضمن توافق عمليات الإقراض مع قدراتهم المالية والتزاماتهم القائمة.

وتنص المذكرة على ضرورة مراعاة الالتزامات المالية القائمة على المتقاعد العسكري عند منحه أي قروض جديدة، بحيث يُطلب منه تزويد المؤسسة بكتاب عدم ممانعة من البنك المحوّل إليه راتبه التقاعدي كشرط للحصول على القرض، لضمان أن يبقى جزء من راتبه متاحاً لتغطية احتياجاته الأساسية من معيشة وسكن وعلاج وغيرها، وبما يتوافق مع مستويات عبء الدين الآمنة.

وأكد الطرفان أن هذه المذكرة تمثل انطلاقة لشراكة استراتيجية طويلة الأمد بين المؤسسات، تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لشريحة المتقاعدين العسكريين، وضمان سير العمليات المالية بموثوقية وعدالة، إضافةً إلى فتح آفاق تعاون مستقبلي في مجالات أخرى ذات صلة بالشمول المالي وحماية المتعاملين، وتعزيز الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين.

نشاطات وأخبار متنوعة



♦ جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2025



عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 2025/3/24 اجتماع الهيئة العامة العادية عبر تقنية الاتصال المرئي. وترأس رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم اجتماع الهيئة العامة والتي حضرها كافة البنوك العاملة في المملكة. وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2024، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31، وقد أقرت الهيئة العامة الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2025.

كما تم خلال اجتماع الهيئة العامة عرض التقرير السنوي السادس والأربعون للجمعية، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2024، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2024. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2024، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2024.

◆ إطلاق مجلة البنوك بحلتها الإلكترونية: خطوة جديدة نحو التحول الرقمي



أعلنت جمعية البنوك في الأردن عن إطلاق "مجلة البنوك" بحلتها الإلكترونية الجديدة وذلك في إطار حرص الجمعية على مواكبة التطورات الرقمية والتحول الإلكتروني، مما يتيح للقراء تجربة أكثر تفاعلية وسهولة في الوصول إلى المحتوى المالي والمصرفي المتخصص. ويأتي هذا التحول استجابةً للتطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث تتيح النسخة الإلكترونية من المجلة تجربة قراءة ديناميكية، تشمل بحثاً متقدماً، روابط تفاعلية، وإمكانية تصفح سلس عبر مختلف الأجهزة الذكية. كما يساهم هذا التحول في تعزيز انتشار المجلة، مما يتيح وصولاً أوسع للمهتمين بالشأن المصرفي داخل الأردن وخارجه.

وأكدت جمعية البنوك في الأردن أن الإصدار الإلكتروني الجديد يهدف إلى تقديم محتوى محدث، دقيق وسهل الوصول، إضافة إلى تقليل البصمة الكربونية عبر تقليل استخدام الورق، بما يتماشى مع استراتيجيات الاستدامة في القطاع المصرفي.

◆ البنوك الأردنية تخصص 90 مليون دينار لدعم قطاعي الصحة والتعليم ورئيس الوزراء يشيد بالمبادرة



أشاد رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، بمبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعي الصحة والتعليم، بتخصيص مبلغ 90 مليون دينار على مدار ثلاث سنوات، وذلك ضمن مسؤوليتها الاجتماعية بدعم التنمية الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد رئيس الوزراء أهمية ودور البنوك الأردنية كدعم أساسية لقوة الاقتصاد الوطني، واستقراره ومنعته تاريخياً، وتطوره في العقود الماضية بشكل كبير.

جاء ذلك خلال حفل إطلاق مبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعي الصحة والتعليم، مساء يوم الأحد 16/3/2025، في جمعية البنوك في الأردن.

وأشاد أيضاً بالتطور الكبير للقطاع المصرفي الأردني خلال ربع قرن؛ حيث أصبح يتمتع اليوم بدرجات متقدمة في التصنيفات العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بالمئات المالية وصلابة الجهاز المصرفي.

كما أكد على دور القطاع المصرفي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، وشراسته في تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية والرائدة وتوفير المزيد من فرص التشغيل للأبناء وبنات الوطن.



وأعرب رئيس الوزراء عن تطلع الحكومة لاستمرار القطاع المصرفي بدعم التنمية والمشاريع الكبرى في المملكة، كمشروع الناقل الوطني، ومشاريع البنى التحتية في المدن، والسكك الحديدية، والنقل العام، والقطاعات الحيوية الأخرى، وهي مشاريع تسعى الحكومة أن تحقق قفزة نوعية في الاستثمار الخارجي، وفي معدلات النمو الاقتصادي للأعوام الأربعة المقبلة.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن التطور الذي يشهده القطاع المصرفي كان نتاج رؤية ملكية حكيمة، وجهودٍ مُستمرةٍ، بدأت منذ بدايات عهد جلالة الملك عبدالله الثاني عام 1999، عندما بدأ الإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص، والذي كان من أهم الأولويات التي عملَ عليها تعزيزُ دور البنوك في التنمية الاقتصادية.

وأكد أنه وخلال ربع قرن تجسّد هذا التطور الكبير لقطاعنا المصرفي الأردني الذي يتمتّع اليوم بدرجات متقدّمة في التصنيفات العالمية، وتحديداً فيما يخصّ المتانة المالية وصلابة الجهاز المصرفي.

كما أكد أن هذه المتانة أسّسها السياسة النقدية والرقابة المصرفية الفعّالة التي يطبّقها البنك المركزي الأردني، والتي كان لها أثر واضح في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وفي ارتفاع الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي إلى أكثر من 21 مليار دولار وهو رقم قياسي، إلى جانب الحفاظ على متانة المراكز المالية للبنوك وقدرتها على دعم الاقتصاد الوطني بفاعلية.

ولفت إلى أنّ الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية التي خضعت لإشرافه في السنوات الأخيرة، وتطوير نماذج أعمالها وأطرها التشريعية، أسهم في رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز دورها في الاقتصاد.

وقال "أنتم اليوم تقدّمون نموذجاً غير مسبوق في المسؤولية المجتمعية الوطنية في القطاع الخاص؛ بتخصيصكم مبلغ 90 مليون دينار إضافية لجهودكم الأخرى، على مدار ثلاث سنوات لدعم جهود التنمية في قطاعات الصحة والتعليم تحديداً".

وأضاف " هذا ليس بجديد على القطاع المصرفي في الأردن، وأعتقد أنّ مأسسة الجهود في المسؤولية الاجتماعية ومواءمتها مع الاحتياجات التنموية وأولويات القطاعات الخدمية الأساسية مهمٌ وضروري " مشيراً إلى أنه وخلال زيارته التفقدية في العديد من المواقع في المملكة، برزت الحاجة إلى توحيد هذه الجهود ومأسستها لضمان حسن التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوة والأثر الذي نريده في مجتمعاتنا. وأشار رئيس الوزراء إلى أن للقطاع المصرفي سجلاً مشهوداً له في هذا المجال؛ سواء في تمكين مشاريع إنتاجية أو دعم مبادرات شبابية وثقافية ورياضية، وليس آخرها دورها خلال أزمة كورونا " وستكون المدارس أو المراكز الصحية التي ستقام بدعمكم شواهد على تضافر الجهود الوطنية لخدمة المواطن وبناء مستقبل زاهر لشبابنا من خلال التعليم والتمكين المناسب".

وأكد أن القطاع المصرفي في الأردن شريك أساسي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي؛ حيث شارك في صياغتها واليوم يشارك في تنفيذها؛ " فنحن أصحاب مشروع واحد، وهدف واحد يتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستثمارات وتوفير المزيد من فرص التشغيل المستقبلية لأبنائنا وبناتنا".

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، التزام القطاع المصرفي الأردني بدوره الوطني والاجتماعي والإنساني، بالمساهمة في رفعة الوطن وتحسين حياة المواطن، مشيراً إلى أن هذه المبادرة تعكس شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي والحكومة.

وبيّن أن هذه المبادرة تأتي دعماً لرؤية التحديث الاقتصادي، وانطلاقاً من الاهتمام الملكي بدعم قطاعي الصحة والتعليم، وضرورة تحديث وتطوير هذه القطاعات الأساسية، والتوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية لمواكبة الطلب المتزايد عليها.

ولفت إلى أنه سيتم تنفيذ مشاريع بناء مدارس ومرافق ومراكز صحية في مختلف المحافظات، وفق أعلى معايير الجودة، وربط التمويل بمراحل الإنجاز الفعلي لضمان الالتزام بالخطة الزمنية المحددة.

وأشار السالم إلى أن موجودات البنوك نمت بمعدل سنوي بلغ 17.6 بالمائة خلال الفترة 2000-2024، لترتفع من حوالي 12.9 مليار دينار إلى ما يقارب 70 مليار دينار، كذلك نمت الودائع لدى البنوك من 8.2 مليار دينار إلى 47.7 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 18.7 بالمائة، وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من 4.55 مليار دينار إلى 34.8 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 26.6 بالمائة.





ولفت إلى أن الخدمات المصرفية شهدت نمواً واسعاً وتحولاتٍ نوعية من خلال اعتماد التكنولوجيا المالية الحديثة؛ حيث توسعت البنوك في تقديم الخدمات الرقمية عبر تطبيقات الهواتف الذكية والمنتجات الإلكترونية، والأنظمة المتطورة للدفع الإلكتروني، ما أتاح للمواطنين إجراء معاملاتهم بسهولة وأمان على مدار الساعة، كذلك أسهم هذا التطور في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية، ودعم الاقتصاد الرقمي في المملكة، إلى جانب تمكين الجهود الحكومية المرتبطة برقمنة الخدمات الحكومية. من ناحيته، قال محافظ البنك المركزي عادل شركس، إن الشراكة بين الحكومة والقطاع المصرفي تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وداعماً رئيسياً للرؤى الملكية السامية التي

تسعى إلى تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع تنافسية الأردن، وترسيخ مكانته كمركز مالي ومصرفي رائد في المنطقة. وأضاف شركس أن البنك المركزي يتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد الأردني إلى 2.7 بالمئة في عام 2025، وأن يواصل الارتفاع إلى 3.5 بالمئة في الأمد المتوسط. وبين أن معدل التضخم بلغ 2.2 بالمئة خلال أول شهرين من العام الحالي، مع التوقعات أن يستقر عند 2 بالمئة في 2025، ما يضمن استقرار القوة الشرائية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فيما انخفض معدل الدولار إلى 18.4 بالمئة في دلالة على تعزيز الثقة بالدينار الأردني والقطاع المصرفي، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي.



وأشار إلى أن الاقتصاد الأردني يحقق أداءً إيجابياً؛ حيث نمت الصادرات الوطنية، بأعلى من التوقعات بنسبة 4.1 بالمئة في عام 2024، لتصل إلى 12.1 مليار دولار، كما سجل الدخل السياحي ارتفاعاً نسبته 22 بالمئة خلال الشهر الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

كذلك شهدت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 2.8 بالمئة خلال عام 2024، كما استقطبت المملكة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.3 مليار دولار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، رغم حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ما ساهم في دعم الاحتياطيات الأجنبية، وتعزيز الطلب المحلي.

ولفت شركس إلى أن هذه التطورات الإيجابية أسفرت عن تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.4 بالمئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، مع توقعات باستقرار النمو عند هذا المعدل لعام 2024 كاملاً، متجاوزاً توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 2.3 بالمئة.

ويبين شركس أن رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، تعدّ إطاراً استراتيجياً للاقتصاد الأردني نجح في احتضان جهود الإصلاح كافة، بما في ذلك الجاري تنفيذها ضمن برنامج التسهيل الممتد المدعوم من صندوق النقد الدولي، وتوجيهها نحو تحقيق مستهدفات الرؤية وتعزيز الابتكار والتنافسية والإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وشدد على أن السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي الأردني تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز المنعة، مجدداً التأكيد على التزام البنك المركزي الراسخ بتحقيق هدفه الرئيس المتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وخلق قطاع مصرفي قوي ومتين يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وجدد شركس التأكيد على دور القطاع المصرفي الحيوي في جذب المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية، وتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بكفاءة وبالاستناد إلى الممارسات الفضلى في العمل المصرفي، وتعزيز موقعه الريادي على المستوى الإقليمي، ومضيه قدماً في تحسين جودة خدماته المالية، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها البنوك واشتملت على عدد من الصناديق للاستثمار في الشركات الناشئة والواعدة والصغيرة والمتوسطة، وشركة التطوير العقاري.

ولفت إلى أن البنوك الأردنية تحافظ على مستويات رأسمال مرتفعة، إذ بلغ معدل كفاية رأسمال 18 بالمئة في نهاية عام 2024، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي الأردني البالغ 12 بالمئة وكذلك الحد الأدنى المقرر من لجنة (بازل III) الذي يبلغ 10.5 بالمئة.

كما أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بمستويات مريحة من السيولة القانونية بلغت ما يقارب 145 بالمئة متجاوزةً بذلك الحد الأدنى المفروض من البنك المركزي والمحدد عند 100 بالمئة.



كما أن نسبة الديون غير العاملة بقيت ضمن مستويات منخفضة نسبياً حيث بلغت 5.6 بالمئة، بينما وصل معدل تغطية المخصصات لهذه الديون إلى 74.8 بالمئة، الأمر الذي يساهم في تعزيز الاستقرار الكلي ويؤكد قدرة البنوك على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية باقتدار. وأشار شركس إلى أن الاقتصاد الأردني قادر على تحقيق نمو اقتصادي أكبر في المستقبل، مدعوماً بمشاريع استراتيجية كبرى تلتزم الحكومة بتنفيذها على مدى الأعوام المقبلة، وبخارطة طريق شاملة للإصلاح والتحديث حتى العام 2033، وذلك ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وأضاف شركس: "لقد أثبت اقتصادنا الوطني خلال السنوات الخمس الماضية، بدءاً من جائحة كورونا وما تلاها من صدمات اقتصادية خارجية متتالية، قدرة فائقة على الصمود في وجه التحديات ومرونة عالية مكنته من التكيف معها والحد من تداعياتها، منسلاً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية المكثفة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية السليمة، إلى جانب الدور الحيوي للقطاع الخاص الذي يمثل ركيزة أساسية لاستدامة الاستقرار والنمو الاقتصادي". وحضر حفل إطلاق المبادرة، وزير الأشغال العامة والإسكان، وزير دولة للشؤون الاقتصادية، وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير الاستثمار، وكذلك عدد من رؤساء مجالس إدارة والمدراء العاميين والتنفيذيين للبنوك.

♦ جمعية البنوك: مبادرة المسؤولية المجتمعية للبنوك بمبلغ 90 مليون دينار لدعم قطاعي الصحة والتعليم ستكون ضمن حساب خاص في البنك المركزي وتحت إشرافه

 <p>مبادرة جمعية البنوك في الأردن لدعم قطاعي الصحة والتعليم</p> <p>4/1</p>	 <p>تخصيص مبلغ 90 مليون دينار على مدار ثلاث سنوات لدعم قطاعي الصحة والتعليم ضمن حساب خاص في البنك المركزي وتحت إشرافه ومراقبته</p> <p>4/2</p>	 <p>سيتم فتح حساب في البنك المركزي تحت اسم "مبادرة جمعية البنوك / بناء مدارس ومراكز صحية جمعية البنوك في الأردن هي المفوضة بالتوقيع</p> <p>4/3</p>	 <p>ستوضع المبالغ في الحساب المخصص للمبادرة مباشرة من قبل البنوك الأردنية سيتم تحديد 18 مدرسة غير مدرجة في الموازنة العامة للعام الحالي كمرحلة أولى ليتم إنشاؤها من مبادرة التبرعات</p> <p>4/4</p>
---	--	---	---

أوضحت جمعية البنوك أن مبادرة البنوك الكبرى لتخصيص مبلغ 90 مليون دينار لدعم قطاعي الصحة والتعليم، والتي أُعلن عنها الأحد الماضي، ستكون ضمن حساب خاص في البنك المركزي، وتحت إشرافه ومراقبته.

ويُنت الجمعية أنه سيتم فتح حساب بالبنك المركزي تحت اسم "مبادرة جمعية البنوك/ بناء مدارس ومراكز صحية"، وأن المبالغ ستوضع في الحساب المخصص للمبادرة مباشرة من قبل البنوك العاملة في الأردن، لافتة إلى أن المفوض بالتوقيع هو جمعية البنوك. وفتت الجمعية إلى أن الحكومة ستحدد 18 مدرسة على مستوى المملكة وفي جميع المحافظات غير مدرجة في الموازنة العامة للعام الحالي، وذلك كمرحلة أولى ليتم إنشاؤها من خلال المبادرة.

♦ جمعية البنوك تعقد منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن، يوم الثلاثاء الموافق 9/9/2025، منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025، في نسخته الثالثة، تحت شعار "التمويل الأخضر والمستدام من الرؤية إلى التصميم"، برعاية محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، وبمشاركة نخبة من قادة البنوك، وصناع القرار، والخبراء المحليين، والدوليين.



ويهدف المنتدى إلى مناقشة سبل تصميم وتطبيق منتجات مالية خضراء تتماشى مع المعايير الدولية للاستدامة وتلبي احتياجات السوق، إلى جانب استعراض آليات التمويل المبتكرة لمواجهة تحديات تغيير المناخ ودفعة عجلة الاقتصاد نحو مسار أكثر مرونة واستدامة.

ويشكّل المنتدى محطة رئيسية في مسار تعزيز الاستدامة المصرفية في المملكة، من خلال تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي الأردني كأحد اللاعبين الرئيسيين في تسريع الانتقال نحو نماذج مصرفية خضراء، وبما يسهم في ربط التمويل الأخضر بالفرص الاقتصادية الحقيقية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

وعقد المنتدى برعاية البلاتينية من كل من البنك الاسكان والبنك الاردني الكويتي، اضافة الى الرعاية الذهبية من بنك الاهلي الاردني، بنك الاتحاد، بنك كابيتال، والبنك الاسلامي الاردني، اضافة الى مشاركة واسعة من المدراء التنفيذيين واعضاء مجالس الادارة في البنوك.

وقال محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، إن التمويل الأخضر والمستدام أصبح من الأولويات الوطنية، مؤكداً أن انعقاد المنتدى السنوي تحت عنوان "التمويل الأخضر والمستدام من الرؤية إلى التصميم" يمثل محطة رئيسية لدعم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وفي مقدمتها الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأضاف شركس في كلمته خلال افتتاح المنتدى أن العالم يعيش في ظل تحديات مناخية وبيئية واجتماعية متسارعة، ولم يعد ممكناً العمل بمنأى عن مفاهيم الاستدامة، مشدداً على أن التغيير المناخي يعد من أخطر القضايا العالمية بما يحمله من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية، ما يستدعي جهوداً دولية متواصلة للتخفيف من آثاره والتكيف مع نتائجه المحتملة.

وأوضح أن الدور الاقتصادي والمالي لم يعد يقتصر على حدود الربحية فقط، بل تعداها إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهو ما جعل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صدارة الأجندة المالية العالمية.

وأشار إلى أن البنك المركزي كان سابقاً منذ عام 2013 في تبني سياسات داعمة للبيئة من خلال شمول قطاع الطاقة المتجددة ضمن البرامج التمويلية الميسرة، قبل أن يتوسع لاحقاً ليشمل جميع المشاريع الخضراء.

وبيّن شركس أن البنك المركزي أطلق عام 2023 الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028 بالتعاون مع البنك الدولي وبالشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المالي، والتي تغطي البنوك وشركات التمويل والتأمين، كما انضم البنك المركزي عام 2021 إلى شبكة تحضير النظام المالي العالمية، للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز استجابة النظام المالي لمخاطر التغيير المناخي وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع منخفضة الكربون.

وأشار إلى أن البنك المركزي عمل على بناء القدرات الوطنية في مجال التمويل الأخضر عبر برامج تدريبية متخصصة وتقييم شامل لمخاطر المناخ على القطاع المالي بالتعاون مع البنك الدولي، لافتاً إلى أن إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ في شباط 2025 جاء لتعزيز قدرة البنوك على قياس ومراقبة هذه المخاطر، كما يجري العمل مع وزارة البيئة والبنك الدولي على تطوير التصنيف الوطني الأخضر الذي سيتيح تعريفاً واضحاً للمشاريع الخضراء ويفتح أمامها فرصاً أوسع للحصول على التمويل.



وأكد أن القطاع المالي والمصرفي الأردني قادر على لعب دور محوري في التكيف مع التغير المناخي من خلال سياسات الإقراض والاستثمار وإدارة المخاطر. مشدداً على أن المؤسسات المالية مطالبة بحماية استقرارها من المخاطر المناخية وفي الوقت ذاته بدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون عبر تقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة.

واستعرض شركس تجارب دولية رائدة مثل ألمانيا التي ضخت استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة عبر البنوك، والمملكة المتحدة التي أصدرت السندات الخضراء السيادية لدعم مشاريع البنية التحتية المستدامة، والصين التي أصبحت أكبر مصدر للسندات الخضراء عالمياً، إضافة إلى تجربة المغرب في إنشاء محطة نور للطاقة الشمسية كأحد أبرز النماذج العربية الناجحة.

وقال إن هذه النماذج تؤكد أن النجاح في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب شراكة حقيقية بين السياسات الحكومية والقطاع المالي، حيث يشكل الأخير رافعة أساسية لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو المشاريع المستدامة.

وأضاف: "الأردن قادر على البناء على ما تحقق من إنجازات من خلال تحفيز البنوك على ابتكار منتجات مالية خضراء موجهة للأفراد والشركات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وبناء شراكات طويلة الأمد".

وختم محافظ البنك المركزي بالقول إن الأردن، عبر قطاعه المالي والمصرفي، قادر ليس فقط على مواكبة التحولات العالمية في التمويل الأخضر، بل على أن يكون نموذجاً رائداً في المنطقة في هذا المجال.

ومن جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، عمار الصفدي، إن منتدى التمويل الأخضر والمستدام بات منذ عام 2023 منصة وطنية سنوية للحوار والشراكة بين القطاع المصرفي والجهات الحكومية والخاصة والشركاء الدوليين، دعماً لمسار الاستدامة في المملكة وانسجاماً مع الرؤية الملكية للتحديث الاقتصادي.

وأضاف الصفدي في كلمته خلال المنتدى، أن الجمعية تتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمحافظ البنك المركزي، الدكتور عادل الشركس، على رعايته للمنتدى للعام الثالث على التوالي، مؤكداً أن ذلك يعكس حرص البنك المركزي على دعم مسار الاستدامة والتمويل الأخضر وتعزيز دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأوضح الصفدي أن التوجه نحو الاستدامة والتمويل الأخضر لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الشاملة، إذ يفتح المجال أمام القطاعات الإنتاجية للحصول على التمويل اللازم لاحتياجاتها ومتطلباتها الخضراء، ويمكنها من التوسع والابتكار.

ويبين أن ذلك يسهم في إعادة تعريف الدور التقليدي للمصارف من مجرد وسيط مالي إلى شريك رئيسي في بناء منظومة مالية داعمة للنمو المستدام.

وأشار إلى أن انعقاد المنتدى هذا العام يأتي بالتزامن مع التحضيرات الحكومية لإطلاق النسخة الثانية من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029. بعد نقاشات معمقة في الديوان الملكي أبرزت إنجازات القطاع المصرفي وإسهاماته في التنمية المستدامة، مؤكداً أن التمويل الأخضر يشكل ركناً أساسياً في الخطط التنفيذية المقبلة لما له من أثر اقتصادي وبيئي واجتماعي متكامل.

ولفت الصفدي إلى مبادرة البنك المركزي بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028، التي حظيت بإشادة عربية ودولية باعتبارها تجربة رائدة إقليمياً، موضحاً أنها تشكل خارطة طريق واضحة نحو الاستدامة.

وأضاف أن متانة المؤشرات المصرفية تمثل قاعدة صلبة لانطلاق المنتدى هذا العام، مشيراً إلى أن نسبة كفاية رأس المال بلغت 18% مع نهاية 2024 متجاوزة المتطلبات التنظيمية، بينما سجلت السيولة القانونية نحو 145%، ولم تتجاوز الديون غير العاملة 5.6% من إجمالي الديون، وهو ما يعكس جودة الأصول وكفاءة إدارة المخاطر.

كما واصلت المؤشرات الرئيسية مسارها التصاعدي، إذ ارتفعت موجودات البنوك إلى 71 مليار دينار مع نهاية حزيران 2025، فيما بلغت الودائع 48 مليار دينار، ووصلت التسهيلات الائتمانية إلى نحو 35 مليار دينار مع نهاية تموز من العام ذاته.

وأكد الصفدي أن هذه المؤشرات لا تعكس الأداء المالي فقط، بل تؤكد امتلاك القطاع المصرفي قاعدة تمويلية متينة تمكنه من التوسع في التمويل الأخضر وتطوير أدوات ومنتجات مبتكرة تدعم الأولويات الوطنية وتسرع مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وقال إن محاور المنتدى هذا العام تركز على الابتكار المالي، واستكشاف فرص النمو الواعدة، وتعزيز الحوكمة والامتثال، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية تيسر الانتقال العادل الذي يراعي العدالة المناخية والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

في تعليقه على أهمية المنتدى أشار الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، إلى أهمية التمويل الأخضر الذي يشكل منصة إقليمية ودولية رائدة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات حول التمويل المستدام، موضحاً أن رعاية ومشاركة البنك في أعمال هذا المنتدى تعكس التزامه الراسخ بمسؤوليته تجاه المجتمع والبيئة، وسعيه المتواصل لتبني ممارسات مصرفية تدعم التوجه الوطني نحو الاقتصاد الأخضر، وتنسجم مع أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي. ولفت البطيخي إلى أهمية تطوير شراكات استراتيجية تساهم في إطلاق منتجات مالية مبتكرة تحقق أثراً إيجابياً على الأفراد والقطاعات المختلفة في الأردن والمنطقة، مشيراً إلى أن التمويل الأخضر يمثل أولوية استراتيجية في خطط البنك المستقبلية

ومن جانبه أشار نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، والرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد عمار الصفدي "تأتي رعاية بنك الإسكان للمنتدى ترجمة فاعلة لالتزامنا العميق تجاه الاستدامة البيئية والمالية، وإيماننا الراسخ بدور القطاع المصرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي نحو مستقبل أكثر استدامة، إننا نعمل وفق استراتيجية واضحة تسعى إلى تحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر، من خلال العمل على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: تطوير المنتجات المالية الخضراء المبتكرة التي تتناسب مع احتياجات السوق، ودعم سياسات البنك المركزي في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز المشاركة مع القطاعين العام والخاص بالمجتمع المدني بما يحقق التكامل مع مختلف الفعاليات الصناعية والتجارية حول حلول عملية للتغير المناخي".

وأضاف: "إننا نسعى بشكل متواصل لبناء شراكات محلية وإقليمية ودولية وصياغة أطر عملية من مختلف القطاعات، بما يضمن توجيه الاستثمارات إلى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، على المستويين الوطني والإقليمي، بما يسهم في تعزيز مسار الاقتصادات وازدهارها، ويعود بالنفع المباشر على المجتمعات.

وقال نائب رئيس الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي والمالي (EBTN)، فيران تيكسس، في كلمته أن التجربة الأوروبية في التمويل المستدام قد لا تكون مثالية، لكنها تقدم دروساً مهمة حول كيفية تحويل الطموحات إلى قواعد وأسواق وتدفقات حقيقية لرأس المال، مشيراً إلى أن البيئة العالمية للاستدامة معقدة وتختلف مقارباتها بين الأقاليم والدول، ما يجعل المهمة أصعب، ولكن أكثر إلحاحاً في الوقت نفسه. وأوضح أن دور أوروبا في هذا السياق يتمثل في إثبات أن الاستدامة والتمويل يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، وأن النزاهة والطموح قادران على التعايش مع القدرة التنافسية.

وأكد أن أوروبا بنت خلال السنوات الأخيرة الإطار الأكثر شمولية للتمويل المستدام في العالم، إذ تطلب من الشركات الإفصاح عن بيانات الاستدامة بنفس الصرامة المطبقة على البيانات المالية، واعتمدت معايير مفصلة وأدخلت مبدأ "المادية المزدوجة"، الذي يفرض على الشركات شرح كيفية تأثير الاستدامة عليها وكيف تؤثر هي على المجتمع والبيئة. ويبن تيكس أن الاتحاد الأوروبي أطلق "التصنيف الأوروبي للاستدامة" كلغة مشتركة، كما اعتمد معايير اختيارية لتقارير الاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة مراعاة للناسب، فيما طوّرت المؤسسات المالية مناهج جديدة لقياس المخاطر والفرص المناخية ضمن إدارة المخاطر والتسعير.

وأضاف أن البنك الأوروبي للاستثمار أصدر سندات خضراء لاقت إقبالاً واسعاً وتجاوزت مرات عديدة حجم الطرح، ما يعكس مصداقية هذا التوجه.

وأكد أن التمويل المستدام ليس مجرد التزام بيئي، بل هو أيضاً إدارة رشيدة للمخاطر، إذ تظهر الأدلة أن الأصول الخضراء غالباً ما تحقق عوائد معدلة للمخاطر أكثر استقراراً لأنها أقل عرضة للصدمات التنظيمية أو الأصول العالقة أو المخاطر المرتبطة بالسمعة.

ولفت إلى أن جزءاً كبيراً من التمويل المستدام ركز حتى الآن على ما هو أخضر بالفعل مثل الطاقة المتجددة والتنقل الأخضر وكفاءة الطاقة، لكن أوروبا أدركت أن الاستدامة ليست محصورة في ذلك فقط، بل يجب تمويل عملية الانتقال نفسها، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والتقليدية التي يجب أن تخفض انبعاثاتها وتبنى تقنيات جديدة، مؤكداً أن للتمويل دوراً محورياً في تسريع هذا التحول.

وبدوره، قال مدير عام جمعية البنوك، إن الجمعية استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن ترسخ حضورها في مجال التمويل الأخضر، عبر مسيرة متدرجة انطلقت عام 2023 بإعداد دراسة تفصيلية وتقييمية حول واقع وممارسات التمويل الأخضر في الأردن، تناولت جانبي العرض والطلب، وركزت بشكل خاص على دور التمويل الأخضر في ودعم تحول القطاع الصناعي الأردني إلى قطاع أكثر استدامة.

وأوضح المحروق أن نتائج تلك الدراسة كشفت عن وجود فجوة معرفية في تبني حلول وتقنيات الطاقة الخضراء، وحاجة ملحة إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات في مجال التمويل الأخضر والخدمات المصرفية والمنتجات المالية الصديقة للبيئة، إلى جانب الحاجة إلى تطوير منتجات تمويل خضراء شاملة لتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية، لا سيما الصناعية منها.

وأضاف أن هذه الجهود تزامنت مع الاستبيان الذي نفذته البنك المركزي في ذات العام لوضع الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028، ما دفع الجمعية إلى تأسيس لجنة التمويل الأخضر، التي ضمت ممثلين عن نحو عشرة بنوك عاملة في المملكة.

ويبن أن هذه التحضيرات مكنت الجمعية من المشاركة بفاعلية تحت مظلة البنك المركزي في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر، وإطلاق المنتدى الأول للتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، الذي كان بعنوان "تهيئة المشهد"، وركز على تحديد احتياجات القطاع في هذا المجال، ومن ثم توسعت الجمعية في التعاون محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث وقعت اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز التدريب في الحوكمة البيئية والاجتماعية، وانضمت إلى شبكة الخدمات المصرفية المستدامة (SBFN).

كما استعرض المحروق جهود الجمعية في تدريب كوادر مصرفية متخصصة في تحليل مخاطر المناخ وإعداد تقارير الاستدامة، التي باتت مطلباً أساسياً من مختلف المؤسسات المالية. وأوضح أن الجمعية استكملت في مطلع عام 2025 تدريب أكثر من 400 موظف من البنوك الأردنية في مختلف مجالات التمويل الأخضر والاستدامة.

وختم بالقول إن هذه المسيرة تمثل التزاماً راسخاً من جمعية البنوك في الأردن بدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتزويد القطاع المصرفي بالكفاءات والقدرات اللازمة لمواجهة التحولات العالمية في التمويل المستدام. وفي نهاية الجلسة الافتتاحية، كرم محافظ البنك المركزي رعاة المنتدى والشركاء، في حين كرم نائب رئيس جمعية البنوك عمار الصفدي محافظ البنك المركزي لرعايته الكريمة للمنتدى.

◆ جمعية البنوك تعقد القمة المصرفية الأردنية لعام 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن، يوم السبت الموافق 15/2/2025، القمة المصرفية الأردنية لعام 2025، ضمن شعار المرونة والابتكار في القطاع المصرفي: التكيف مع اقتصاد متحول، وذلك تحت رعاية محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، وبحضور رئيس جمعية البنوك باسم السالم، وعدد من رؤساء ومديري البنوك في المملكة.



وشهدت القمة حضور نخبة من الخبراء الذين ناقشوا مواضيع مهمة على صعيدي الاقتصاد العالمي والإقليمي، من خلال استعراض التوقعات والتوجهات المصرفية المستقبلية، والتحول الرقمي، ودور التكنولوجيا المالية في إعادة تعريف العمليات المصرفية. وأكد الدكتور شركس، التزام القطاع المصرفي بالوقوف صفاً واحداً خلف جلالة الملك عبد الله الثاني، مشيداً بمواقفه الشجاعة في الدفاع عن مصالح الأردن العليا، ودعمه الثابت للقضية الفلسطينية، ورفضه القاطع لأي شكل من أشكال التهجير، استناداً إلى مبادئ العدل والشرعية الدولية.

وشدد على أن الاقتصاد الوطني أظهر مرونة واستقراراً ملحوظين في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، مدعوماً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية المكثفة التي نفذتها الحكومة خلال السنوات الماضية، إلى جانب إجراءات السياسة النقدية الملزمة التي ينتهجها البنك المركزي، والتي عززت منعة الاقتصاد الأردني وصموده أمام التحديات.

وأشار إلى تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، لا سيما على صعيد القطاع الخارجي الذي أثبت مرونة عالية في وجه التحديات محققاً أداءً فاق التوقعات، إذ استطاعت الصادرات الوطنية تعزيز مكانتها والولوج إلى أسواق جديدة مما أسهم في نموها بنسبة 3.8% في عام 2024 لتصل إلى 8.6 مليار دينار، وتسجيل

الدخل السياحي ما قيمته 5.1 مليار دينار مدعوماً بارتفاع مساهمة سياحة الأردنيين المغتربين والعرب، وارتفاع حوالات الأردنيين العاملين بالخارج بنسبة 2.8% لتصل إلى 2.6 مليار دينار. وحول تدفق في الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، أشار إلى تسجيلها في الربع الثالث الأول من عام 2024 ما مقداره 906 ملايين دينار على الرغم من ارتفاع حالة عدم اليقين في المنطقة.

واكد ان كل ذلك انعكس في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته 2.4% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، مع توقعات البنك المركزي باستمرار نموه بذات الوتيرة لعام 2024 كاملاً ومتجاوزاً بذلك توقعات صندوق النقد الدولي، وتوقع ارتفاعه إلى 2.7% في عام 2025.

وأكد الشركس على أن الاقتصاد الوطني لديه القدرة على مواجهة التحديات والمضي قدماً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً، خاصة في ظل امتلاك الأردن خارطة طريق طويلة المدى للإصلاح الشامل بمساراته الثلاثة، السياسي والإداري والاقتصادي، للسنوات القادمة، والتي ارتقت معها فلسفة الإصلاح الاقتصادي، بحيث أصبحت الرؤية الحاضرة التي تنبثق عنها جميع الإجراءات والإصلاحات التي تقوم بها المملكة، مما يعزز من تبني منظور استراتيجي طويل المدى للإصلاح يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، أكد الشركس على أن هدف البنك المركزي الذي لا يحيد عنه هو الحفاظ على الاستقرار النقدي، مدعوماً بتجاوز الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي 21 مليار دولار، وانخفاض معدل الدورة إلى 18.4% في نهاية عام 2024، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم إلى 1.6% وتوقع استقراره حول 2% في العام 2025. وأشار الشركس إلى أن القرار الأخير برفع رأسمال البنك المركزي إلى 100 مليون دينار من موارده الذاتية إنما جاء ثمرة لمحافظته على الاستقرار النقدي وكفاءة إدارته لموجوداته، ومن شأنه أن يعمل على تعزيز المتانة المالية لقاعدة راس المال في ميزانية البنك المركزي، وسيتيح مرونة أكبر في إدارته للسياسة النقدية وزيادة فعاليتها، ويتسق كذلك مع زيادة موجودات البنك لا سيما الأجنبية منها، ومع دوره المحوري في دعم استقرار الاقتصاد الوطني، وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات.

وأثنى الشركس على الجهود الكبيرة التي تبذلها البنوك ودورها في حشد المدخرات المحلية والخارجية وتمويل النشاط الاقتصادي والاحتياجات المالية للحكومة، وعلى ما حققته من أداء لافت وارتقاء في جودة خدماتها مما جعلها تحتل اليوم مكانة متقدمة على المستوى الإقليمي.

وبدوره، قال السالم، إن القمة المصرفية الأردنية لعام 2025 تمثل منصة رئيسية لمناقشة المستجدات المصرفية والاقتصادية في ظل عالم متغير، مشدداً على أهمية الجاهزية والتكيف والابتكار لمواجهة التحديات الراهنة.

وأعرب السالم، في كلمته خلال افتتاح القمة، عن فخره واعتزازه بمواقف جلالة الملك عبد الله الثاني، مشيراً إلى رؤية جلالتة الحكيمة وقيادته الرشيدة التي تدعم استقرار الاقتصاد الوطني وتعزز مكانة الأردن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما توجه بالشكر إلى محافظ البنك المركزي على رعايته المستمرة للقمة، مؤكداً أهمية مشاركة رؤساء المجالس والمديرين التنفيذيين في البنوك والخبراء الاقتصاديين لمناقشة التطورات الاقتصادية في المنطقة والعالم.

وأوضح السالم أن القمة تنعقد هذا العام تحت شعار المرونة والابتكار في القطاع المصرفي: التكيف مع اقتصاد متحول، مشيراً إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات متزايدة نتيجة التضخم والتغيرات في سياسات البنوك المركزية، بالإضافة إلى تصاعد عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، ما يفرض على الأسواق الناشئة التكيف مع تقلبات الطاقة والاضطرابات المالية.

كما أكد أن دخول الذكاء الاصطناعي إلى الأسواق يعيد تشكيل القطاعات الإنتاجية، مما يعزز الكفاءة لكنه يثير تساؤلات حول مستقبل سوق العمل.





وعلى الصعيد المحلي، أشار السالم إلى أن الاقتصاد الأردني حقق نموًا بنسبة 2.4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى 2.9% في عام 2025، في ظل استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، كما سجلت معظم القطاعات الاقتصادية نموًا إيجابيًا، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي تراجع بنسبة 1.5%، فيما وارتفعت الصادرات بنسبة 5.2%، مما ساهم في تقليص العجز التجاري، في حين انخفض معدل البطالة إلى 21.5%، وأكد أن هذه المؤشرات تعكس قدرة الاقتصاد الأردني على الصمود بفضل السياسات المالية والنقدية الحكيمة، مما عزز الثقة الدولية ورفع التصنيف الائتماني للمملكة لأول مرة منذ 21 عامًا.

وأضاف أن الأردن يواصل تنفيذ أجندة الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، إلى جانب تحفيز البيئة الاستثمارية من خلال تحسين شروط التمويل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني، شدد السالم على دوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن البنوك الأردنية أثبتت قدرتها على التكيف ومواجهة الأزمات، وتقديم حلول مبتكرة تحافظ على الاستقرار المالي، لكنه أشار إلى أن التطورات السريعة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، تتطلب إعادة تقييم الاستراتيجيات المصرفية لتعزيز الابتكار والكفاءة والاستدامة.

وفي ختام كلمته، أكد السالم أن جدول أعمال القمة لهذا العام يتضمن جلسات حوارية مع نخبة من الخبراء لمناقشة التحولات الاقتصادية العالمية، والتوقعات المصرفية المستقبلية، وأثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي، بما يساهم في تعزيز جاهزية البنوك لمواجهة المتغيرات وتحقيق التنمية المستدامة.

إلى ذلك، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد محيي الدين أن الاقتصاد العالمي يمر بتحولات جوهرية، وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، التي باتت تفرض تحديات كبيرة على الاستقرار المالي والنقدي في مختلف الدول.

وأكد أن النموذج الاقتصادي الأردني ونهجه في التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعكس مستوى عالٍ من الحرفية والالتزام بالاستقرار الاقتصادي.

ولفت إلى أن الأردن تمكن من تحقيق استقرار اقتصادي جيد في ظل هذه التحديات العالمية، مشيرًا إلى أن التنسيق القوي بين البنك المركزي ووزارة المالية ساهم في ضمان الاستقرار المالي والنقدي.

وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية في الأردن تواكب التغيرات العالمية، حيث بدأ الأردن في التركيز على التحول الرقمي، وتعزيز الاستثمارات الخضراء، ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية، وهي خطوات ضرورية لضمان الاستدامة الاقتصادية في السنوات المقبلة.

وأشار إلى أن التوقعات تشير إلى استمرار نمو الاقتصاد الأردني بمعدلات مستقرة، مستفيدًا من تحسن قطاع السياحة، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، لكنه أكد أن الأردن، كغيره من الدول، بحاجة إلى توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي، وزيادة التنوع الاقتصادي لتجنب الاعتماد على القطاعات التقليدية فقط.

وبدوره، أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، الدكتور إبراهيم سيف، أن الأردن يواجه تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة موقعه الجغرافي والضغط الديموغرافي الناجمة عن الأعداد المتزايدة من اللاجئين، لكنه رغم ذلك استطاع الحفاظ على استقراره الاقتصادي عبر سياسات مالية متوازنة وإدارة حكيمة للموارد.

وأوضح سيف أن أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني هو الضغط الديموغرافي الناتج عن اللجوء، مشيرًا إلى أن الأردن يحتضن 1.4 مليون لاجئ.

وأكد أن الأردن يُعد ثاني دولة في العالم من حيث نسبة اللاجئين إلى عدد السكان، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على البنية التحتية، وسوق العمل، والخدمات العامة، خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، والإسكان.

وفي حديثه عن الأداء الاقتصادي، أشار سيف إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الأردن ظل متباطئًا خلال الفترة من 2011 إلى 2023، حيث بلغ في المتوسط 2.3%، مقارنة مع دول ذات ظروف مشابهة، والتي نمت بمعدلات تصل إلى 4.8% أو 5% خلال نفس الفترة.

وأشار إلى أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك الداخلي كمحرك رئيسي للنمو، حيث يمثل 84% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع دول أخرى تصل فيها هذه النسبة إلى 60%، مما يعكس خللًا في التوازن الاقتصادي، حيث يفترض أن يكون الاستثمار والإنتاج من المحركات الأساسية للنمو، وليس الاستهلاك فقط.

ورغم هذه التحديات، أكد سيف أن مؤشر التنمية البشرية في الأردن شهد تحسنًا كبيرًا خلال الفترة من 1990 إلى 2020، حيث سجل تقدمًا في مستويات التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

وأكد أن الأردن بحاجة إلى استراتيجية تنموية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السكانية، وتعزز مناخ الاستثمار، وتعمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، لضمان الاستدامة المالية وتحقيق تنمية شاملة تعود بالفائدة على جميع المواطنين.

ومن جهته، أكد الرئيس التنفيذي لشركة RFI Global، ماثيو لورانس، أن قطاع الخدمات المالية يشهد تطورات سريعة مدفوعة بالتقدم الرقمي، ونمو التكنولوجيا المالية، وتغير سلوك المستهلكين في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وأوضح أن الاحتفاظ بالعملاء أصبح أكثر أهمية مع تزايد المنافسة في قطاع التكنولوجيا المالية، ما يستدعي تقديم خدمات مخصصة تعتمد على التكنولوجيا لتعزيز تجربة العملاء.

كما أشار إلى أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمان، منع الاحتيال، وتقديم الخدمات الشخصية، رغم تفاوت مستويات تبنيه بين المؤسسات المالية.

♦ التنمية الاجتماعية وجمعية البنوك تُطلقان "3" وحدات للتدخل المبكر المتنقلة للأشخاص ذوي الإعاقة



رعت وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى، يوم السبت الموافق 25/1/2025، حفل إطلاق 3 وحدات للتدخل المبكر للأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم من جمعية البنوك في الأردن، والذي يأتي في إطار المسؤولية المجتمعية والشراكة ما بين الجانبين في تنفيذ عددٍ من المبادرات الاجتماعية، وذلك بحضور مسؤولي الوزارة والجمعية، وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني. وقالت بني مصطفى إن هذا الحفل يأتي ضمن احتفالات المملكة بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني والذي يولي قطاع الحماية الاجتماعية اهتماماً كبيراً، وتجسدت توجيهات جلالتة في كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور جعفر حسان، والتي استجابت للتوجيهات الملكية السامية من خلال ما طرحته في بيان الثقة في مجال الحماية الاجتماعية، وتعمل الوزارة حالياً على

تحديث الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وسيتم إطلاقها في الربع الثاني من العام الجاري.

وأكدت بني مصطفى أن الأردن خطا خطوات إستثنائية في مجال تقديم منظومة واسعة من الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الأعاقة، حيث ستستضيف المملكة أعمال القمة العالمية للأشخاص ذوي الأعاقة بالتعاون مع الجمهورية الألمانية، وذلك خلال العام الجاري لدورها الكبير في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أشارت إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تقود جهوداً وطنية في مجال بدائل الإيواء، والتي تنصب في دمج الأشخاص ذوي الأعاقة في أسرهم ومجتمعاتهم، لما له من أثر إيجابي في الحد من آثار الإعاقة عليهم، واكسابهم الدعم النفسي والاجتماعي ضمن بيئتهم الاجتماعية الطبيعية، عدا عن الرعاية المؤسسية التي كان للأردن باع طويل في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.



وأشادت بني مصطفى بالشراكة الفاعلة مع جمعية البنوك في الأردن، التي تمثل صرحاً وطنياً وإقتصادياً هاماً، والتي أفضت إلى تنفيذ عددٍ من المبادرات الاجتماعية على مدار العامين الماضيين، في إطار التعاون النابع من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الفئات الاجتماعية التي تخدمها الوزارة، ومن بينها هذه المبادرة المتمثلة بإطلاق وحدات التدخل المبكر المتنقلة والمجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات المخصصة لتقديم الخدمات لفئة الأطفال من عمر يوم ولغاية ست سنوات، وتشمل خدمات العلاج المنطقي والوظيفي والطبيعي، والإرشاد الأسري والتأهيل المجتمعي، والتي ستكون متاحة في كافة أنحاء المملكة، من خلال مواعيد زمنية سيتم الإعلان عنها.



وأوضحت أن التوسع في خدمات التدخل المبكر يجري العمل عليه بصورة مستمرة، حيث أن عدد الوحدات إرتفع مع هذه المبادرة إلى 31 وحدة، وسيصار إلى استحداث 9 مراكز جديدة خلال العام الحالي.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن السيد باسم خليل السالم، إن الانجازات والأعمال والمبادرات المميزة التي تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية هي السبب الرئيسي الذي حفّز البنوك على تكوين شراكة فعالة ومستدامة مع الوزارة.

وأضاف، إننا اليوم ومن مقر جمعية البنوك، نشارك وزارة التنمية الاجتماعية ووطننا الغالي بالاحتفال بعيد ميلاد جلالة الملك المعظم، وبإطلاق ثلاث وحدات تدخل مبكر متنقلة تم تجهيزها بأحدث الوسائل والمعدات لخدمة أقاليم المملكة الثلاثة، وهذه الخطوة ليست مجرد مشروع، بل هي إلتزام منا تجاه المجتمع وتعزيزاً لرؤية الأردن في دعم الفئات الأكثر احتياجاً وضمان وصول الخدمات للجميع، وإطلاق الوحدات دليلاً على دور القطاع المصرفي كشريك فاعل في تحقيق الأهداف التنموية.

وأشاد السالم بدور وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ المبادرات الاجتماعية والتنموية التي تخدم كافة فئات المجتمع المحلي، معرباً عن شكره للبنوك في الأردن على ما تقدمه من دعم سخي لمبادرات الوزارة.

♦ جمعية البنوك تبحث مشروع قانون ضريبة الأراضي والأبنية في جلسة حوارية مع أمانة عمّان



عقدت جمعية البنوك في الأردن جلسة حوارية ناقشت خلالها آخر المستجدات التشريعية والفنية المتعلقة بمشروع قانون ضريبة الأبنية والأراضي، بمشاركة ممثلين عن القطاع المصرفي وبحضور مسؤولين من أمانة عمّان الكبرى.

وشهدت الجلسة عرضاً للآليات الجديدة المقترحة لتقدير الضريبة، والتي تعتمد على أدوات فنية حديثة لتحديد العنصر البشري وتعزيز العدالة والموضوعية في احتساب الضريبة، بما يعكس القيمة الفعلية للعقار.

وأكد المدير العام لجمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق، خلال الجلسة، أهمية الحفاظ على جاذبية الاستثمار في السوق العقاري، محذراً من أي

إجراءات ضريبية قد تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار. وشدد على أن البنوك تولى تمويل المشاريع العقارية أولوية قصوى ضمن سياساتها التمويلية.

من جانبهم، أوضح ممثلو أمانة عمّان أن مشروع القانون لا يتضمن زيادة على معدل الضريبة المطبقة حالياً، مؤكداً أن نتائج التجارب الحسابية أظهرت انخفاضاً في الضريبة في العديد من الحالات مقارنة بالقانون الحالي.

وتأتي هذه الجلسة ضمن سلسلة اللقاءات التي تنظمها جمعية البنوك لتعزيز الحوار مع الجهات الرسمية حول التشريعات ذات الأثر على القطاع المصرفي ودوره في دعم النمو الاقتصادي.



♦ جمعية البنوك في الأردن تستضيف وفداً من طلبة كلية الأعمال في الجامعة الهاشمية



استضافت جمعية البنوك يوم الخميس الموافق 24/4/2025 وفداً من طلبة كلية الأعمال في الجامعة الهاشمية، وذلك في إطار التعاون بين الجامعة الهاشمية والجمعية بهدف تعزيز التواصل بين الطلبة والقطاع المصرفي. واستهدفت الزيارة إعطاء الطلبة فكرة عن القطاع المصرفي الأردني ودوره الأساسي في الاقتصاد الوطني.

ورحب مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق بالطلبة المشاركين في الزيارة، والذي أشار في كلمته الافتتاحية إلى أهمية

التواصل بين الطلبة والقطاع المصرفي، كما بين المحروق دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني، وتجربة القطاع الرائدة في جوانب عديدة منها دوره التمويلي والمسؤولية المجتمعية وغيرها.

كما أوضح المحروق للطلبة بان القطاع المصرفي يسعى الى بناء القدرات وجذب الكفاءات، مشيراً الى نسبة تشغيل الاناث في القطاع والتي تتجاوز 35%، كما أوضح المحروق أن المستقبل القريب يحمل العديد من التغيرات التكنولوجية في القطاع المصرفي، وهذه التغيرات تنعكس في مجموعة من المهارات التي يجب على الطلبة بناء القدرات فيها والحصول عليها، وبالتالي الدخول الى سوق العمل مسلحين بالمعرفة والاحتياجات الملائمة.

واشتملت الزيارة على اطلاع الوفد على الدور التمويلي للقطاع المصرفي والفوائد والمنافع المرتبطة بهذا الدور سواء في جانب تمويل القطاعات الاقتصادية لتعزيز التنمية الشاملة، وتمويل الافراد وغيرها من الأدوار التمويلية، كما ناقش الطلبة الأدوات التمويلية الجديدة واهميتها في الاقتصاد الوطني سواء أنظمة الدفع الرقمي والتوجه نحو البنوك الرقمية والمفتوحة، بالإضافة الى التمويل الأخضر والمستدام وارتباطه بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والدائري.

وخلال الزيارة اطلع الطلبة على دور جمعية البنوك والخدمات التي تقدمها للقطاع المصرفي، ومنها الجوانب التدريبية وبناء القدرات، كما قام الطلبة بعمل جولة داخل مبنى الجمعية وزيارة القاعات المتوفرة فيها والتي يتم فيها عقد ورش العمل والمحاضرات والبرامج التدريبية لموظفي البنوك الأعضاء في الجمعية.

وفي ختام الزيارة أعرب الطلبة عن شكرهم للجمعية على حسن الاستضافة وعلى المعلومات القيمة التي حصلوا عليها حول دور الجمعية والقطاع المصرفي الأردني، مؤكداً على أهمية هذه الأنشطة ودورها في مساعدة الطلبة على تحديد اولوياتهم الوظيفية وفتح آفاق المستقبل لهم.



♦ مشاركة جمعية البنوك في الأردن ملتقى الأساتذة الفخريين الثاني

شارك سعادة المدير العام د. ماهر المحروق في ملتقى الأساتذة الفخريين الثاني الذي تنظمه الجامعة الأردنية، والذي شهد حوارًا ثريًا حول سُبل تطوير التعليم الجامعيّ لمواكبة متطلبات سوق العمل، في ظلّ التحولات التكنولوجية المتسارعة، وذلك تحت عنوان: "برامج المستقبل لوظائف المستقبل".



وألقى الكلمة الرئيسة نائب رئيس جامعة واترلو الكندية الأستاذة الدكتورة بسمة المومني، التي شددت على أهمية إعادة صياغة التعليم الجامعيّ، بما يسدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق، من خلال التعليم التعاوني وبرامج التدريب العمليّ. وأكدت أنّ جامعة واترلو تعتمد نموذجًا يوفر فرص تدريب مموّلة للطلبة، ما يعزّز جاهزيتهم لسوق العمل ويشجّعهم على الابتكار.

وقالت المومني: "ما ندرسه اليوم قد لا يكون مفيدًا غدًا، لذا لا بدّ من تسخير الذكاء الاصطناعيّ وتحديث المناهج باستمرار"، مشيرةً إلى أنّ الذكاء الاصطناعيّ شهد تطورًا بنسبة 43% بين عامي 2022 و2024.

وأدار الجلسة المدير العامّ لجمعية البنوك في الأردنّ الدكتور ماهر المحروق، حيث أكد أنّ عام 2025 يشكّل منعطفًا حاسمًا في طبيعة الوظائف، ممّا يتطلّب دمج القدرات البشرية بالتكنولوجية لضمان الجاهزية المستقبلية.

كما أكد نائب رئيس الجامعة للكليات العلمية الأستاذ الدكتور أشرف أبو كركي في مداخلة، أهمية أنّ تكون الهيئات التنظيمية للتعليم العالي شريكة حقيقية للجامعات في استحداث الخطط التدريسية أو تعديلها، بما يحقق أهداف التنمية الشاملة للطالب، ويلبي احتياجات سوق العمل.

وأشار إلى أنّ الجامعة الأردنية تسعى بجديّة لردم الفجوة بين الجانب النظريّ والتطبيق العمليّ، من خلال تطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز النهج التفاعليّ في التعليم.

وشارك في الجلسة نخبة من الأكاديميين العالميين من جامعات مرموقة وهم: الأستاذ الدكتور محمد عبيدات من جامعة العلوم والتكنولوجيا في بكين الذي تحدّث عن أهمية الذكاء الاصطناعيّ في خلق وظائف جديدة وتعزيز جودة الأبحاث، والدكتورة جينيفر سكوت من جامعة بريستول في المملكة المتحدة التي سلّطت الضوء على أهمية الشراكات بين الجامعات والقطاعات الصحية لتطوير التعليم في مجال الصيدلة، داعيةً إلى تعزيز التفكير المجتمعيّ وتوظيف الأفكار في سياسات وزارة



الصحة، والبروفيسور بيفرلي جلاس من جامعة جيمس كوك الأسترالية التي أكدت أن تعليم المهارات الناعمة للطلبة يعزز قدراتهم في البحث والتعامل في بيئات العمل. مشيرة إلى أن التجربة أثبتت فعالية البرامج التي تربط النظرية بالتطبيق، والبروفيسور ديميترس تاتاكيس من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ناقش تجربة دمج التعليم العملي والنظري في تخصص طب الأسنان، مبيناً أهمية تميز الطلبة في سوق العمل التنافسي، ودور الجامعات في تحديث المواد التعليمية وربط التخصصات الصحية بمجال ريادة الأعمال.

كما شارك في الجلسة البروفيسور هزاع الهزاع من جامعة الأميرة نورة في المملكة السعودية، حيث بين أن خريجي علوم الرياضة بحاجة إلى مهارات عملية إلى جانب الشهادة الأكاديمية، مؤكداً أهمية التفاعل متعدد التخصصات في توفير فرص أوسع للتوظيف، وأيضاً البروفيسور أسغوي كالوشيان من جامعة كاليفورنيا الأمريكية الذي تطرق إلى دور التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة، وأوضح أن استخدام التقنيات مثل الطائرات المسيّرة (الدرون) أسهمت في حلّ تحديات ميدانية، مؤكداً ضرورة دمج الطلبة في البحث العلمي وإكسابهم مهارات حلّ المشكلات.

أما البروفيسور براديب خانا من جامعة إلينوي الأمريكية فقد استعرض في مداخلة تجربته جامعته في تطوير التعليم الزراعي من خلال ربط المهارات الوظيفية بمحتوى المساقات الأكاديمية، وأكد أهمية تعلم المدرسين في كيفية تعليم الطلبة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، موضحاً أن (الينوي الأمريكية) كانت من أوائل المؤسسات التي سخرت التكنولوجيا في القطاع الزراعي، كما أقامت شراكات مع أكثر من 400 شركة لتطوير الوظائف بما يتناسب مع احتياجات السوق.

وبين أن أبحاث الجامعة تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة تنعكس إيجاباً على المجتمع، مشدداً على أهمية تأهيل الطلبة لسوق العمل وتمكينهم من أدوات العصر لضمان نجاحهم المهني.

وخلال الجلسة، شدّد المشاركون على أهمية تحديث البرامج الأكاديمية، وتبني نماذج تعليمية تفاعلية تعزز من قدرة الطلبة على التكيف مع المستقبل، والتأكيد على خلق بيئات تعليمية مرنة تدعم تنمية المهارات التطبيقية، وتوظف التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم، لا سيما في القطاعات الصحية والزراعية والهندسية.

وتعكس الجلسة التزام الجامعة الأردنية بتطوير برامجها، بما يواكب التحوّلات العالمية، ويعزز دورها في إعداد خريجين مؤهلين، قادرين على المنافسة والإسهام بفاعلية في سوق العمل محلياً وعالمياً.



◆ جلسة تعريفية بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي في جمعية البنوك في الأردن

نظمت وزارة الشباب، يوم الثلاثاء الموافق 1/7/2025، جلسة تعريفية بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي في دورتها الثالثة، وذلك في جمعية البنوك في الأردن، بحضور مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق، ومدير الدراسات في الجمعية فادي المشهراوي، وكل من أعضاء لجنة إدارة الجائزة الدكتور أشرف بني محمد وسمر داوود، وعدد من موظفي الجمعية والبنوك المشاركة بها. وتضمنت الجلسة تعريفاً بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي وأهمية نشر ثقافة المبادرات التطوعية، كما تناولت الجلسة دور وأهمية القطاع المصرفي في تشجيع وتبني هذه المبادرات من خلال أقسام المسؤولية المجتمعية، الذي يعتبر القطاع المصرفي رائداً بها.

وأكد المحروق أن البنوك في الأردن تلعب دوراً أساسياً في مجال المسؤولية المجتمعية، وأنها تعمل وفق نهج مؤسسي واضح المعالم يستند إلى مفاهيم الاستدامة وتقييم الأثر المجتمعي، مؤكداً أن القطاع المصرفي يتصدر القطاعات الاقتصادية في الأردن من حيث

المساهمات الاجتماعية والمبادرات الفردية والجماعية التي يطلقها القطاع.

واختتمت الجلسة بعرض تفاعلي تناول خلاله الدكتور أشرف بني محمد، فلسفة ومرتكزات الجائزة وأهدافها ومجالات عملها وشروط التقديم لها، فضلاً عن آلية التقديم ومعايير التقييم الدقيقة التي تتبعها لضمان تحقيق الشفافية والنزاهة بين جميع المشاركين.



◆ جمعية البنوك تعلن انطلاق أعمال "لجنة الشركات الصغيرة

والمتوسطة"

أعلنت جمعية البنوك رسمياً يوم الخميس الموافق 24/7/2025، بدء أعمال "لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة" في جمعية البنوك في الأردن، وذلك في أعقاب انعقاد الاجتماع الأول للجنة والتي تم تشكيلها بموجب قرار مجلس إدارة الجمعية، وتضم اللجنة في عضويتها خمسة عشر بنكاً إسلامياً وتجارياً.

وتم خلال الاجتماع الأول للجنة، انتخاب السيد فادي عميرة ممثل البنك العربي رئيساً للجنة، في حين تم بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، ومناقشة أهداف اللجنة ومهامها وإطار عملها ودوريتها اجتماعاتها.



وأعرب عميرة عن شكره العميق لأعضاء اللجنة على الثقة الممنوحة له في هذا الجانب، وإلى أهمية عمل اللجنة ودورها المأمول في المساهمة بتعزيز جهود القطاع المصرفي لتطوير بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى الأهداف والخطط الوطنية ومنها رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية الشمول المالي.

وبين عميرة أن هنالك جملة من التحديات والفرص التي يمكن العمل عليها من قبل القطاع المصرفي لتطوير أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في بناء الثقافة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التقاطعات مع التمويل الأخضر، والتمويل الرقمي الذي يعتبر أحد أدوات التمويل الحديثة.

وأشار أعضاء اللجنة إلى أنها ستعمل على بناء تدريجي لأهدافها وفتح باب اللقاءات والحوارات مع مختلف القطاعات والجهات لضمان توحيد الطاقات ومعالجة التحديات، كما أشار الأعضاء إلى أن هنالك مجموعة من النقاشات المطروحة والمتعلقة بطبيعة التعليمات التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أشار الأعضاء إلى أهمية بناء القدرات في الجوانب المالية والفنية للتعامل السليم مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وفهم احتياجاتها التمويلية، مؤكداً أن القطاع المصرفي قد قطع شوطاً كبيراً في هذا الجانب، إلا أن هنالك حاجة مستمرة لتطوير القدرات والاستفادة من التغيرات التكنولوجية والرقمية وعكسها في أدوات التمويل.

كما أوضح عدد من أعضاء اللجنة إلى أهمية بناء الحوار مع عدد من الجهات الداعمة لبيئة أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً على أدوارهم الفاعلة وأهمية اللقاء بهم مستقبلاً ومنهم البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض.

من جانبه، أكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق أن تشكيل هذه اللجنة يأتي في ظل ما تشكله الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهمية استثنائية في الاقتصاد الأردني، وحرص البنوك على توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الحيوي. مشيراً إلى وجود جملة من التحديات التي قد تشكل عائقاً أمام وصول تلك الشركات للتمويل، والتي يجب أن تكون أحد أهم محاور عمل اللجنة بهدف تذليل أي عوائق أو تحديات تواجه البنوك في تمويل هذا القطاع.

وأكد المحروق أن لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون بيت الخبرة المعني في الجمعية في مراجعة جميع المواضيع والقضايا المتعلقة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والبيئة الكلية لعمل تلك الشركات وهو ما سيساهم في زيادة وصول واستخدام تلك الشركات للخدمات المالية ويزيد من مستويات الشمول المالي لها. وأضاف المحروق أن اللجنة ستعنى بكل ما يتعلّق بمواضيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع المصرفي في الأردن، بما في ذلك المشاركة في مراجعة الأنظمة والتعليمات، وبناء القدرات المالية من خلال التعاون مع الجهات الدولية والمحلية، إضافة إلى دورها في نشر الوعي والثقافة المالي في مختلف المحافل واللقاءات.

يشار في هذا الصدد أن لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر اللجنة الاستشارية العاشرة التي يتم تشكيلها في الجمعية، حيث تتكون اللجان الاستشارية من مجموعة من الخبراء والمختصين من البنوك الأعضاء، وتهدف لمناقشة وبحث المواضيع التي تقع ضمن اختصاص كل لجنة والخروج بتوصيات ونتائج عملية ورفع تقاريرها وتوصياتها لإدارة الجمعية.

♦ بالتعاون مع IAB اعتماد مركز اختبارات جمعية البنوك في الأردن لعقد امتحانات وشهادات مهنية دولية



حصلت جمعية البنوك في الأردن على الاعتماد الرسمي من (The Institute of Accountants and Bookkeepers - IAB)، وهي مؤسسة بريطانية متخصصة في تطوير المعايير المهنية في مجالي المحاسبة والمالية. وبموجب هذا التعاون، أصبحت الجمعية مركزاً رسمياً معتمداً لعقد امتحانات IAB، بالإضافة إلى التعاون في تطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالشراكة مع IAB. كما سيتيح هذا التعاون للعاملين في القطاع المصرفي الأردني الفرصة للحصول على شهادات مهنية دولية في مجالات متنوعة، الأمر الذي سيساهم في تعزيز كفاءاتهم وتطوير مساراتهم المهنية. ويأتي هذا الإنجاز في إطار جهود الجمعية لتوسيع نطاق الشهادات المهنية المعتمدة في السوق المحلي، وتعزيز التعاون مع مؤسسات دولية رائدة في مجالي التدريب والاعتماد المهني، الأمر الذي يساهم في رفع جودة التعليم والتأهيل في القطاع المصرفي الأردني. وأكدت الجمعية أن هذا التعاون يعكس التزامها المستمر بتطوير الكفاءات البشرية ورفع مستوى التنافسية في القطاع، من خلال تقديم برامج تدريبية مبنية على أفضل المعايير والممارسات العالمية.

♦ جمعية البنوك في الأردن تنظم برنامج تدريبي حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان المالي



عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامج تدريبي حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان خلال الفترة من 30 إلى 31 تموز 2025. يهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز القدرات المعرفية والمصرفية للمشاركين حول عناصر الإطار التنظيمي الصادر عن سوق عمان المالي. ويشمل الإطار ثلاثة عناصر مترابطة وهي: الإطار التنظيمي للتبليغ، الدليل الإرشادي للشركات، وسياسة الإفصاح التي توضح المنهجية والمبررات. وقد ركز البرنامج التدريبي على توضيح الآليات التطبيقية المتعلقة بمعايير مجلس الاستدامة الدولي وتحديد (IFRS1 وIFRC2) والتي تمثل المعايير الرئيسية للبيانات والمتطلبات المناخية للتقارير المالية وغير المالية التي تظهر آثار التغير المناخي. تأتي هذه الورشة كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين الجمعية ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والجوانب الفنية للأطر التنظيمية للإبلاغ والإفصاح. وقد نظمت الجمعية مع مؤسسة التمويل الدولية سابقاً مجموعة من ورشات العمل والبرامج التدريبية لتعزيز قاعدة الخبراء المحليين.

والتعاون مع IAB اعتماد مركز اختبارات جمعية البنوك في الأردن لعقد امتحانات وشهادات مهنية دولية

وبين السيد فادي مشهراوي، مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في الجمعية، أهمية تعزيز قدرات القطاع المصرفي في تطبيق الأطر التنظيمية الصادرة عن سوق عمان المالي. حيث سيكون الإفصاح المناخي اختيارياً للشركات المدرجة في مؤشر ASE20 خلال عام 2026 (عن تقارير عام 2025)، على أن يصبح إلزامياً في عام 2027 (عن تقارير عام 2026). وهو يستوجب بناء القدرات الملائمة وتمكينها لملائمة تطبيق المعايير وتنفيذها بالشكل المطلوب.

وأشار مشهراوي، ان القطاع المصرفي يعتبر من أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار في السوق، حيث تصل ملكية الأجانب في القطاع قرابة 52%، موضحاً ان هنالك تغييرات طرأت على سلوك المستثمرين للتوجه للاستثمار في الأنشطة الخضراء، إضافة الى متابعة تقارير المالية والإفصاح حول معايير الاستدامة ومخاطر المناخ لتحديد توجهات الاستثمار المستقبلية، وهو ما ينعكس في ان تكون تقارير البنوك في جوانب الاستدامة وفق الممارسات الفضلى ومعايير الإفصاح المطلوبة.

في ختام البرنامج التدريبي، عبر المشاركون عن شكرهم للمدرب على المعلومات القيمة التي قدمها، وللجمعية على دورها في تعزيز القدرات المصرفية من خلال برامج تدريبية تتناسب مع احتياجات القطاع وتعزز إمكانياته المستقبلية.

◆ جمعية البنوك تعقد جلسة حوارية لمناقشة واقع سوق العمل في القطاع المصرفي وربطها بمخرجات التعليم العالي

عقدت جمعية البنوك، يوم الأربعاء الموافق 6/8/2025، جلسة حوارية موسعة في مقر الجمعية، لمناقشة واقع سوق العمل في القطاع المصرفي، والوقوف على آليات تجسير الفجوة بين متطلبات التوظيف ومخرجات التعليم العالي، بمشاركة واسعة من عمداء كليات الأعمال والاقتصاد والإدارة في الجامعات الأردنية، إلى جانب نخبة من الخبراء وممثلي البنوك.

وقال نائب محافظ البنك المركزي، الدكتور خلدون وشاح، إن تطوير مهارات خريجي الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القطاع المالي والمصرفي ضرورة ملحة، مشدداً على أهمية ربط المناهج الأكاديمية بالتطبيق العملي من خلال مختبرات متخصصة داخل الجامعات، وتوفير بيئة تدريب حقيقية تمكن الطلبة من التعامل مع أنظمة مالية ومصرفية واقعية.

وأوضح أن البنك المركزي وقع اتفاقيات تعاون متعددة مع جامعات محلية، وأن لديه برامج تدريب متقدمة تشمل مختلف التخصصات ذات الصلة، مشيراً إلى أن حجم التدريب المقدم في البنك "يفوق ما قد يتصوره البعض"، وأن أبواب البنك مفتوحة لتوسيع نطاق التعاون مع الجامعات، بما في ذلك تبادل الخبرات والأنظمة.

وتابع بالقول إن القطاع الخاص بإمكانه أن يسهم بدور حيوي في دعم إنشاء هذه المختبرات، عبر التبرع بأنظمة أو أدوات تسهل ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق الفعلي، مؤكداً أن "هناك حاجة ماسة لأن تكون مخرجات التعليم مواكبة لتطلعات السوق.

وقال إن التصنيفات الأكاديمية الأردنية يجب أن تراعي هذا البعد، موضحاً أن تحسين التصنيف الجامعي يجب أن يرتبط بمدى قدرة الجامعات على تخريج طلبة جاهزين للعمل وليس فقط التركيز على المعايير الشكلية.

وأشار إلى أهمية وجود إطار تنظيمي واضح



يُضبط العلاقة بين القطاع المالي والمؤسسات الأكاديمية، ويراعي حقوق جميع الأطراف، ويضمن مواءمة السياسات التعليمية مع أولويات الاقتصاد الوطني.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن البنك المركزي، كأول مؤسسة مالية في المملكة، يدرك تمامًا أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وأنه على استعداد لدعم أي مبادرة حقيقية تسهم في ردم الفجوة بين التعليم والعمل، خاصة في قطاع البنوك الذي يشكل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني.



وبدوره، قال رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، الدكتور ظافر الصرايرة، إن الهيئة أقرت حزمة إجراءات تطويرية تهدف إلى مواءمة مخرجات كليات الأعمال والاقتصاد والعلوم المالية والإدارية في الجامعات الأردنية مع احتياجات سوق العمل، في ضوء فجوة متنامية بين مهارات الخريجين ومتطلبات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وعلى رأسها القطاع المصرفي.

وأضاف الصرايرة، في كلمة ألقاها خلال الجلسة، أن الهيئة وضعت خطة تنفيذية قصيرة ومتوسطة الأمد، سيتم الشروع بها ابتداءً من العام الجامعي 2025/2026، مشيرًا إلى أن اللقاء يأتي ضمن سلسلة لقاءات متخصصة لتقييم البرامج الأكاديمية على ضوء التصنيفات العالمية ومتطلبات التوظيف.

وتابع الصرايرة: "نحن أمام فرصة حقيقية لجمع جناحي العملية التعليمية: الأكاديمي والتطبيقي، في حوار مباشر يهدف إلى تطوير برامج كليات الأعمال، والاستفادة من خبرات العاملين في سوق العمل، ودمجهم في صياغة الخطط الدراسية وتقييم المخرجات، بما يساهم في تحسين فرص توظيف الخريجين وتطوير قدراتهم العملية".

وأشار الصرايرة إلى أن عدد برامج البكالوريوس في كليات الأعمال والاقتصاد والإدارة في الجامعات الأردنية بلغ 139 برنامجًا، موزعة على مختلف الجامعات، مؤكدًا أن نسبة كبيرة منها ما زالت تعتمد نماذج تدريس تقليدية لا تتوافق مع الاتجاهات الحديثة في التعليم، خلًا لما هو معمول به في الجامعات العالمية، التي باتت تدمج بين التعليم النظري والتطبيقي، وتركز على المهارات الرقمية والتحليلية.

وقال إن عددًا من الجامعات الأردنية تقدمت بطلبات لتحويل مسميات وتوجهات تخصصاتها، لتصبح أقرب إلى "Business Intelligence" و"FinTech" و"Data Analytics"، في محاولة للتحديث، مشددًا على ضرورة الحفاظ على مرونة الخطط الدراسية دون المساس بجوهر التخصص، مع السماح بإدخال مساقات جديدة تلبى حاجة السوق، مثل الذكاء الاصطناعي للأعمال، والتسويق المبني على البيانات، والتعلم الآلي.

ولفت إلى أن خطة الهيئة تضمنت ثلاثة محاور رئيسية، أولها الخطط الدراسية، حيث سيتم إدخال مساقات جديدة تركز على الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، استنادًا إلى نماذج جامعات مثل London Business School وUniversity of London College. كما ستعتمد الجامعات وثائق مكملة للخطط الدراسية (Supplementary Document) توضح بوضوح المهارات المستهدفة ونسب المكون التطبيقي.

وأضاف أنه سيتم إدخال مشاريع تطبيقية في كل برنامج، تتضمن عملاً فعليًا ميدانيًا مع شركات ومؤسسات، إلى جانب تنفيذ خطط تدريب ميدانية ضمن نموذج التعليم الثنائي (Dual Studies)، الذي يخصص من 40 إلى 50% من وقت الطالب في مؤسسات سوق العمل.



أما المحور الثاني وهو جودة المخرجات والبيئة التعليمية، حيث أوضح الصرايرة أن الهيئة ستعتمد منصة خاصة لتتبع السمعة التوظيفية للبرامج من خلال تغذية راجعة من أصحاب العمل، إلى جانب إنشاء منصة متابعة للخريجين (Alumni Platform) لقياس نسب التوظيف.

ولفت إلى أن الإجراءات تشمل إشراك القطاعات الخاصة في مراجعة البرامج، واعتماد نماذج التعلم بالمشروعات (PBL)، ودعم المختبرات والمنصات الرقمية

المساندة، وإعداد تصنيف أردني للبرامج الأكاديمية سيتم الانتهاء منه في الربع الأول من 2026، ليستخدم لاحقاً كأداة مرجعية رسمية عند طلب الترخيص أو اعتماد البرنامج.

وبالنسبة للمحور الثالث، والذي يتعلق بالكوادر الأكاديمية والطلبة، حيث شدد الدكتور الصرايرة على أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، من خلال تشجيعهم على الالتحاق بدورات تخصصية، وتقديم خطط ابتعاث للجامعات العالمية، لافتاً إلى أن الهيئة ستشجّع الجامعات على إشراك خبراء من القطاع الخاص في التدريس، رغم التحديات التي تفرضها الفجوة بين الرواتب الأكاديمية والقطاعية، وسيتم إدراج الشهادات المصغرة (Micro-Credentials) ضمن متطلبات الخريج، مع إمكانية معادلتها لمساقات أكاديمية داخل الخطة الدراسية، إذا استوفت معايير الهيئة.

وحول بيانات التصنيف والسمعة الأكاديمية، أشار إلى بيانات الهيئة أن عدداً من البرامج الأردنية تم تصنيفها ضمن أفضل 200 إلى 800 جامعة عالمياً، وفق تصنيفات Times وQS. وركزت الهيئة على أبرز المعايير المعتمدة في التصنيفات، ومنها: جودة التدريس، السمعة الأكاديمية، كفاءة الكوادر، التجهيزات، الإنتاج البحثي، الاستشهادات الأكاديمية، ونسب التوظيف.

وأشار إلى أن الجامعات الأردنية التالية ظهرت بانتظام في التصنيفات العالمية على مستوى تخصصات الأعمال والاقتصاد: الجامعة الأردنية (UJ)، الجامعة الهاشمية (HU)، جامعة العلوم التطبيقية، الجامعة الأمريكية، جامعة الزيتونة، جامعة اليرموك، جامعة الشرق الأوسط، وغيرها.

وأشاد الصرايرة بدور جمعية البنوك الأردنية في إعداد دراسة تحليلية موسعة حول الفجوات مهارية لدى خريجي كليات الأعمال، بالاستناد إلى تقييمات فعلية من مسؤولي التوظيف في البنوك المحلية.

أشار الصرايرة إلى أن الهيئة تشجّع الجامعات الأردنية على التقدم للحصول على اعتمادات دولية مرموقة مثل AACSB وEFMD، رغم صعوبتها وتطلبها لسنوات من التحضير.

وقال: "التصنيفات التخصصية أصبحت معياراً دولياً معتمداً، وتُطلب بشكل رسمي من قبل جهات التوظيف الخليجية والملحقيات الثقافية"، داعياً الجامعات إلى أخذ هذا المعيار بجدية في تطوير برامجها، وتحقيق مستوى من التميز الأكاديمي المعترف به دولياً.

وأكد الدكتور الصرايرة أن الهيئة ستبدأ بتطبيق هذه الإجراءات بدءاً من العام الجامعي 2025/2026، وسيتم ربط قرارات الاعتماد والقبول بعدد من المعايير، منها: نسبة التوظيف، السمعة التخصصية، نتائج الخريجين في سوق العمل، ومدى استجابة الجامعات لتوصيات القطاع الخاص.

كما أشار إلى أن الخطط الدراسية الجديدة سيتم اعتمادها قبل تاريخ 28 أيلول من العام المقبل، لتُطبّق على الطلبة الجدد في العام ذاته.

♦ جمعية البنوك تثنى قرار الحكومة بتحفيز السوق المالي

تعبّر جمعية البنوك في الأردن عن تقديرها العالي للقرارات الحكومية الأخيرة التي أعلنتها معالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، المهندس مهند شحادة، والرامية إلى تحفيز التداول في سوق عقان المالي وتعزيز دوره كأحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني. وتؤكد الجمعية أن قرار مجلس الوزراء بتأييد الرأي القانوني الصادر عن ديوان التشريع بشأن خضوع الدخل المتأتي من صناديق الاستثمار المشترك لضريبة الدخل، بما يضمن إعفاء هذه الصناديق كشخصيات اعتبارية من الضريبة، يشكل خطوة جوهرية في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية، ويمثل رسالة واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب حول جدية الحكومة في تشجيع إنشاء صناديق استثمارية مشتركة ودعم نشاطها في السوق. ومن المتوقع أن يسهم هذا القرار في زيادة تدفقات رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة الاستثمارات المؤسسية.

كما ترى الجمعية أن قرار هيئة الأوراق المالية بخفض العمولات المفروضة على الوسطاء الماليين، بنسب تصل إلى 25%، يعكس توجهاً عملياً نحو تخفيف كلفة التداول وتوسيع قاعدة المشاركين في السوق، في خطوة من شأنها تعزيز سيولة السوق وترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية، بما ينعكس إيجاباً على حجم النشاط الاستثماري ويزيد من جاذبية السوق الأردني بالمقارنة مع الأسواق الإقليمية.

أما فيما يتعلق بقرار تمديد ساعات التداول لتصبح من الساعة 10:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 ظهراً، فإن الجمعية ترى فيه إضافة نوعية تمنح المستثمرين مرونة أكبر، وتتيح فرصاً أوسع للتفاعل مع المستجدات الإقليمية والعالمية خلال يوم التداول، الأمر الذي سيعزز من عمق السوق ويزيد من حجم العمليات المنفذة. إن جمعية البنوك في الأردن إذ تشيد بهذه القرارات، تؤكد أنها تأتي منسجمة تماماً مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي تضع تطوير الأسواق المالية وتعزيز جاذبيتها ضمن أولوياتها، كما تعكس التزام الحكومة بدعم القطاع المالي وتمكينه من أداء دوره الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

وفي هذا الإطار، تثنى جمعية البنوك جهود الحكومة في هذا المجال مؤكدة أهميتها في تعزيز مكانة الأردن الاستثمارية وتحسين البيئة الاستثمارية.



◆ جمعية البنوك والبنك المركزي يعقدان جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني



في إطار نهج جمعية البنوك في الأردن والبنك المركزي الأردني لعقد لقاءات مشتركة مع القطاع المصرفي بهدف التحاور وبحث أهم القضايا التي تهم القطاع، عقدت الجمعية يوم الخميس الموافق 18/9/2025 جلسة حوارية متخصصة لمناقشة القرار الصادر عن محافظ البنك المركزي الأردني رقم 831/2025 بتاريخ 4/8/2025، والمتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، والصادر بمقتضى أحكام المادة (6/أ/6) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.

وتم خلال الجلسة عرض مفردات القرار الصادر عن البنك المركزي الأردني، إضافة إلى الإجابة على الاستفسارات والأسئلة التي طرحها ممثلو البنوك، وبما يضمن التطبيق السليم لأحكام القرار وأية تشريعات أخرى ذات صلة بحماية البيانات الشخصية.

وحضر اللقاء مدراء الدوائر القانونية والامتثال في البنوك الأعضاء، ومدراء الدوائر المعنية في البنك المركزي الأردني وتشمل دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي، والدائرة القانونية، ودائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية. إضافة لحضور ممثلين عن وحدة حماية البيانات الشخصية في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

وأكد المشاركون على أهمية هذه اللقاءات في توحيد الفهم والإجراءات، وتعزيز الالتزام بالتشريعات المتعلقة بحماية البيانات، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الممارسات المصرفية وحماية حقوق العملاء وجميع الأطراف ذوي العلاقة.



♦ الأردن يفوز برئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية



فازت الأردن، ممثلة بجمعية البنوك في الأردن، برئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية، وذلك خلال الاجتماع الذي عُقد يوم الخميس الماضي في العاصمة اللبنانية بيروت، بحضور ومشاركة واسعة من ممثلي المصارف العربية. كما تم انتخاب البحرين، ممثلة بجمعية مصارف البحرين، نائباً للرئيس للدورة الأولى للهيئة.

من جانبه، أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح أن تشكيل الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية يمثل خطوة مؤسسية بالغة الأهمية في مسيرة العمل المصرفي العربي المشترك. وهنأ فتوح الأردن على رئاسته للهيئة، قائلاً: أن انتخاب الأردن لرئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية يعكس الدور الريادي الذي تضطلع به جمعية

البنوك في الأردن على المستوى المحلي والإقليمي، ويؤكد أهمية هذه الهيئة كإطار استشاري تحت مظلة اتحاد المصارف العربية يهدف إلى تعزيز التشاور وتبادل الخبرات بين الجمعيات الوطنية، وتوحيد المواقف بما يساهم في توحيد الرؤى والمواقف تجاه القضايا المصرفية الإقليمية والدولية.

بدوره أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، أن انتخاب الأردن لهذا المنصب يُعد مؤشراً مهماً على السمعة المرموقة والمكانة المتميزة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي الأردني، وعلى الدور الفاعل الذي تؤديه جمعية البنوك في الأردن على المستويين الإقليمي والدولي، بفضل خبراتها الواسعة وتاريخها الطويل في العمل المصرفي، خصوصاً وأن تاريخ تأسيس الجمعية يعود لعام 1978.

وأضاف أن هذه الهيئة ستناط بها مسؤوليات جوهرية في تعزيز التنسيق والتشاور بين جمعيات واتحادات المصارف العربية، وبما يرفع من مستوى التعاون العربي في مواجهة التحديات المصرفية والمالية العالمية، ويساهم في إبراز صوت المصارف العربية في المحافل الدولية عبر اتحاد المصارف العربية. وأوضح أن الهيئة ستشكل منصة مؤسسية لتبادل المعرفة والخبرات بين الجمعيات الأعضاء، مما يساهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي وتطوير السياسات والبرامج التدريبية المشتركة، و يتيح للجمعيات العربية الاستفادة من التجارب الناجحة لبعضها البعض في قضايا مثل: الرقمنة المصرفية، التحول نحو التمويل الأخضر والمستدام، تعزيز الامتثال، والشمول المالي، والتي بدورها سوف توفر الدعم المناسب لدفع وتعزيز جهود البنوك العربية في هذه المجالات.

كما أكد أن الهيئة تعمل بشكل كامل تحت مظلة اتحاد المصارف العربية، وبما يضمن انسجام دورها مع أهداف الاتحاد، حيث ستتولى الهيئة رفع توصياتها ومخرجاتها إلى الأمانة العامة للاتحاد لاعتمادها والبناء عليها، مما يجعلها جسراً يربط بين الاتحاد والجمعيات الوطنية.

وأشار إلى أن تشكيل هذه الهيئة يعكس إدراكاً عربياً متزايداً لأهمية تعزيز العمل المصرفي المشترك في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، مؤكداً أن وجود إطار مؤسسي للتشاور وتبادل الخبرات سيعزز من قدرة البنوك العربية على التكيف مع التحديات الدولية ويزيد من تنافسيتها. واختتم بالتأكيد على أن رئاسة الأردن للدورة الأولى من هذه الهيئة تمثل فرصة لتعزيز التعاون والتكامل بين الجمعيات والاتحادات المصرفية العربية، وفتح آفاق جديدة لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

♦ جمعية البنوك تطلق مبادرة "الحوارات المصرفية الاستراتيجية" وتعقد أول منتدى متخصص لمديري الامتثال في البنوك



في إطار توجيهات مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة تبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز التفكير الاستراتيجي لدى القيادات التنفيذية العليا في القطاع المصرفي، وإمدادهم برؤى واضحة وشاملة حول أبرز التطورات العالمية والممارسات الفضلى في الصناعة المصرفية، أطلقت الجمعية مبادرة نوعية رائدة بعنوان "الحوارات المصرفية الاستراتيجية (C-Suite Banking Dialogues)".

وتأتي هذه المبادرة في مرحلة مفصلية يشهد فيها القطاع المصرفي العالمي تحولات متسارعة تتعلق بالتحول الرقمي، وتنامي متطلبات الحوكمة والشفافية، وارتفاع أهمية قضايا الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، إضافة إلى تنامي المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والجرائم المالية والعقوبات الدولية. ومن هنا، فإن توفير منصة حوارية رفيعة المستوى تستهدف قيادات الصف الأول في البنوك يعد استثماراً استراتيجياً في بناء قدراتهم وتمكينهم من استباق التحديات وصياغة توجهات مستقبلية أكثر فاعلية.

وتهدف المبادرة إلى خلق بيئة حوارية مفتوحة تجمع بين القادة التنفيذيين وصناع القرار في البنوك، والخبراء الإقليميين والدوليين، بما يتيح تبادل الرؤى والأفكار بشكل معمق حول القضايا المصرفية الاستراتيجية. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز التنسيق بين البنوك وتوحيد الرؤى والسياسات في مواجهة التحديات المشتركة، مما يعزز قوة ومثانة القطاع المصرفي الوطني. وإلى جانب ذلك، تسعى المبادرة إلى جسر الفجوة بين الخبرات المحلية والممارسات العالمية عبر استضافة خبراء دوليين مرموقين، بما يثري الحوار ويمنح القيادات المصرفية الأردنية فرصة الاطلاع المباشر على التجارب الناجحة وتطبيقاتها العملية.



وحول هذه المبادرة وأهميتها، قال الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك: "إن الحوارات المصرفية الاستراتيجية لا تُعتبر مجرد لقاءات فكرية فحسب، بل هي أداة استشرافية لمستقبل وتوجهات ومستجدات الصناعة المصرفية في العالم، بما يساهم في تعزيز جاهزية القيادات التنفيذية في البنوك للتعامل مع التحولات والتطورات المصرفية العالمية، ويخدم استدامة القطاع المصرفي الأردني ويعزز دوره في دعم النمو الاقتصادي الوطني". وأضاف المحروق أن هذه المبادرة ستفتح المجال واسعاً أمام عقد منتديات متخصصة في مختلف مجالات العمل المصرفي مثل المخاطر والامتثال والتحول الرقمي والاستدامة والتدقيق والعمليات وغيرها.

وضمن هذه المبادرة، عقدت الجمعية أول منتدى متخصص لمديري الامتثال في البنوك (CCOs Forum) بالتعاون مع سيتي بنك (Citi) تحت عنوان "تعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي الأردني: الاتجاهات العالمية والمخاطر الناشئة والتحديات الإقليمية"، بمشاركة من مديري الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنوك، وممثلين عن البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانعقد المنتدى على مدار يوم كامل وتضمن جلسيتين رئيسيتين.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنوك، وممثلين عن البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل

منتدى مديري الامتثال في البنوك (CCOs Forum): بداية قوية للمبادرة

وخلال افتتاحه لفعاليات المنتدى، قال الدكتور ماهر المحروق، أن منتدى مدراء الامتثال يأتي كباكورة المنتديات التي تعقدتها الجمعية ضمن مبادرة "الحوارات المصرفية الاستراتيجية". وأضاف المحروق أن هذا المنتدى سيتبعه بالتأكيد منتديات متخصصة أخرى موجهة لمختلف الإدارات التنفيذية في البنوك مثل منتدى مدراء المخاطر والائتمان والعمليات وتكنولوجيا المعلومات والرقمنة والاستدامة والموارد البشرية والمالية.



وأشار المحروق أن عقد منتدى مدراء الامتثال يأتي في لحظة مهمة يشهد فيها القطاع المصرفي العالمي والإقليمي تحولات متسارعة وعميقة، تتطلب من البنوك التكيف المستمر وتعزيز قدراتها في مختلف المجالات. مضيفاً أن: "النقاشات اليوم ستسهم في صياغة توصيات عملية تعزز الامتثال، وتقوي مرونة قطاعنا المصرفي، وترسخ مكانة الأردن كمركز مالي إقليمي موثوق".

وأعرب المحروق عن عميق شكره لسيتي بنك، والمدير الإقليمي لسيتي بنك - الأردن الأردن نور جزار، على التعاون المتميز مع الجمعية في تنظيم المنتدى، كما شكر الخبراء والمتحدثين في المنتدى على إسهاماتهم القيّمة، وشكر جميع الحضور من البنوك الأعضاء، والبنك المركزي الأردني، ووحدة مكافحة غسل الأموال على حضورهم ومشاركتهم.

الجلسة الأولى: رؤى عالمية حول المخاطر الناشئة في مكافحة غسل الأموال

وتناولت الجلسة الأولى من المنتدى الرؤى العالمية حول المخاطر الناشئة، وتحدث بها الخبير أنطوني فينيوك، وهو الرئيس العالمي لإدارة مخاطر الامتثال لمكافحة غسل الأموال في سيتي. وغطت الجلسة موضوعات محورية أبرزها:

- ◆ ظاهرة Nesting وأبعادها على العمليات المصرفية.
- ◆ العملات الرقمية (المشفرة)، عملات البنوك المركزية CBDCs، والعملات المستقرة) وتأثيرها المحتمل على الامتثال.
- ◆ العقوبات الدولية والتطورات في إنفاذها والمخاطر المستقبلية المرتبطة بها.

كما تناولت الجلسة مجموعة من المواضيع ذات العلاقة مثل أحدث اتجاهات الجرائم المالية والمخاطر الناشئة، وأولويات الامتثال لعام 2025، والممارسات في البنوك، ومخاطر الجرائم المالية لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات تحويل الأموال، وبناء أطر قوية لمكافحة غسل الأموال باستخدام التقنيات الحديثة.

إضافة إلى ذلك، أبرزت الجلسة أهمية تبني الأطر العالمية في التعامل مع التحديات المستجدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال استعراض تجارب البنوك الدولية وتوجهات الجهات الرقابية حيال العملات الرقمية، ظاهرة الـ Nesting، والتطورات في العقوبات الدولية. وشدد السيد أنطوني على ضرورة بناء استراتيجيات استباقية تستند إلى التكنولوجيا الحديثة والتحليل المتقدم للمخاطر، بما يعزز قدرة المؤسسات المالية على الامتثال بفعالية، ويضمن حماية الأنظمة المصرفية من الاستغلال غير المشروع.

الجلسة الثانية: الامتثال الإقليمي في الشرق الأوسط وأفريقيا

أما الجلسة الثانية من المنتدى فتناولت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا، والامتثال القائم على المخاطر وتحديات ما بعد القائمة الرمادية. وتحدث في هذه الجلسة الخبير صديق خواجه، رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في سيتي. وتناولت هذه الجلسة عدة مواضيع عالية الأهمية ومنها:

- ◆ الإطار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
- ◆ النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach) وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD).
- ◆ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والعلامات الحمراء المرتبطة بها.
- ◆ أبرز أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنتشرة في المنطقة.
- ◆ التحديات التي تواجه الدول بعد الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF)، وكيفية الحفاظ على الالتزام المستدام.



كما سلطت الجلسة الضوء على الخصوصية الإقليمية في قضايا الامتثال بالشرق الأوسط وأفريقيا، بما في ذلك الاعتماد الكبير على النقد وشبكات التحويل غير الرسمية (الحوالة)، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالحدود المتداخلة والصراعات الجيوسياسية. وجرى التأكيد على أن الاستدامة في ما بعد الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي تتطلب التزاماً سياسياً وإصلاحات تنظيمية متواصلة، مدعومة بالابتكار التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، لضمان الكشف المبكر عن الأنماط المشبوهة وتعزيز النزاهة المالية في المنطقة.

◆ جمعية البنوك تستضيف جلسة حوارية حول تعليمات حماية المستهلك المالي برعاية من بنك لبنان والمهجر في الأردن



عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 29 أيلول 2025 جلسة حوارية متخصصة، حول برعاية بنك لبنان والمهجر في الأردن، حول تعليمات حماية المستهلك المالي. وحاضر في الجلسة السيدة لما السمهوري المدير التنفيذي لدائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني، وشارك فيها الدكتور عدنان الأعرج المدير الإقليمي لبنك لبنان والمهجر في الأردن إلى جانب فريق من البنك، ومجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين والاقتصاديين.

وافتح الجلسة الدكتور ماهر المحروق، مدير عام

جمعية البنوك في الأردن، مرحباً بالحضور ومؤكداً أهمية هذا اللقاء في تعزيز الوعي بتعليمات حماية المستهلك المالي، وما تمثله من خطوة متقدمة نحو ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق العملاء في القطاع المصرفي. كما أشار لأهمية الجلسة في زيادة الوعي والثقافة المالية المجتمعية مؤكداً حرص الجمعية على أن تكون منصة للتواصل البناء بين مختلف الأطراف المعنية بالشأن المصرفي والاقتصادي. وعبر المحروق عن شكره للدكتور عدنان الأعرج المدير الإقليمي لبنك لبنان والمهجر على مبادرته الكريمة لعقد هذه الجلسة، وعلى حضوره ومشاركته فيها والتي عقدت برعاية من بنك لبنان والمهجر.

من جانبه، ألقى الدكتور عدنان الأعرج كلمة أكد فيها أن إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك لسنة 2024 يمثل نقلة نوعية في تعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، لما تتضمنه من ضوابط متقدمة توازن بين مصالح البنوك وحقوق العملاء. وأضاف أن الالتزام بهذه التعليمات يساهم في ترسيخ بيئة مصرفية أكثر عدلاً وشفافية، ويعزز الاستقرار المالي ويخدم التنمية الاقتصادية في المملكة. كما عبر الأعرج عن شكره للجمعية على استجابتها العالية وعلى تنظيم اللقاء والتنسيق مع البنك المركزي الأردني.

وأكد الدكتور الأعرج بأن القطاع المصرفي يمثل بشكل كامل لكل التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بما فيها تعليمات حماية المستهلك المالي والتي تنظم العلاقة بين البنوك والعملاء وفقاً لأسس شفافة وعادلة ومنظمة. وأكد أن البنوك تركز بشكل رئيسي على بناء علاقات متميزة مع عملائها تقوم على الثقة المتبادلة والتي تعتبر أساس التعاملات المصرفية.

وقدمت السيدة لما السمهوري محاضرة موسعة استعرضت من خلالها أبرز ما تضمنته تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك لسنة 2024، والتي بدأ العمل بها مطلع تموز 2025. وشملت المحاضرة أهم المبادئ المرتبطة بالعدالة والشفافية في التعامل مع العملاء، حماية بياناتهم وخصوصيتهم، وأسس التسعير المسؤول، وضوابط الإقراض والتمويل لتجنب الإفراط في المديونية، إضافة إلى دور البنوك في تعزيز الثقيف المالي وبناء قدرات العملاء. وقد تخلل الجلسة حوار مفتوح، تم فيه الاستماع للأسئلة من الحضور، وتقديم إجابات تفصيلية حولها والتي تركزت بآليات تطبيق التعليمات، ودور البنك المركزي في حماية حقوق المستهلكين، وأهمية التمييز بين الثقيف المالي والتسويق المصرفي، بما يعزز ثقة العملاء بالقطاع البنكي.

واختتم اللقاء بالتأكيد على أهمية استمرار عقد مثل هذه الجلسات الحوارية بين القطاع المصرفي والأوساط الاقتصادية والأكاديمية، بما يساهم في نشر الوعي المالي وتعزيز ثقافة حماية المستهلكين في الأردن.

◆ جمعية البنوك تعقد برنامجاً تدريبياً بعنوان "Impact 360" حول الإفصاح والاستدامة وفق معايير GRI وIFRS

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول 2025 برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان "Impact 360"، تناول موضوع الإفصاح والاستدامة وفق المعايير العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومعايير مجلس الاستدامة الدولية (IFRS S1 وIFRS S2)، بواقع 30 ساعة تدريبية. وافتتح البرنامج الدكتور ماهر المحروق، مدير عام جمعية البنوك، حيث رحب بالمشاركين وأشاد بالمشاركة الواسعة من ممثلي القطاع المصرفي في هذا البرنامج، مؤكداً أهمية بناء القدرات والكفاءات المصرفية في مجالات الاستدامة والإفصاح المسؤول وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأوضح الدكتور المحروق أن الجمعية تولي اهتماماً خاصاً بموضوع الاستدامة المصرفية والإفصاح المسؤول الذي يساهم في تجنب مخاطر "الغسيل الأخضر"، ويساعد في تحديد عناصر وأدوات الاستدامة في البنوك، مشيراً إلى أن هذه البرامج لا تقتصر أهميتها على تطوير أداء القطاع فحسب، بل تسهم أيضاً في تعزيز المسارات المهنية والخبرات الفردية للعاملين في المجال المصرفي. وقدم البرنامج الخبير المتخصص في الاستدامة الدكتور وسيم الحيني، الذي أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن الأردن يُعد من الدول الرائدة في تعزيز التوجهات نحو الاستدامة، لا سيما في القطاع المصرفي، مؤكداً أن تطبيق معايير GRI وIFRS S1/S2 يعزز قدرة البنوك الأردنية على استقطاب الاستثمارات الخضراء وتوسيع نطاق التمويلات المستدامة لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما يساهم في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام.

وتضمن البرنامج مجموعة من المحاور المتخصصة، شملت أسس إعداد التقارير وفق معايير GRI، ومتطلبات ومعايير IFRS S1 وIFRS S2، ومنهجيات احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، ومواءمة الأهداف المؤسسية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وشارك في البرنامج نخبة من موظفي البنوك في الأردن من مختلف الإدارات والدوائر، الذين عبّروا عن تقديرهم لدور الجمعية في تنظيم برامج تدريبية نوعية تساهم في رفع كفاءة الكوادر المصرفية وتمكينها من تطبيق معايير الإفصاح والاستدامة بالشكل الصحيح، مؤكداً أن هذه البرامج تعزز تبادل الخبرات وتوفر منصة لتبادل المعرفة الفنية بين العاملين في القطاع.



♦ جمعية البنوك تعقد ملتقى حوارى متخصص للجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة مع البنك المركزي الأردني

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق 29 تشرين الأول 2025 لقاءً حوارياً مع البنك المركزي الأردني، وبحضور سعادة الأستاذ محمد العمارة، المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك، وحضور لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجمعية.

جاء اللقاء في إطار حرص الجمعية على تعزيز الحوار والتعاون بين القطاع المصرفي والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، بهدف بحث التحديات التي تواجه تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسبل تطوير البيئة التمويلية الداعمة لهذا القطاع الحيوي، إضافة الى الاستماع الى آراء ومقترحات اللجنة حول آليات التعاون المشترك مع البنك المركزي وأبرز التعليمات أو الأنظمة التي تساهم في تعزيز قدرات البنوك لتمويل فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة المختلفة.

افتتح اللقاء الدكتور ماهر المحروق، مدير عام الجمعية، مؤكداً أهمية عقد اللقاءات المتخصصة التي تجمع المتخصصين في البنوك وصنّاع القرار لتبادل الآراء والمقترحات العملية. وبين المحروق ان هذا اللقاء الثاني الذي تعقده الجمعية على هذا المستوى، حيث عقد اللقاء الأول لمديري الامتثال في البنوك. وأشاد المحروق بإيجابية التعاون المقدم من البنك المركزي في عقد مثل هذه اللقاءات، مؤكداً شكره وامتنانه لمعالي محافظ البنك المركزي والأستاذ محمد عمارة وجميع العاملين على تعاونهم الدائم.

كما أوضح المحروق ان الجهود لتعزيز بيئة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بدأت من أعوام طويلة وقد قادت البنوك التحول لتعزيز تمويل تلك الشركات، خصوصاً انشاء دوائر متخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدد المحروق ان هذه الجهود مقدرة ومحمودة وهي أساس متين للانطلاق الى نطاق أوسع من الخدمات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً ان هذه الفئة مازالت تحتاج الى المزيد من الجهود لتغطية احتياجاتها التمويلية.

من جانبه، استعرض الأستاذ العمارة أبرز التحديات القائمة على جانبي العرض والطلب في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيداً بدور البنوك وجهود البنك المركزي في دعم هذا القطاع لما له من أثر في تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، كما أوضح العمارة ان البنك المركزي يعمل مع مختلف الشركاء لمعالجة التحديات. وتحدث العمارة عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2028، التي تركز على رفع نسبة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهمية مراجعة تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمية توحيد على المستوى الوطني.

وأشار أعضاء اللجنة ان توجيهات البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مكنت القطاع المصرفي من تعزيز تمويل هذا القطاع، إضافة الى أهمية البرامج التمويلية التي قدمها المركزي خلال الفترات الماضية خصوصاً برنامج التمويل خلال فترة كورونا، والذي لم تكن انعكاساته على الشركات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل على المستوى الاقتصادي وساهمت في منعة ومرونة الاقتصاد الوطني.

وبين أعضاء اللجنة ان بعض الجوانب الفنية تحتاج الى المزيد من النقاشات للعمل على تطويرها وهو ما يساهم في الحد من بعض التحديات الرئيسية خصوصاً نقص المعلومات في السوق عن شركات الصغيرة والمتوسطة (Information Asymmetry)، مؤكداً أهمية التشارك مع المؤسسات الوطنية الأخرى في هذا الجانب، وأوضح المحروق ان الجمعية تسعى الى التعاون مع المؤسسات الوطنية لتعزيز المعلومات المالية عن القطاعات الاقتصادية وهو ما يساهم من الحد من مشكلة نقص المعلومات.

وفي نهاية اللقاء أكد الجانبان أهمية استمرار التعاون بين البنك المركزي وجمعية البنوك لمراجعة السياسات والتعليمات ذات العلاقة، وتطوير برامج عملية تساهم في تعزيز قدرة البنوك في جوانب أدوات التمويل الحديثة الموجهة للقطاع، وبما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية ويعزز من منعة ومرونة الاقتصاد الوطني.

◆ مركز الملك عبدالله الثاني للتميز ينظم جلسة حوارية تشاركية مع جمعية البنوك في الأردن بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"

نظم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز جلسة حوارية بالشراكة مع جمعية البنوك في الأردن بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"، وذلك برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس. وشهدت الجلسة مشاركة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن السيد باسم السالم والمديرين العاميين للبنوك، إلى جانب ممثلين عن القطاعين المالي والمصرفي، حيث جرى بحث دور جوائز التميز المؤسسي في تعزيز ثقافة الجودة والابتكار، وتحفيز المؤسسات على تبني أفضل الممارسات العالمية في الإدارة والأداء.

وأكد المشاركون أهمية نشر ثقافة التميز المؤسسي في القطاع المصرفي، لما لها من دور في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الخدمات المصرفية ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن.

كما استعرض مركز الملك عبدالله الثاني للتميز تجربته في نشر معايير التميز المؤسسي وبرامجه التدريبية الهادفة إلى تمكين المؤسسات من تطبيق أفضل الممارسات العالمية وتحقيق مستويات متقدمة من الأداء.

واختتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لنشر ثقافة التميز والابتكار، ودعم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

◆ جمعية البنوك في الأردن تعقد القمة المصرفية الأردنية السورية 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن القمة المصرفية الأردنية السورية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس وحاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصريّة.

وشارك في القمة، رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم السالم، ورئيس الفريق الاقتصادي الحكومي الدكتور مهند شحادة، ورؤساء مجالس إدارة البنوك ومديريها العاميين، إضافة إلى رئيس غرفة تجارة الأردن ومدير صناعة عمّان، والهيئات الرقابية، وهيئة الأوراق المالية، وقطاعي الصرافة والتأمين.



وقد عكس مستوى التمثيل الرفع في هذه القمة الرغبة المشتركة في إطلاق مرحلة جديدة من التعاون المالي والمصرفي بين البلدين، وبما ينسجم مع التطورات الاقتصادية الإقليمية ومسار إعادة البناء في سوريا.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الشركس أن مسار التعافي الاقتصادي الجاري في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب الخطوات المتخذة لإعادة دمج سوريا في الأسواق الإقليمية والعالمية وفي النظام المالي الدولي، مع ازالة القيود، وعودة المؤسسات السورية - وفي مقدمتها مصرف سورية المركزي - للعمل في إطار المنظومة المالية الإقليمية والدولية، يخلق فرصاً لفتح آفاق جديدة للتجارة والاستثمار، وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية، ودعم مستويات أعلى من الاستقرار والازدهار، مؤكداً أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسوريا تحظى بثقل خاص، استناداً إلى الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية العميقة التي تجمع البلدين، وهو ما يجعل من التعاون الاقتصادي بينهما رافعة مشتركة للنمو والتنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤى وتوجيهات قيادتي البلدين الشقيقين الرامية إلى تعميق التعاون والعمل المشترك على مختلف المستويات.

وفي هذا السياق، رحّب الشركس بتجدد الزخم في مسار التعاون الثنائي، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، ليلبغ نحو 400 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابياً يمهّد لمزيد من التوسع والتنوع في مجالات التعاون خلال الفترة المقبلة.

وعلى الصعيد المصرفي، أكد الشركس أن ابواب البنك المركزي الأردني مفتوحة للدخول في تعاون وثيق مع مصرف سورية المركزي، بما في ذلك نقل الخبرات الأردنية المتراكمة في المجالات المالية والمصرفية والرقابية، وبما يعزّز من قدرة النظام المالي السوري وصلابته ويسهم في فتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين. كما عرض الشركس قوة ومثانة القطاع المصرفي الأردني، مبرزاً أنه يحتل موقعاً متقدماً على المستوى الإقليمي، ويمثل ركناً أساسياً من أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومحركاً رئيساً للنشاط الاقتصادي، لافتاً إلى أن البنوك في الأردن تمكنت من تعبئة مُدخرات بنحو 49.3 مليار دينار أردني، ومنحت تسهيلات، ائتمانية بنحو 36.2 مليار دينار ولها حضور في 16 دولة، وأن أربعة بنوك أردنية مدرجة ضمن قائمة أكبر 1000 بنك في العالم، وفقاً للنتائج المالية لعام 2024.

وأوضح الشركس أن القطاع المصرفي الأردني أثبت، في محطات متعددة، قدرته على امتصاص الصدمات والخروج منها أكثر قوة، من خلال تطوير حلول مالية مبتكرة عززت من كفاءته وقدرته على مواكبة التطورات المالية والتكنولوجية العالمية. وفي هذا الإطار، أكد الشركس أن البنوك الأردنية في موقع يؤهلها لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في الاقتصاد السوري، لا سيما في ظل وجود ثلاثة بنوك أردنية تعمل حالياً في السوق السورية، مشيراً إلى أن توسيع وتعميق هذا الحضور من شأنه أن يسهم مباشرة في نقل الخبرات المصرفية المتراكمة إلى القطاع المصرفي السوري وتطوير منتجات وخدمات مالية تلبّي متطلبات المرحلة الراهنة.

وأشار الشركس إلى أن الأردن حقق قصة نجاح وقفزة نوعية في مجال الخدمات المالية الرقمية والدفع الإلكتروني، كما تعكس ذلك المؤشرات المتعلقة بانتشار القنوات المصرفية الإلكترونية وتنامي استخدام أدوات الدفع الرقمي. وأكد أن هذا التقدم جاء مدفوعاً بالانتشار الواسع لاستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما أسهم في تعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة إيصال الخدمات، وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدّمة للأفراد وقطاع الأعمال على حد سواء.

وختم الشركس حديثه بالتأكيد على وجود آفاق واسعة وفرص واعدة لا محودة للتعاون لنقل تجربة الأردن في القطاع المصرفي والخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية إلى الجانب السوري، بما يعزز تحديث القطاع المصرفي السوري ويسهم في زيادة اندماجه في الأسواق المالية الإقليمية والدولية، وتوثيق الربط المالي والمصرفي بين البلدين، ودعم الجهود الهادفة إلى إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في سوريا.

من جانبه، رحّب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم بالوفود المشاركة، مؤكداً أن اجتماع القيادات المصرفية والاقتصادية الأردنية والسورية تحت سقف واحد يمثل ترجمة واضحة لإرادة سياسية واقتصادية تتجه نحو بناء مرحلة تعاون أعمق وأكثر منهجية بين البلدين.

وأشار إلى أن العلاقة بين الأردن وسوريا علاقة راسخة جذورها شكلتها الجغرافيا المتصلة والتاريخ المشترك والثقافة الواحدة وروابط القرى الممتدة عبر الأجيال. وأن الأردن ظل حريصاً على استقرار سوريا وازدهارها، فيما بقيت سوريا عمقاً طبيعياً للأردن وشريكاً اقتصادياً واجتماعياً مهماً.

وأضاف أن الفرصة تبدو مواتية اليوم لتعميق التعاون ليس فقط على مستوى الحكومات، لكن أيضاً عبر القطاع الخاص، وبخاصة البنوك التي تمتلك القدرة على لعب دور محوري في دعم التكامل الاقتصادي وإعادة بناء الروابط التي تأثرت خلال السنوات



الماضية.

وشدد السالم على أن الرؤية الأردنية تجاه سوريا تنسجم مع ما يؤكد عليه جلالة الملك عبدالله الثاني في أكثر من مناسبة حول ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب السوري ودعم جهوده لاستعادة الاستقرار والازدهار.

وأوضح أن القطاع المصرفي الأردني أثبت خلال العقود الماضية قدرته على الالتزام بالمعايير الدولية، والحفاظ على مستويات قوية من رأس المال، ووفرة السيولة، وجودة الأصول، والحوكمة الفاعلة، وهي عوامل أسهمت في تحقيق الاستقرار ودعم النمو الاقتصادي.

ويبين أن هذه المتانة جاءت نتيجة للرقابة الفاعلة التي مارسها البنك المركزي الأردني على مدى أكثر من نصف قرن، إلى جانب الكوادر المؤهلة التي يتمتع بها القطاع المصرفي.

وأوضح السالم أن القطاع المصرفي الأردني يقف اليوم على أعتاب مرحلة متقدمة، يتجه فيها بثقة نحو البنوك الرقمية، المعززة بالذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الفورية، وأنظمة الامتثال المتقدمة، ما يجعله شريكاً طبيعياً وجديراً بدعم تطوير القطاعات المالية في الإقليم.

وأكد أن التحديات التي تواجه سوريا كبيرة، لكن الفرص التي تحملها المرحلة المقبلة أوسع وأكثر تنوعاً. سواء في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، أو في الاحتياجات التمويلية الضخمة لإعادة الإعمار وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطوير الأنظمة التقنية وبناء رأس المال البشري.

وأعلن أن القطاع المصرفي الأردني يضع خبراته وقدراته المؤسسية وتجربته الطويلة تحت تصرف الأشقاء في سوريا، مع طرح إطار للحوار المصرفي الأردني السوري استناداً إلى مبادئ عملية تشمل تشكيل لجنة مصرفية مشتركة، وتوفير بيئة آمنة

وشفافة لجذب التمويل، وتوسيع الشراكات المصرفية، وتعزيز التكامل الرقمي والتقني، وتطوير آليات الامتثال والحوكمة وتبادل البيانات، إلى جانب وضع تصور مشترك لقطاع مصرفي حديث في سوريا قادر على دعم إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

أما حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصريّة، فأكد أن اللقاء يأتي في مرحلة دقيقة يشهد فيها الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة تتعلق بالتقلبات السياسية ودورات التضخم وسلاسل الإمداد والتطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية.

وقال إن المصارف في سوريا والأردن لعبت دوراً مهماً خلال السنوات الماضية في الحفاظ على الاستقرار المالي وتأمين التمويل للقطاعات الإنتاجية ودعم التجارة البينية وتطوير البنية الرقمية، مشيراً إلى أن هذا اللقاء يؤسس لمرحلة جديدة من التكامل بين البلدين.

ويبين حصريّة أن استقرار سعر الصرف والسياسة النقدية الفاعلة يمثلان أساساً لأي بيئة استثمارية، وأن المصرف المركزي السوري يعمل على تعزيز أدواته النقدية، وتحسين إدارة الاحتياطات، وتطوير أنظمة مراقبة التدفقات النقدية بالتعاون مع مؤسسات دولية، إضافة إلى تحديث التشريعات المصرفية لتتوافق مع المعايير العالمية في الحوكمة وتنظيم الائتمان، وتطوير البنية التحتية المالية عبر تحديث نظام التسويات اللحظية، وإطلاق مركز وطني للشبكات المصرفية وتطبيق نظام وطني للتصنيف الائتماني وتعزيز الأمن السيبراني.

وأشار إلى أهمية التعاون العملي بين المصارف الأردنية والسورية، عبر تطوير قنوات التسوية والتحويل المالي، وإطلاق برامج تمويل مشتركة لقطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل، وتبادل الخبرات في إدارة المخاطر، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وتنظيم لقاءات مشتركة لتحديد الاحتياجات التمويلية.

وأكد أن سوريا اليوم تدخل مرحلة جديدة من إعادة تأهيل المنشآت وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مشيراً إلى فرص استثمارية واسعة في الصناعات الغذائية والتحويلية، الزراعة الحديثة، الطاقة، البناء، النقل، والتكنولوجيا، داعياً إلى شراكات مصرفية تمكّن من تحويل هذه الفرص إلى مشاريع فعلية.

وقدم مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق عرضاً شاملاً حول واقع القطاع المصرفي الأردني، مؤكداً أنه يشكل أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني وأكثر القطاعات تنظيماً بفضل الإطار الرقابي المتطور الذي يقوده البنك المركزي الأردني.

وأوضح أن القطاع يتكون من 15 بنكاً أردنياً وخمسة بنوك أجنبية تشمل بنوكاً إسلامية وتجارية، وأن حجم الفروع وحجم التسهيلات يجعلان منه قطاعاً قادراً على تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد بكفاءة عالية.

وأشار المحروق إلى أن القطاع يمتاز بتنوع خدماته وقدرته على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، مع منظومة من الخدمات المصرفية الحديثة المحتوى بالتحول الرقمي والامتثال لمعايير الأمن السيبراني، وأن 84% من الخدمات اليوم تُقدم عبر قنوات إلكترونية.

ويبين أن حجم موجودات القطاع المصرفي يعادل الناتج المحلي الإجمالي، وأن حجم الودائع يصل إلى 112% من الناتج المحلي، بينما تقترب التسهيلات الائتمانية من 50 مليار دولار، وهي مؤشرات تؤكد أن القطاع المصرفي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأن متانة المؤشرات المالية من حيث كفاية رأس المال والسيولة ونسب الديون غير العاملة تعكس سمعة القطاع المصرفي الأردني وثقة المؤسسات الدولية به.

واختتمت القمة بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات عملية لتعزيز التعاون المصرفي الأردني السوري، من خلال تشكيل لجان مشتركة، وإطلاق برامج تمويل، وتبادل الخبرات، وتطوير الأنظمة التقنية، وتهيئة بيئة مالية آمنة وشفافة، وبما يسهم في دعم إعادة الإعمار في سوريا وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين.

♦ جمعية البنوك في الأردن تعقد منتدى مسؤولي الامتثال التنفيذيين (CCOs Forum)



عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأحد الموافق 2 تشرين الأول 2025 منتدى مسؤولي الامتثال التنفيذيين (CCOs Forum) تحت عنوان: "القيادة الاستراتيجية في الامتثال، النزاهة المالية، وحماية البيانات: خارطة طريق لقيادة القطاع المصرفي"، وذلك بالتعاون مع شركة OJAG للاستشارات.

وافتح أعمال المنتدى الدكتور ماهر المحروق، مدير عام الجمعية، مؤكداً أن هذا اللقاء يأتي ضمن سلسلة الحوارات المصرفية للمستوى التنفيذي (C-Suite Banking Dialogue Series) التي تنظمها الجمعية بشكل دوري، بهدف تعزيز التواصل بين الجمعية وكبار التنفيذيين (C-Level) في القطاع المصرفي، وتبادل الخبرات حول القضايا الاستراتيجية ذات الأهمية للقطاع.

وأوضح المحروق أن المنتدى يركّز على القضايا المتخصصة في الامتثال لمكافحة الجرائم المالية وحماية البيانات في العصر الرقمي، إضافة إلى دور القيادة المصرفية في ترسيخ النزاهة المؤسسية، مشيراً إلى أن طبيعة اللقاء تقوم على الحوار وتبادل الأفكار وليس على التدريب التقليدي، بما يتيح مشاركة فاعلة وتفاعلاً مباشراً بين الحضور.

واستهلّت أعمال المنتدى بعرض قدّمه السيد بيتر بعنوان "اتجاهات إنفاذ الامتثال في مكافحة الجرائم المالية"، استعرض فيه أبرز الاتجاهات العالمية في إنفاذ القوانين والرقابة المالية، وأحدث أولويات وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية.

كما تناول أمثلة واقعية من قضايا عالمية مثل HSBC وLafargeg وDanske Bank، مبيّناً كيف أدت إخفاقات الحوكمة وضعف الرقابة المؤسسية إلى عواقب مالية وقانونية جسيمة. وأكد على أهمية تبني النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach)، وتعزيز التواصل بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون، مشدداً على أن القيادة المصرفية تتحمّل مسؤولية مباشرة في ترسيخ ثقافة الامتثال والمساءلة، من خلال توجيه الموارد نحو المخاطر ذات الأولوية وتعزيز الشفافية المؤسسية.

من جانبه استعرض السيد مايكل أولمستد، المدعي العام الأمريكي السابق في قسم مكافحة غسل الأموال بوزارة العدل الأمريكية، مخاوف الخصوصية في القطاع المصرفي، وتناول فيها التحديات المتزايدة المرتبطة بحماية البيانات الشخصية في المؤسسات المالية، والتوازن بين متطلبات الخصوصية وواجبات الإفصاح التنظيمي. كما استعرض الأطر القانونية الدولية مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) والقانون الأردني لحماية البيانات الشخصية، إلى جانب الجوانب المعقدة لنقل البيانات عبر الحدود والتعامل مع الجهات الرقابية في حالات التحقيق المالي.

ودعا أولمستد إلى تبني ممارسات "الخصوصية في التصميم" (Privacy by Design) داخل الأنظمة التقنية للمصارف، وتعيين مسؤولي حماية بيانات متخصصين (DPOs)، ومراجعة سياسات الإفصاح لضمان التوافق مع المعايير الدولية.

وأكد المنتدى في ختام أعماله أن حماية البيانات والنزاهة المالية تمثلان ركيزتين أساسيتين لاستدامة الثقة في القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب من القيادات المصرفية تحقيق المواءمة بين الابتكار الرقمي ومتطلبات الامتثال التنظيمي، وتعزيز الشراكة مع الجهات الرقابية محلياً ودولياً.

واختتم المنتدى بجلسة نقاش مفتوحة ركّزت على دور القيادة العليا في صياغة ثقافة الامتثال، وسبل تحقيق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات النزاهة والشفافية، بما يعزز مرونة واستدامة المؤسسات المصرفية في مواجهة التحديات المستقبلية.

♦ جمعية البنوك في الأردن تعقد جلسة حوارية تنفيذية حول الأمن السيبراني وبناء ثقافة الوقاية

عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع شركة OJAG Corp، جلسة حوارية تنفيذية بعنوان "فهم التهديدات المتزايدة وبناء ثقافة الوقاية"، وذلك يوم الإثنين الموافق 3 تشرين الثاني 2025 في مقر الجمعية في عمان، ضمن سلسلة الحوارات المصرفية لقادة القطاع المصرفي (C-Suite Banking Dialogues).

واستهدفت الجلسة، التي حُصصت للمدراء التنفيذيين وكبار المديرين في القطاع المصرفي، تعزيز الوعي الاستراتيجي لدى القيادات المصرفية بمخاطر الجرائم الإلكترونية وتداعياتها، وتزويدهم بأدوات عملية لتبني نهج قيادي فاعل في مجالات الأمن السيبراني، وحماية البيانات، والامتثال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية.

واستضافت الجلسة الخبير الأمريكي سكوت أوجنباوم، المشرف الخاص المتقاعد من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، وأحد أبرز الخبراء الدوليين في مجال الوقاية من الجرائم الإلكترونية، حيث قدّم عرضاً تفاعلياً ثرياً استند إلى خبراته الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً في التحقيق في آلاف القضايا السيبرانية الحقيقية.

وخلال مداخلته، أوضح أوجنباوم أن الجرائم الإلكترونية تشهد تسارعاً غير مسبوق من حيث الحجم والتعقيد، مشيراً إلى أن الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني يتضاعف سنوياً، في حين يستمر معدل الاختراقات والخسائر في الارتفاع، مما يعكس - بحسب وصفه - فجوةً بين الإنفاق التقني والسلوك البشري.

وبيّن أن 95% من حوادث الاختراق حول العالم تعود لأخطاء بشرية بسيطة، مؤكداً أن الحل يبدأ من تغيير الذهنية المؤسسية تجاه الأمن السيبراني، والانتقال من ردّ الفعل إلى ثقافة وقائية استباقية داخل المؤسسات.

كما استعرض ما وصفه بـ "الحقائق الأربعة للأمن السيبراني"، وتشمل لا أحد يتوقع أن يكون ضحية، والجريمة السيبرانية غالباً غير مرئية حتى وقوع الضرر، وإنفاذ القانون لا يمتلك حلولاً سحرية لاستعادة البيانات أو الأموال المسروقة، ومعظم الحوادث يمكن تفاديها من خلال الوعي والممارسات البسيطة.

وأوضح أوجنباوم أن المهاجمين اليوم لا يحتاجون إلى مهارات تقنية متقدمة، بل يستغلون الهندسة الاجتماعية والذكاء الاصطناعي لخداع المستخدمين والوصول إلى حساباتهم، محذراً من أن الثقة الزائدة بالأنظمة التقنية دون تدريب كافٍ تمثل إحدى أكبر الثغرات الأمنية في المؤسسات.



وخلال الجلسة، تناول المتحدث مجموعة من القضايا العملية، مثل اختراقات البريد الإلكتروني للشركات (BEC)، وهجمات الفدية الإلكترونية (Ransomware)، وأساليب الاحتيال القائمة على الذكاء الاصطناعي وتزييف الهوية الرقمية، مستعرضاً أمثلة واقعية من الولايات المتحدة والعالم، ومؤكداً أن كثيراً من هذه الحالات كان يمكن منعها عبر إجراءات وقائية بسيطة. كما شدد على أهمية تحديد "البيانات الجوهرية" أو "التاج المؤسسي" لكل مؤسسة مالية، وتطبيق مبدأ "الحد الأدنى من الصلاحيات" في منح الوصول إلى المعلومات الحساسة، إلى جانب تفعيل المصادقة الثنائية لجميع الحسابات الأساسية، بما في ذلك البريد الإلكتروني والسجلات السحابية ومنصات التواصل الاجتماعي.

وأشار أوجنباوم إلى أن بناء ثقافة مؤسسية للأمن السيبراني لا يتحقق إلا عندما تتبنى الإدارات العليا هذا الملف كأولوية استراتيجية، وتعمل على إشراك جميع الإدارات التقنية والمالية والقانونية والموارد البشرية في منظومة الحوكمة الأمنية. وفي ختام الجلسة، أعرب أوجنباوم عن تقديره لمستوى التفاعل والمداخلات من ممثلي البنوك الأردنية، مؤكداً أن الأمن السيبراني مسؤولية جماعية تتطلب وعياً، والتزاماً، وتعاوناً دائماً بين مختلف الأطراف، مضيفاً: "يمكننا تقليص 90% من الهجمات إذا استثمرنا في الإنسان بقدر ما نستثمر في التكنولوجيا".

وتأتي هذه الجلسة ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن لتعزيز قدرات الجهاز المصرفي في مجالات الأمن السيبراني، والحوكمة، وإدارة المخاطر، بما يساهم في حماية النظام المالي وترسيخ الثقة في البيئة الرقمية المصرفية في المملكة.

♦ جمعية البنوك في الأردن تعقد اجتماعاً لمدراء التدريب والتطوير

في البنوك الأعضاء

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 12/11/2025 اجتماعاً حضره مدراء التدريب والتطوير في البنوك الأعضاء لمناقشة برامج التدريب المصرفي وتعزيز كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات القطاع المصرفي. وترأس الاجتماع مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق الذي رحب بالحضور وشكرهم على المشاركة مؤكداً على أهمية هذه اللقاءات في تعزيز التعاون بين البنوك الأعضاء والجمعية وأهمية دور البنوك كشريك أساسي في نجاح الأنشطة والبرامج التدريبية.

وخلال الاجتماع، تم الاستماع إلى آراء مدراء التدريب حول الأنشطة والبرامج التدريبية في جمعية البنوك، والمواضيع التي يرغبوا بان يتم تنفيذها من خلال الجمعية لتلبية احتياجات التطور المهني في القطاع المصرفي الاردني.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن جهود الجمعية لتعزيز الشراكة الفاعلة مع البنوك الأعضاء لتحقيق أهداف التدريب الامر الذي يساهم في رفع كفاءة البرامج التدريبية وتطوير مهارات الكوادر المصرفية



♦ لأول مرة في الأردن: جمعية البنوك تطلق مؤشر التأثير المصرفي

ABJ Influence Index



أطلقت جمعية البنوك في الأردن، بالشراكة مع منصة 360 Makana، النسخة الأولى من مؤشر التأثير المصرفي ABJ Influence Index، الذي يُعد الأول من نوعه في الأردن لرصد وتحليل حضور البنوك في الأردن وتأثيرها في المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، إلى جانب تحليل مستويات رضا الجمهور وجودة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

ويأتي إطلاق هذا المؤشر كخطوة رائدة تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتقديم صورة دقيقة لقطاع القرار حول توجهات العملاء وتفاعلهم بما ينعكس على تطوير الخدمات

والارتقاء بالثقة العامة، إضافة لرفع مستوى التنافس الإيجابي بين البنوك.

وأكد الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الأردن خلال كلمته في حفل الإطلاق، أن مؤشر التأثير المصرفي ABJ Influence Index، يعتبر الأول من نوعه في الأردن لقياس حضور البنوك على المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، ورصد توجهات الجمهور وجودة الوصول إلى الخدمات المصرفية. وأشار إلى أن المؤشر يمثل نقلة نوعية في متابعة نبض الجمهور ومعرفة مستوى التأثير الاجتماعي والرقمي للقطاع المصرفي.

وقال المحروق إن إطلاق المؤشر يأتي تعزيزاً للشفافية وتوفيراً لبيانات دقيقة وموثوقة تساعد إدارات البنوك على فهم الاتجاهات العامة وتحسين جودة الخدمات، مشيراً إلى أن المؤشر يتميز بمنهجية تحليلية شمولية تجمع بين البيانات الرقمية والتغطيات الإعلامية وتقييمات التطبيقات وآراء الجمهور.

وأوضح المحروق أن المؤشر يوفر مرجعية معيارية تمكّن كل بنك من تقييم موقعه التنافسي واستشراف تحولات الرأي



العام، كما يساهم في بناء صورة قطاعية موحدة تعزز الثقة بالقطاع المصرفي الأردني. وأضاف أن المؤشر يقدم رؤى عملية تساعد البنوك على تطوير منتجاتها وخطتها الإعلامية والتسويقية، وتوجيه استثماراتها نحو القنوات الأكثر تأثيراً. ويّين المحروق أن المؤشر سيصدر بشكل ربع سنوي لقياس تغيرات اتجاهات الجمهور وفعالية الحملات الرقمية والإعلامية، ودعم القرارات المستقبلية في مجالات التحول الرقمي والشمول المالي.

من جانبه، قال السيد عبد الرحمن الحسامي، المدير التنفيذي لشركة «مكانة 360»:

«يسعدنا الشراكة مع جمعية البنوك لإطلاق أول مرجع وطني لقياس التأثير المصرفي. صُمم «مؤشر التأثير المصرفي» ليكون أداة عملية للإدارة العليا: ييسر قراءة نبض الجمهور والظهور الإعلامي وجودة التجربة الرقمية والخدمية، ويحوّلها إلى قرارات قابلة للتنفيذ. المؤشر يُحدّث ربعياً ويستند إلى رصد وتحليل عربيين متقدّمين عبر المنصّات الرقمية ووسائل الإعلام وتقييمات التطبيقات، مع التزام صارم بالموضوعية والمنهجية. هدفنا أن يسهم المؤشر في تعزيز الثقة بالقطاع، وتسريع التحول الرقمي، وتوجيه الاستثمارات نحو القنوات الاتصالية الأكثر أثرًا على رضا العملاء.»

مؤشر شامل... ونتائج تعكس قوة حضور القطاع

هذا ويعتمد مؤشر ABJ Influence Index على منهجية تحليلية متقدمة تجمع بين البيانات الرقمية والإعلامية وانطباعات الجمهور لقياس تأثير البنوك بشكل شامل ودقيق. حيث سجّل المؤشر في الربع الثالث 2025 قيمة 76.3 نقطة، وهو مؤشر يعكس حضوراً مهماً للبنوك في الأردن عبر مختلف محاور التأثير.

ويرتكز المؤشر على أربعة محاور رئيسية تمثل الأبعاد الأهم لحضور البنوك وهي الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي، والظهور الإعلامي، وانطباعات الجمهور (Sentiment)، وإمكانية الوصول والموثوقية. وتُمنح كل ركيزة وزناً نسبياً يعكس أهميتها، ليتم بعد ذلك قياس أكثر من 20 مؤشراً فرعياً ضمن هذه المحاور، مثل عدد المحادثات، حجم التفاعل، تقييمات التطبيقات، التغطية الإعلامية، والمحتوى المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

ويتم جمع البيانات من منصات التواصل الاجتماعي، الأخبار، المنتديات، وتقييمات التطبيقات خلال فترة زمنية محددة، ثم يتم تحليلها باستخدام تقنيات متقدمة في قياس الرأي العام ومعالجة اللغة الطبيعية.

بعد ذلك تُحتسب الأوزان الخاصة بكل محور للوصول إلى النتيجة الإجمالية للمؤشر، التي تُعبّر عن مستوى التأثير الرقمي والإعلامي ورضا الجمهور تجاه البنوك.

1. الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي - 70.7 نقطة

يمثل هذا المحور 42% من الوزن الكلي لمؤشر التأثير العام. وقد أظهر تفاعلاً واسعاً بين الجمهور والبنوك، خاصة في الحملات التفاعلية والمحتوى المرتبط بخدمات الادخار، الجوائز، ودعم ريادة الأعمال. ومن النتائج التي أظهرها المؤشر:

♦ أكثر من 222 ألف محادثة رقمية حول البنوك خلال الربع الثالث.

♦ أكثر من 1.2 مليون تفاعل رقمي عبر المنصات المختلفة.

♦ تُظهر النتائج أن فيسبوك يمثّل منصة جماهيرية أساسية للبنوك، حيث يستحوذ على 86% من إجمالي المتابعين البالغ 5.6 مليون متابع. بينما يبرز إنستغرام كمجال للتواصل الحديث والمحتوى السردي المرئي، في حين يحافظ X (تويتل) على دوره في النقاشات المتخصصة والوعي المالي.

♦ ارتفاع التفاعل بشكل لافت في الحملات المجتمعية وحملات التوفير والمسابقات.

2. الظهور الإعلامي - 79.2 نقطة

يمثل هذا المحور 22% من الوزن العام، وقد رصد حضوراً قوياً للبنوك عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية، حيث شكّلت الموضوعات المتعلقة بالتحول الرقمي، الشمول المالي، والمسؤولية الاجتماعية مساحات واسعة من التغطية. ومن أهم النتائج:

♦ ظهور قوي للبنوك في وسائل إعلام عالية الانتشار التي حققت وصولاً يتجاوز 66 مليون مشاهدة على الصعيد الدولي للمحتوى المرتبط بالبنوك في الأردن.

- ♦ تنوّع التغطية الإعلامية في مجالات التحول الرقمي، التمويل الأخضر، والشمول المالي.
- ♦ ارتفاع التفاعل مع المبادرات المجتمعية والأنشطة الوطنية.

3. انطباعات الجمهور - 71.9 نقطة

- يمثل هذا المحور 10% من الوزن العام للمؤشر الكلي، وقد أظهر أن غالبية الانطباعات العامة تجاه البنوك تميل إلى الحياد والإيجابية، مع بروز عوامل رئيسية تعزز ثقة العملاء مثل جودة الخدمة في الفروع ومهنية الموظفين. ومن أهم النتائج في هذا المحور:
- ♦ بلوغ الانطباعات الإيجابية والحيادية مجتمعة 96% من إجمالي المحادثات.
 - ♦ الإيجابية في الانطباعات يقودها بشكل أساسي جودة الخدمة في الفروع وسلوك الموظفين، وهو ما يعكس تجربة قوية وإيجابية للعملاء عند التعامل المباشر.
 - ♦ استمرار الثقة المرتفعة في البنوك كجهات مالية آمنة وموثوقة.

4. إمكانية الوصول والموثوقية - 84.5 نقطة

- حقق أعلى قيمة من بين المؤشرات الفرعية، ويمثل 26% من وزن المؤشر العام. وقد أكد هذا المحور على اهتمام المستخدمين بالخدمات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول، إلى جانب التفاعل الكبير مع الحملات الخاصة بالخدمات المصرفية والبطاقات والتمويل. ومن أبرز النتائج:
- ♦ قوة التفاعل مع الحملات الترويجية للبطاقات وخدمات الدفع.
 - ♦ ارتفاع اعتماد العملاء على تطبيقات الموبايل والتحويلات الإلكترونية.
 - ♦ أشارت الانطباعات العامة للمستخدمين إلى غلبة الطابع الإيجابي (72%)، ويلاحظ أن المحرك الأساسي لهذا الرضا هو سهولة الاستخدام وسرعة أداء التطبيق، إذ تُعد هاتان السمتان الأكثر تقديراً من قبل العملاء وتعكسان أهمية التجربة السلسة في الخدمات المصرفية الرقمية.
 - ♦ يُظهر تحليل الانطباعات أن أسعار الفائدة لم تكن عاملاً رئيسياً في تشكيل السلبية خلال الربع الثالث. ويمكن ربط هذا الانخفاض في تأثير الفائدة على الانطباعات بما شهدته الفترة ذاتها من تخفيض في أسعار الفائدة، الأمر الذي خفّف من حدة النقاشات المرتبطة بكلفة الاقتراض وقلّل من حساسية الجمهور تجاه هذا الموضوع.

اتجاهات بارزة يسلط عليها المؤشر الضوء

- إضافة إلى المؤشرات الأساسية، أظهر المؤشر الجديد عدداً من النتائج اللافتة، ومنها:
- ♦ ارتفاع التفاعلات المجتمعية المرتبطة بالصحة والتعليم وتمكين المرأة، وهي الموضوعات الأكثر ارتباطاً بثقة الجمهور. مما يعكس اهتماماً واسعاً من الجمهور بالتوجهات ذات الأثر الإنساني والاجتماعي.
 - ♦ الموظفون والفروع ما زالوا أقوى عنصر ثقة، فجودة الخدمة داخل الفروع واحترافية الموظفين شكلتا أحد أهم عناصر الرضا لدى العملاء، وهي عنصر تميز بارز للبنوك في الأردن. ويأتي هذا بالرغم من الرقمنة، وهو ما يعكس الأهمية والدور الحيوي للعنصر البشري.
 - ♦ التحول الرقمي يظهر بوضوح في النقاش العام، كما أن قوة المحتوى المصرفي التوعوي المرتبط بالأمن السيبراني والوقاية من الاحتيال، مع آلاف التفاعلات حول المنشورات والفعاليات المتعلقة بالوقاية من الاحتيال، مكافحة غسل الأموال، وحماية بيانات العملاء، مما يعكس ارتفاع الوعي الرقمي لدى الجمهور.
 - ♦ أظهرت نتائج المؤشر للربع الثالث من عام 2025 أن غالبية البنوك في الأردن جاءت ضمن فئة الأداء القوي، كما تميزت بعض البنوك بأداء رائد يعكس جاهزيتها الرقمية واتساع تأثيرها الإعلامي ومثانة علاقتها مع الجمهور.

◆ جمعية البنوك في الأردن تعقد لقاءً تعريفياً مع هيئة تمويل الصادرات البريطانية UKEF حول فرص التعاون وتمويل المشاريع

في السوق الأردني



عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 1 كانون الأول لقاءً تعريفياً مع هيئة تمويل الصادرات البريطانية (UK Export Finance (UKEF)، بمشاركة واسعة من ممثلي البنوك في الأردن، وذلك بهدف بحث سبل التعاون المحتملة واستعراض الأدوات التمويلية وأدوار الهيئة في دعم التجارة الدولية، إضافة لاستكشاف الفرص التمويلية التي تقدمها الهيئة للمشاريع في المملكة.

وافتح الجلسة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق مرحباً بالحضور من البنوك، وبوفد الهيئة والذي يضم كلاً من السيد جوزيف شقرا المدير الإقليمي للشرق الأوسط في UKEF، والسيدة ميشيل ليونج مديرة الهيئة في السعودية والبحرين والأردن. كما شكر المحروق السفارة البريطانية في عمان على دعمهم في التنسيق لهذا اللقاء.

وبين المحروق أن الهدف من هذا اللقاء هو فهم آليات عمل الوكالة وبرامج الضمان والتمويل، ومناقشة فرص التعاون المستقبلية مع البنوك في الأردن، والاطلاع على أول صفقة ناجحة للوكالة في الأردن والاستفادة منها كنموذج.

وأشار المحروق إلى أن القطاع المصرفي في الأردن يمتلك خبرة واسعة في تمويل التجارة والمشاريع، مشيراً إلى الدور الذي قد تلعبه UKEF كشريك استراتيجي لتعزيز قدرته على تمويل الصفقات والمشاريع الكبرى من خلال الضمانات وتقاسم المخاطر. وبين أن السياسة التمويلية للوكالة تجاه الأردن والتي تتضمن سقف تمويلي مرتفع تمثل فرصة مهمة للبنوك، خصوصاً في ظل توسع مشاريع الطاقة والبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية في الأردن. كما تطرق لمرونة آجال السداد التي توفرها UKEF، مؤكداً أنها تمنح البنوك خيارات أوسع لتصميم حلول تمويلية تناسب طبيعة المشاريع.

ودعا الدكتور المحروق ممثلي البنوك إلى دراسة البرامج التي تقدمها UKEF والاستفادة منها، لا سيما في ظل التجارب الناجحة للهيئة في دعم مشاريع كبرى في المنطقة والعالم.

من جانبه قدم السيد جوزيف شقرا عرضاً شاملاً تناول فيه طبيعة عمل UKEF، باعتبارها أول وكالة لائتمان الصادرات في العالم، وتملك محفظة تمويلية تتجاوز 80 مليار جنيه إسترليني، بالإضافة إلى شهية تمويلية موجهة للسوق الأردني تصل حتى 3 مليار جنيه إسترليني.

وتطرق العرض إلى أبرز برامج الهيئة، ومنها: ضمانات القروض للبنوك بنسبة تصل إلى 100%، تمويل المشتريين (Buyer Credit) بأجال سداد قد تصل إلى 15 سنة و22 سنة لمشاريع الطاقة النظيفة، التمويل المباشر للمشاريع الكبرى، إمكانية التمويل بالعملات المحلية لأكثر من 60 سوقاً من ضمنها الدينار الأردني، تمويل حتى 85% من قيمة العقود التي تشمل 20% على الأقل من المحتوى البريطاني.

وشهدت الجلسة نقاشاً فنياً واسعاً عكس اهتمام البنوك بآليات التعاون مع هيئة تمويل الصادرات البريطانية، حيث تناولت الأسئلة المطروحة جوانب متعددة من العملية التمويلية، فقد استفسرت البنوك عن إمكانية تمويل المشاريع ذات المحتوى المحلي العالي، ليؤكد فريق UKEF قبول حد أدنى يبلغ 20% فقط من المحتوى البريطاني. كما جرى بحث إمكانية التعامل مع مقاولين دوليين، مع توضيح أن الوكالة تعمل مع EPCs من مختلف الدول بشرط توفر محتوى بريطاني معتبر. وتطرقت الأسئلة إلى إمكانية بناء شراكات جديدة مع بنوك غير معتمدة لدى UKEF، حيث أكد الوفد انفتاح الوكالة وتعاونها مع شبكة واسعة من المؤسسات المالية الدولية. كما تمت مناقشة خيار التمويل بالعملية المحلية، والذي أكدت الوكالة توفره في أكثر من 60 دولة بما فيها الأردن. واهتم ممثلو البنوك كذلك بحدود التمويل المتاح، ليوضح أن UKEF يمكنها تغطية حتى 85% من قيمة العقد وتمويل رسوم التأمين. وأخيراً، ظهر اهتمام بمرونة الهياكل التمويلية المختلفة، بما في ذلك التمويل الإسلامي وعمليات الPPP، حيث أكد الوفد قدرة الوكالة على دعم نماذج تمويل متنوعة تلائم احتياجات المشاريع.



وتم في ختام الجلسة التأكيد على أهمية استمرار التواصل بين البنوك الأردنية وفريق UKEF لبحث فرص وإمكانيات تطوير مشاريع مشتركة يمكن أن تستفيد من حلول تمويلية مبتكرة، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية في الأردن. هذا وتأتي هذه اللقاءات التي تعقدها جمعية البنوك في الأردن في إطار حرصها على تعزيز المعرفة والتشبيك بين القطاع المصرفي ومختلف الجهات، وبناء شراكات دولية تخدم القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

الفعاليات والأنشطة التدريبية

هـ

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2025 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الفعاليات والأنشطة التدريبية:

1. الدورات التدريبية:

عقدت الجمعية (44) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2025، وبواقع 522 ساعة تدريبية إجمالية. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية المنفذة حوالي 524 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء.

ملخص البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2025

عدد الساعات	تاريخ الانعقاد	البرنامج التدريبي	
12	2025 / 1 / 14-12	الاتجاهات الحديثة في التمويل المصرفي وإدارة وتقييم مخاطر الائتمان	1
8	2025 / 1 / 20-19	قانون أمن وحماية البيانات الشخصية (الآثار والتحديات والآليات المثلى للالتزام في القطاع المصرفي)	2
8	2025 / 1 / 27-26	حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك	3
8	2025 / 1 / 29-28	ضبط الأنظمة المستخدمة في فتح الحسابات وفحص الأسماء على قوائم الحظر الدولية والقائمة الوطنية للإرهابيين وزيادة فعاليتها	4
16	2025 / 2 / 5-2	الاعتمادات المستندية المصرفية	5
12	2025 / 2 / 11-9	قنوات الدفع الإلكترونية وأساليب الاحتيال	6
12	2025 / 2 / 18-16	تصنيف التعرضات واحتساب المخصصات وفق تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني مقابلها رقم (8/2024)	7
12	2025 / 2 / 25-23	تصنيف التعرضات واحتساب المخصصات وفق تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني مقابلها رقم (8/2024)	8
15	2025 / 2 / 25-23	Time Series Analysis	9
6	2025 / 4 / 14-13	إجراءات التعرف والتحقق على المستفيد الحقيقي	10
12	2025 / 4 / 22-20	الحوكمة المؤسسية للبنوك	11
8	2025 / 4 / 22-21	ضوابط الإعلانات الخاصة بالمنتجات والخدمات والجوائز المقدمة من مزودي الخدمات المالية والمصرفية	12
12	2025 / 5 / 6-4	أساليب تمويل المشاريع العقارية في ضوء قانون الملكية العقارية وتعليمات البنك المركزي الأردني	13
12	2025 / 5 / 20-18	إدارة وتحليل رأس المال العامل لدى الشركات المقترضة ودوره في اتخاذ قرارات الائتمان لدى البنوك	14
6	2025 / 5 / 27-26	الإجراءات المبسطة Simplified Measures	15
8	2025 / 5 / 28-27	إدارة مخاطر المناخ	16
8	2025 / 6 / 2-1	العملة الافتراضية - طبيعتها - مخاطرها وأسس تنظيمها	17
12	2025 / 6 / 18-16	الامتثال التنظيمي لقانون حماية البيانات الشخصية في المؤسسات المالية: دراسة مقارنة بين القانون الأردني وGDPR	18

عدد الساعات	تاريخ الانعقاد	البرنامج التدريبي	
12	2025 / 6 / 24-22	التقارير الرقابية لتعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني رقم (8/2024) - تطبيقات عملية	19
6	2025 / 6 / 24-23	العملة الافتراضية - طبيعتها - مخاطرها وأسس تنظيمها	20
18	2025 / 7 / 3 - 6 / 29	Certified Information Security Manager - CISM Training Course & Exam	21
12	2025 / 7 / 8-6	اتجاهات الاقتصاد الحالية	22
12	2025 / 7 / 15-13	Digital Payments Unlocked: Trends, Technology & Transformation	23
15	2025 / 7 / 24-20	فحص المستندات حسب الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية UCP600 والمعيار الدولي للممارسات المصرفية ISBP821	24
8	2025 / 7 / 28-27	العقوبات الدولية والحظر وتطبيق قرارات مجلس الأمن	25
12	2025 / 8 / 5-3	الاتجاهات الحديثة في مجال تحصيل ومعالجة الديون المتعثرة لدى البنوك	26
20	2025 / 8 / 6-3	مهارات الاتصال الفعال في خدمة العملاء وحل المشكلات وفق سياسات البنك	27
8	2025 / 8 / 11-10	تزييف النقد	28
8	2025 / 8 / 18-17	المعيار الدولي للتقارير المالية (9) IFRS Financial Instruments (9)	29
8	2025 / 8 / 25-24	تعليمات حماية المستهلك	30
12	2025 / 9 / 3-1	الاستعداد المؤسسي لتطبيق قانون تنظيم التعامل بالافتراضية رقم (14) لسنة 2025	31
12	2025 / 9 / 9-7	الخدمات المصرفية الاستثمارية - التحليل المالي والتقييم	32
12	2025 / 9 / 16-14	أبرز التعديلات التي تضمنتها بازل 4 وانعكاساتها على البنوك الأردنية	33
12	2025 / 9 / 23-21	ESG - Environmental, Social and Governance	34
16	2025 / 10 / 9 - 9 / 26	خطابات الضمان المحلية والخارجية (القواعد الموحدة لخطابات الضمان الصادرة عن غرفة التجارة الدولية URDG 758)	35
12	2025 / 10 / 15-12	إعداد الوثائق حسب متطلبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقييم بيئة العمل	36
8	2025 / 10 / 21-19	استخدام التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	37
16	2025 / 10 / 29-28	الحقيبة التدريبية الثانية: تحليل المشكلات البسيطة وحلها	38
20	2025 / 11 / 4-2	Blockchain Certified Professional (BCP)	39
12	2025 / 11 / 11-9	السمات الفعالة لنظام مراقبة الحركات المالية Monitoring System ورفع جودة الإخطارات	40
12	2025 / 11 / 18-16	قواعد معالجة البيانات الشخصية لدى القطاعات الخاضعة لإشراف البنك المركزي الأردني	41
16	2025 / 11 / 26-23	التقييم الداخلي لرأس المال التنظيمي والتخطيط الرأسمالي ICAAP	42
12	2025 / 11 / 4-2	تعليمات الأخطار المصرفية رقم (12/2025) تطبيقات عملية لممارسات مصرفية سليمة	43
24	2025 / 12 / 10-7	الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية	44

1. ورش العمل:

♦ ورشة عمل رفيعة المستوى بعنوان: "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقيادات المصرفية"

في ظل التحوّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبهدف تعزيز جاهزية البنوك في الأردن لمواكبة تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر، نظّمت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 26 أيار ورشة عمل متخصصة بعنوان "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقيادات المصرفية"، وذلك بمشاركة مدراء تنفيذيين ومدراء الدوائر في البنوك الأعضاء في الجمعية.

وأكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق في كلمته الافتتاحية للورشة أن الجمعية تسعى من خلال تنظيم مثل هذه الورش النوعية إلى دعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني، وتوفير المعرفة المتقدمة للقيادات المصرفية، لتمكينهم من استشراف المستقبل وتعزيز فاعلية منظومات إدارة المخاطر، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار المالي وتحفيز الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية.

وجاءت الورشة التي عُقدت في مقر الجمعية بمثابة منصة استراتيجية للبحث في إمكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز كفاءة منظومة إدارة المخاطر في البنوك، وبما ينسجم مع التوجهات العالمية في هذا المجال. وقد تم تنفيذ الورشة من قبل فريق من الخبراء الدوليين المتخصصين من شركة Lixakro الهولندية، الرائدة في مجال الاستشارات الكمية وتحليل البيانات والمخاطر، والتي تتخذ من مدينة روتردام مقراً لها.

وتطرقت الورشة إلى مجموعة من المحاور الحيوية التي تم تصميمها خصيصاً لتلبية اهتمامات القيادات المصرفية، منها:

1. التحول الاستراتيجي في إدارة المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي: حيث ناقش المشاركون دوافع تبني هذه التقنيات في السوق الأوروبية، بما في ذلك النمو الكبير في حجم البيانات، والمتطلبات التنظيمية المتزايدة، والسعي لتعزيز التنافسية.

2. تحقيق القيمة والعائد الاستثماري (ROI) من تطبيقات الذكاء الاصطناعي: عرضت الورشة كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تسهم في تحسين جودة القرار وتقليل التكاليف التشغيلية ودعم التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.

3. البيانات كمورد استراتيجي: تم تقديم نماذج أوروبية ناجحة في حوكمة البيانات وإدارتها، مع استعراض لتجارب مؤسسات مالية حول كيفية تحويل البيانات إلى أصول استراتيجية تدعم اتخاذ القرار.

4. الإطار التنظيمي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر: ناقش الخبراء التشريعات الحالية، لا سيما قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act)، وتناولوا التحديات التي تواجه المؤسسات في التوافق مع هذه المتطلبات.

5. تحوّل المهارات وبناء القدرات المؤسسية: تم التطرق إلى المتطلبات الجديدة في سوق العمل المالي، والحاجة إلى تطوير مهارات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لدى العاملين، مع إبراز أمثلة حية من بنوك أوروبية.

6. الاتجاهات المستقبلية والتحديات الأخلاقية: شملت الورشة نظرة على التطورات المستقبلية مثل التعلم الاتحادي (Federated Learning)، وأهمية تفسير نتائج النماذج الذكية (Model Interpretability)، والحد من التحيزات الخوارزمية، بما يحقق الشفافية والنزاهة في اتخاذ القرار.

واختتمت الورشة بجلسة حوار تفاعلي أتيح خلالها المجال للمشاركين لتبادل الآراء وطرح التحديات التي تواجههم في تنفيذ هذه التقنيات ضمن بيئة العمل المصرفي المحلي، كما تم مناقشة سبل التكيّف المؤسسي مع هذا الواقع الجديد.

وتُعد Lixakro من الشركات الرائدة في مجال التحليلات الكمية، وتختص في تحويل البيانات إلى قرارات استراتيجية قابلة للتطبيق، من خلال تطوير نماذج تنبؤية، وإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة، مع مراعاة متطلبات الامتثال التنظيمي. وتضم الشركة فريقاً من الخبراء ذوي الكفاءة العالية الذين يعملون على تصميم حلول مخصصة تلبى احتياجات كل عميل وفقاً لطبيعته السوقية.

♦ ورشة عمل متقدمة حول "تحليلات المخاطر الحديثة: اتخاذ قرارات ائتمانية أذكى ومكافحة الجرائم المالية"



في إطار سعيها الدائم لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة التحديات التقنية المتسارعة، نظّمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل متخصصة بعنوان "تحليلات المخاطر الحديثة: أدوات ذكية لاتخاذ قرارات ائتمانية أفضل ومكافحة الجرائم المالية"، وذلك على مدار يومي الإثنين والثلاثاء 26-27 أيار، بمشاركة نخبة من المتخصصين في تحليل البيانات والمخاطر من البنوك في الأردن. واستهدفت الورشة العاملين في مجالات تحليل المخاطر الائتمانية، والامتثال، والنمذجة الإحصائية، وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث تم تقديم محتوى تقني وتطبيقي عالي المستوى من قبل خبراء من شركة Lixakro الهولندية الرائدة في الاستشارات الكمية وتحليل البيانات، وبمشاركة فاعلة من الحضور في تمارين عملية باستخدام لغة Python ومنصات الذكاء الاصطناعي.

وأكد الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك خلال افتتاحه للورشة، أن الجمعية تسعى من خلال هذه المبادرات النوعية إلى تعزيز جاهزية الكوادر المصرفية الأردنية في مواجهة التغيرات التقنية المتسارعة، مشيراً إلى أن تحليلات المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي باتت ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء، وتحقيق الامتثال التنظيمي، والحد من المخاطر الناشئة.

وركزت الورشة في يومها الأول على موضوع "بناء نماذج تقييم المخاطر الائتمانية (Scorecards) باستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك لتقديم فهم معمق حول كيفية تطوير واستخدام بطاقات التقييم الائتماني (Credit Scorecards)، التي تعتبر من أهم أدوات البنوك في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء. حيث ناقشت الورشة أنواع بطاقات التقييم، والمنهجيات المعتمدة في تطوير النماذج، وتحديات جودة البيانات، وتفسير النماذج ومراعاة الإنصاف وتحييد التحيزات، إضافة لتمرين تطبيقية باستخدام لغة Python لتطوير نموذج تقييم ائتماني على بيانات فعلية، والتعامل مع نماذج معقدة تساعد على اتخاذ قرارات سريعة وموضوعية وفق ضوابط تنظيمية مثل IFRS 9.

أما اليوم الثاني للورشة فقد تناول موضوع مكافحة الجرائم المالية باستخدام تحليلات المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث تم التركيز على التهديدات المتزايدة الناتجة عن الجرائم الاقتصادية المالية، كغسيل الأموال، والاحتيال، والتهرب الضريبي، والجرائم الإلكترونية. كما تم مناقشة أحدث التطورات في أوروبا مجال مكافحة الجرائم المالية، وخاصة في ضوء التشريعات الأوروبية وغرامات AML، وعرض حي لمنصة تحليل ذكية تعتمد على تقنيات Python و Rg و Azure Machine Learning في الكشف عن الأنماط والسلوكيات المشبوهة، إضافة لجلسة تفاعلية لتحديد المؤشرات والتنبيهات (triggers) التي يمكن رصدها لمكافحة الأنشطة الاحتيالية. كما ركزت الورشة على أهمية تكامل البيانات داخل المؤسسات، وسرعة كشف التهديدات، وتطوير خوارزميات تتسم بالشفافية والكفاءة.



يشار في هذا الصدد أن شركة Lixakro تأسست في مدينة روتردام بهولندا عام 2023، وتقدم خدمات استشارية متخصصة في هندسة البيانات، وتحليل المخاطر، والنمذجة الكمية. وتتميز الشركة بقدرتها على تطوير حلول مصممة خصيصاً لاحتياجات كل عميل، مستندة إلى أفضل الممارسات الأوروبية والتقنيات الحديثة في تحليل البيانات، بما يساهم في تحقيق نمو مستدام وقرارات قائمة على المعرفة.

♦ ورشة عمل حول مخاطر الأمن القومي والامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية بالتعاون مع مكتب Eversheds Sutherland



في خطوة تهدف لتعزيز قدرات القطاع المصرفي الأردني على مواجهة التحديات التنظيمية العالمية المتزايدة، نظمت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مكتب Eversheds Sutherland القانوني الدولي ورشة عمل تدريبية متخصصة بعنوان:

“Scenario-Based Training on National Security”
“and Regulatory Risk in Financial Institutions”

وَعُقدت الورشة في مقر الجمعية يوم الاثنين الموافق 30 حزيران 2025، وشهدت حضوراً كبيراً من مسؤولي الامتثال والمخاطر والمستشارين القانونيين والمتخصصين في العقوبات ومكافحة غسل الأموال في البنوك الأعضاء.

وهدفت الورشة إلى تزويد المشاركين بالأدوات اللازمة لفهم وتطبيق استجابات فعالة وفي الوقت الفعلي للأحداث المتعلقة بالأمن القومي، مع التركيز على المحاكاة الواقعية لسيناريوهات الأمن القومي التجارية التي تواجهها المؤسسات المالية العالمية، وذلك لتعريف المشاركين بالضغوط الواقعية التي قد يتعرضون لها.

وقدمت الورشة فريق متخصص من شركاء مكتب Eversheds Sutherland، وتناولت الورشة، التي استمرت على مدار ثلاث ساعات، مجموعة من المحاور الأساسية والتي تشمل:

1. أولويات الحكومة الأمريكية في الإنفاذ ومسح الأفق الأمريكي: تم التركيز على التحديات الجيوسياسية الحالية مثل سوريا وإيران والصين والتعريفات الجمركية، وكيفية تأثيرها على المؤسسات المالية، إضافة للتأكيد على أن إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال (AML) يمثل أولوية للأمن القومي.



2. مبادرات الامتثال من الإدارات الأمريكية:

شملت مبادرات من وزارة العدل ووزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية، حيث تم تسليط الضوء على مبادرات اعرف عميل عميلك (KYCC)، وتوجيهات الإدارة الأمريكية في 4 فبراير 2025 لوزارة الخزانة بالنظر في فرض التزامات KYC/KYCC للمعاملات المتعلقة بإيران، مما قد يكون له آثار بعيدة المدى على المؤسسات المالية.

3. برنامج مكافآت المبلغين عن المخالفات للشركات: أطلقت وزارة العدل (DOJ) في أغسطس 2024 برنامجاً تجريبياً لمدة ثلاث سنوات يقدم مكافآت مالية للإبلاغ عن أنواع معينة من سوء السلوك المؤسسي. يشمل ذلك الانتهاكات الجنائية من قبل المؤسسات المالية وموظفيها، والفساد الأجنبي، وسوء السلوك المؤسسي الذي ينطوي على فساد محلي (مثل الرشاوى)، وانتهاكات العقوبات الأمريكية ودعم الإرهاب، والاحتيال في الجمارك والتجارة والمشتريات.

4. تطورات العقوبات الأمريكية: تم مناقشة احتمالية حدوث تحولات ملحوظة في تطبيق العقوبات استجابة لأولويات الإدارة الحالية. كما تم مناقشة أولويات إنفاذ العقوبات وضوابط التصدير، بما في ذلك الأمر التنفيذي 14165، الصادر في 25 يناير 2025، والذي أنشأ عملية يمكن بموجبها تصنيف بعض الكارتلات الإجرامية الدولية كمنظمات إرهابية أجنبية (FTOs) أو رعاة دولة للإرهاب (SSTs).

5. مخاطر التحويل (Diversion Risk): تم تسليط الضوء على أن وكالات إنفاذ القانون الأمريكية/الاتحاد الأوروبي تشعر بالإحباط بسبب عدم فعالية العقوبات/ضوابط التصدير على إيران بعد أنشطة التحويل الروسية.

6. سيناريوهات عملية وتفاعلية: قدمت الورشة عدة سيناريوهات معقدة لتحديات الأمن القومي التي تواجه البنوك غير الأمريكية ذات الصلة بالدولار الأمريكي، بهدف تحديد المشكلات وتقييم كيفية معالجتها.

7. تحديثات خاصة بسوريا: تطرقت الورشة إلى أنه بتاريخ 23 مايو 2025، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ترخيصاً عاماً لسوريا (GL 25) لتقديم إعفاء فوري من العقوبات تماشياً مع إعلان الرئيس. يهدف هذا الترخيص إلى إعادة بناء الاقتصاد السوري والقطاع المالي والبنية التحتية، ويسمح بالاستثمار الخاص الجديد وأنشطة القطاع الخاص.

من جانبه أشار مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق خلال افتتاحه للورشة، بأنها تأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث تشهد بيئة العمل المصرفي على المستوى الإقليمي والدولي تحولات سريعة ومتزايدة التعقيد، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الائتمالات والأمن القومي. وأضاف المحروق أنه أصبح من الواضح أن المؤسسات المالية، لم تعد تؤدي دورها فقط كمقدمي خدمات مالية، بل أصبحت في صلب منظومة الأمن القومي والحوكمة العالمية، مشيراً أن المصارف مطالبة اليوم بأن تكون خط الدفاع الأول ضد عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتحايل على العقوبات، وأن تلتزم بأنظمة معقدة ومتغيرة باستمرار، تصدرها جهات رقابية متعددة، عبر ولايات قضائية متنوعة.



♦ ورشة توعوية حول الأصول الرقمية للقطاع المصرفي الأردني بالتعاون مع شركة "منصة"



في خطوة متقدمة لمواكبة التحولات الرقمية المحلية والعالمية، نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة "منصة" ورشة عمل توعوية متخصصة بعنوان: "Embracing the Future: Digital Assets Awareness"، وذلك بحضور لافت يتجاوز 85 مشاركاً من البنوك الأعضاء، خصوصاً من مسؤولي الامتثال، والمخاطر، الخزينة والاستثمار.

وجاءت الورشة في سياق إصدار قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لعام 2025، والذي يشكّل إطاراً تشريعياً حديثاً لتنظيم قطاع الأصول الرقمية في الأردن، ويهدف إلى تعزيز الشفافية، الامتثال، وحماية المستهلكين.

وحاضر في الورشة الخبير في الشؤون الرقمية السيد بشار زيدان، وتضمنت محاورها الأساسية ما يلي:

- 1. مفاهيم أساسية حول الأصول الرقمية:** توضيح الفروقات بين العملات المشفرة (Cryptocurrencies)، الأصول المرمّزة (Tokenized Assets)، الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).
- 2. تطبيقات البلوكتشين في القطاع المصرفي:** استعراض لأتمتة عملية مثل أتمتة عمليات اعرف عميلك (KYC)، تسوية المعاملات بالعقود الذكية، والحد من الاحتيال عبر تقنيات السجلات غير القابلة للتعديل.
- 3. الامتثال والتنظيم:** تحليل التزامات البنوك في ضوء القانون الجديد، وتقديم حلول رقمية لمراقبة المحافظ الرقمية والتحليل الاستباقي للعمليات المشبوهة.
- 4. الفرص البنكية الجديدة:** استعراض لنماذج أعمال ناشئة مثل خدمات الحفظ (custody) للعملات الرقمية، التمويل المضمون بالأصول الرقمية، ومنصات التداول المنظمة (DEXs).
- 5. نماذج عالمية ملهمة:** تجارب متقدمة من بنوك مثل JPMorgan و HSBC و Santander، حول استخدام البلوكتشين في إدارة السيولة وإصدار السندات الرقمية.
- 6. قراءة تحليلية لقانون الأصول الافتراضية الأردني لعام 2025:** شرح للبنود التنظيمية، وأدوار الجهات الرقابية (هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي)، وآليات الترخيص والامتثال المالي.

وفي كلمته خلال افتتاح الورشة، رحّب المدير العام لجمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق بالمشاركين من البنوك الأعضاء، مؤكداً على أهمية الورشة في إعداد البنوك الأردنية للمرحلة المقبلة. مضيفاً أن هذه الورشة تأتي في وقت يشهد العالم فيه تحولات مالية وتقنية متسارعة، أصبحت فيها الأصول الرقمية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية.

وقال المحروق أن قانون الأصول الافتراضية يأتي كخطوة مهمة لتنظيم هذا القطاع، وفتح آفاق جديدة أمام البنوك ضمن إطار رقابي متوازن يعزز الابتكار ويحمي الاستقرار المالي. وأضاف بأن هذه الورشة تمثل خطوة عملية نحو بناء منظومة مصرفية أردنية أكثر جاهزية ومواكبة للتطورات العالمية، وفرصة مهمة لفهم الالتزامات القانونية والفرص المصرفية الكامنة في عالم الأصول الرقمية.



وأبرزت الورشة أهمية تطوير القدرات المؤسسية للبنوك الأردنية في التعامل مع الأصول الرقمية، لا سيما في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر، ودورها في قيادة الابتكار المالي، مع التأكيد على ضرورة وجود كوادرات قانونية وتقنية مدربة للتفاعل مع الواقع الجديد. وفي ختام الورشة، تم التأكيد على استمرار الجهود التوعوية من خلال جلسات معمقة مستقبلية، تشمل التدريب العملي وتطوير حلول مصرفية رقمية مخصصة، بما يعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية.

♦ ورشة عمل توعوية حول الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (EDEG)

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع المجلس الأردني للأبنية الخضراء يوم الاحد الموافق 05/10/2025 ورشة عمل توعوية حول برامج الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (Excellence in Design for Greater Efficiencies-EDEG). وبحضور ممثلي البنوك من الدوائر المتعلقة بمجال التمويل العقاري والتمويل الأخضر ودوائر الهندسة في القطاع المصرفي.

وافتح اعمال الورشة الأستاذ فادي مشهراوي مدير ادارة الدراسات والسياسات والتخطيط في الجمعية، والتي هدفت الى الترويج وتعزيز التوجه نحو تمويل الأبنية الخضراء في القطاع المصرفي. وأشار السيد مشهراوي في كلمته، الى أهمية التحول نحو التمويل الأخضر، منوها الى استراتيجية التمويل الأخضر التي يعمل البنك المركزي مع الشركاء على تنفيذها، كما بين مشهراوي أهمية إضافة القطاع العقاري والتحول الى الأبنية الخضراء ضمن الأنشطة والفعاليات للتحول الأخضر، لما للقطاع من أهمية وترايطات امامية وخلفية في الاقتصاد الوطني، وهو ما يساهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام. كما أشار مشهراوي الى الفرص العديدة امام القطاع العقاري، موضحاً ان قطاع الانشاءات يحصل على أكبر حصة من التمويلات من القطاع المصرفي، والتي تقارب حوالي 22% من اجمالي التسهيلات الممنوحة بقيمة 7.82 مليار دينار أردني. كما يقدم القطاع المصرفي ما يزيد عن مليار دينار كقروض عقارية للأفراد.



واستعرض مشهراوي العناوين الرئيسية للورشة؛ حيث ناقشت

الورشة مجموعة من المواضيع منها تعريف الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (EDGE)، وأبرز المنافع والفوائد المرتبطة بها، إضافة الى مناقشة جدوى الشهادات التقييم وسبل ارتباطها بتمويل الأبنية الخضراء. إضافة الى الإجابة الى أسئلة واستفسارات البنوك حول تطوير أدوات تمويل الأبنية الخضراء وارتبط ذلك بشهادات التقييم.

وبين سعادة رئيس الهيئة الإدارية للمجلس الأردني للأبنية الخضراء المهندس عبدالله بدير، أن المجلس يسعى بشكل مستمر إلى تعزيز مفهوم الأبنية الخضراء في الأردن، من خلال رفع الوعي وتقديم التدريب والدعم الفني للمؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع تبني معايير الاستدامة في قطاع الإنشاءات.

وأشار المهندس بدير إلى أن الأبنية الخضراء لم تعد خياراً ترفيهياً، بل أصبحت ضرورة اقتصادية وبيئية تساهم في تقليل كلف التشغيل واستهلاك الطاقة والمياه، وتحسين جودة الحياة داخل المباني.

كما أكد على أهمية الشراكة مع القطاع المصرفي لتطوير أدوات التمويل الأخضر، وربطها بمشاريع البناء المستدام، مما يساهم في تعزيز قدرة السوق المحلي على التحول نحو اقتصاد أخضر ومنافسة إقليمية في هذا المجال.

وأضاف أن المجلس الأردني للأبنية الخضراء يرحب بأي مبادرة من البنوك والمؤسسات المالية لدعم مشاريع الأبنية الخضراء، ويضع خبراته الفنية والاستشارية في خدمة هذه الجهود الوطنية.

من جهتها تحدثت الخبيرة المهندسة ميسون خريسات، إحدى أعضاء هيئة التدريس في المجلس الأردني للأبنية الخضراء ومدرب المعتمدة من مؤسسة التمويل الدولي لشهادة المباني الخضراء EDGE. عن أهمية عقد ورشة العمل التوعوية مع القطاع المصرفي، وأهمية التشابك مع القطاع في تنفيذ شهادات التقييم، وارتباطها بالوصول الى مصادر التمويل الأخضر الدولية.

كما بينت السيدة عبير الشعلان ممثلة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دور مؤسسة التمويل الدولية في هذا الجانب، والتعاون مع الشركاء المحليين في جوانب الأبنية الخضراء لتعزيز وتطوير منظومة الحوافز المقدمة، وتوسيع قاعدة اعتماد الشهادات الدولية للأبنية الخضراء. كما تحدثت الشعلان عن دور مؤسسة التمويل الدولية في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، خصوصاً تعاون المؤسسة مع القطاع المصرفي لإصدار السندات الخضراء والمستدامة. وتأتي هذه الورشة ضمن أنشطة مشروع تطوير البناء الأخضر في الأردن والذي تنفذه مؤسسة التمويل الدولية بالشراكة مع مملكة هولندا.

وناقش الحضور خلال ورشة بعض التحديات المتعلقة بتمويل الأبنية الخضراء، منها اعتماد الشهادات الدولية محلياً، وأهمية الربط بين الحوافز والية تنفيذ الأبنية على أرض الواقع، وضرورة تعزيز الوعي لدى المقترضين والمطورين حول أهمية التحول إلى الأبنية الخضراء. كما أجاب المهندسة خريسات عن استفسارات الحضور حول الية الحصول إلى شهادة (EDGE)) ووجود خبراء معتمدين في المملكة لتنفيذ متطلبات الشهادة.

في ختام الورشة، أعرب السيد مشهراوي عن شكره للمجلس الأردني للأبنية الخضراء للمساهمة في تنظيم هذه الورشة التي تعتبر إضافة للعاملين في القطاع المصرفي، كما تقدم الحضور بشكرهم الجزيل للمهندسة خريسات على المعلومات التي قدمتها، وشكرهم لجمعية البنوك في دعم توجه القطاع المصرفي نحو التمويل الأخضر، مثنين هذا التوجه من الجمعية الذي يساهم في تعزيز قدرات ومعارف العاملين في القطاع المصرفي بأدوات التمويل الأخضر وسبل الاستفادة منها محلياً ودولياً.

♦ ورشة عمل مع مجموعة من طلبة الجامعة الأردنية حول القطاع المصرفي والمهارات المطلوبة لسوق العمل



عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع البنك التجاري الأردني، ورشة عمل تعريفية بعنوان "القطاع المصرفي الأردني ومهارات العمل المستقبلية"، استهدفت مجموعة من طلبة الجامعة الأردنية ضمن مساق مهارات سوق العمل الذي يدرسه الدكتور رعد محمود التل.

وافتح الورشة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، مرحّباً بالمشاركين، ومعبراً عن تقديره للدكتور رعد التل على مبادرته وجهوده في التنسيق لعقد هذه الورشة، كما ثمن تعاون البنك التجاري الأردني المستمر مع الجمعية في دعم الأنشطة التدريبية، وأكد المحروق أهمية تعزيز التواصل بين القطاع المصرفي والشباب، وتمكين الجيل الجديد من فهم طبيعة عمل البنوك والمهارات المطلوبة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها القطاع.

من جانبه، عبّر الدكتور رعد محمود التل، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، عن شكره للجمعية على سرعة الاستجابة والتخصيص المتميز للورشة، لافتاً إلى أهمية هذه اللقاءات في تعزيز استعداد الطلبة للانخراط في سوق العمل، وتزويدهم بالمعرفة العملية حول متطلبات العمل المصرفي.

كما استعرض فادي مشهراوي، مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في جمعية البنوك، الدور المحوري للقطاع المصرفي الأردني في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو، من خلال دوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وقدم مشهراوي عرضاً شاملاً لأبرز خصائص البنوك العاملة في المملكة ومؤشراتها، إضافة إلى مناقشة التوجهات الحديثة مثل التحول الرقمي والشمول المالي، وما نتج عنها من تغيرات في سوق العمل المصرفي ومتطلبات الوظائف الجديدة. كما تطرق إلى المهارات المستقبلية المرتبطة بالمجالات الرقمية، مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة التقنية، إضافة إلى الشهادات المهنية والتقنية التي تساهم في تعزيز فرص الخريجين في سوق العمل.

وخلال الورشة، قدّم كل من عروبة الشعار وأسامة الناطور، من الخبراء والمختصين في التدريب وإدارة الموارد البشرية في البنك التجاري الأردني، مجموعة من المحاور المتقدمة حول التحولات الرقمية في القطاع المصرفي، بما يشمل نمو الخدمات المصرفية الإلكترونية، ودور الذكاء الاصطناعي، وتطور المدفوعات الإلكترونية، وتأثير هذه التغيرات على طبيعة الوظائف. كما تناول المتحدثون آليات التوظيف في القطاع المصرفي، ومعايير اختيار المرشحين، وكيفية الاستعداد الفعال للعمل في البنوك، إلى جانب نصائح عملية في كتابة السيرة الذاتية، والاستعداد للمقابلات الشخصية، وتجنب الأخطاء الشائعة لدى الخريجين، وإبراز المهارات الفنية والسلوكية المطلوبة.

وتفاعل الطلبة بشكل لافت خلال النقاشات المفتوحة التي تناولت فرص التوظيف والتطور المهني في القطاع المصرفي، حيث طرح المشاركون تساؤلات حول المهارات المطلوبة والاتجاهات المستقبلية للعمل المصرفي.

وفي ختام الورشة، تم توزيع شهادات المشاركة على الطلبة، وسط أجواء إيجابية عكست اهتمام الشباب بالقطاع المصرفي ورغبتهم في تطوير مهاراتهم بما يواكب متطلبات سوق العمل المتغير.

♦ أربع ورش عمل محاكاة للمشروعات الصغيرة والادخار والمزارعين

نفذت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مؤسسة ولي العهد وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، أربعة ورش عمل محاكاة متخصصة خلال عام 2025، والتي شملت برنامج محاكاة للمشاريع الصغيرة (Micro Business)



(Game Savings)، وبرنامج محاكاة للادخار (Savings Game)، وبرنامج محاكاة للمزارعين (Farmers Game)، وذلك انطلاقاً من جهود الجمعية الرامية لتعزيز المهارات الريادية والثقافة المالية وبناء القدرات لمختلف فئات المجتمع.

ويهدف تمرين "محاكاة الأعمال الصغيرة" إلى رفع كفاءة أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في إدارة مشاريعهم بشكل فعال، وتأهيلهم للحصول على التمويل المناسب، من

خلال منهجية تعتمد على التعلّم بالتطبيق العملي واتخاذ القرارات المالية والإدارية السليمة، بما يمكن المشاركين من اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لإنجاح مشاريعهم. وخلال التمرين، جرى تقسيم المشاركين إلى مجموعات، مثلت كل مجموعة نموذجاً لعائلة تمتلك متجراً لبيع عصير البرتقال، تواجه مجموعة من الأحداث والتحديات المختلفة، بما يتطلب اتخاذ القرارات الأنسب للتعامل معها. وأسهم ذلك في تمكين المشاركين من إدارة ميزانية المشروع ونفقاته، مع التركيز على تحسين جودة المنتج، وزيادة الإيرادات، وتطوير مهارات الإدارة العامة لضمان استدامة ونجاح المشروع. وفي ختام التمرين، تمكن المشاركون من فهم مبادئ المحاسبة الأساسية، والتعرّف على أدوات مالية تساعد في إعداد حسابات الإيرادات والحسابات الختامية، وتطوير مهارات التعامل مع الزبائن، وفهم أساسيات التسويق وتقدير المبيعات المتوقعة، إلى جانب التعلّم على ديناميكيات السوق والمنافسة، وإدارة الموردين، وتطوير المنتجات، وتعميق المعرفة بإدارة المشاريع الصغيرة، من خلال فهم العلاقة بين مؤسسات التمويل والعملاء والآثار المترتبة عليها.

أما تمرين الادخار (Savings) فقد استهدف تقديم تجربة تدريبية تفاعلية للمشاركين للتعرف على مفاهيم الادخار والإدارة



المالية بأسلوب عملي، بما يساهم في تطوير مهارات مالية أساسية تدعم حياتهم اليومية وخطتهم المستقبلية، ويعكس أهمية الاستثمار في بناء الوعي والقدرات المالية لدى الأفراد. وستهدف التمرين الأسر والشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة، من خلال محاكاة واقعية لاتخاذ القرارات المالية والتعامل مع التحديات المختلفة، مع التركيز على إدارة الميزانية، والتخطيط للطوارئ، وفهم الأدوات المالية الأساسية.

كما نفذت الجمعية تمرين المزارعين (Farmers)، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة، عبر محاكاة عملية لإدارة الموارد المالية والتعامل مع التحديات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتقلبات الدخل، بما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الزراعية ودعم استقرارها على المدى الطويل.

وتأتي هذه البرامج التدريبية في إطار الدور الذي تضطلع به جمعية البنوك في الأردن في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز ثقافة الرادة والثقافة المالية، من خلال بناء قدرات الأفراد وأصحاب المشاريع وتمكينهم من إدارة مواردهم المالية بكفاءة، بما يساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

◆ تنفيذ 16 محاضرة توعوية وتثقيف مالي في مختلف محافظات المملكة

نفذت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد، سلسلة من محاضرات التوعية والتثقيف المالي خلال عام 2025، والتي بلغ عددها 16 محاضرة، موزعة على كافة محافظات المملكة.

حيث جاءت هذه المبادرة انطلاقاً من الدور الوطني والمحوري الذي تضطلع به الجمعية في نشر المعرفة المالية والمصرفية بين الأفراد والمؤسسات، بما يساهم في دعم الشمول المالي وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

وتم عقد المحاضرات في المكاتب التابعة لمؤسسة ولي العهد في عدد من المحافظات، والتي شملت الزرقاء، والعقبة، وإربد، وعجلون، وجرش، ومأدبا، والطفيلة، والكرك، والمفرق، والبلقاء. واستهدفت المحاضرات شرائح متعددة من المجتمع، شملت الطلبة، والشباب، والنساء، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث حرصت الجمعية على إيصال رسائل التوعية المالية إلى مختلف المناطق الجغرافية، بما يحقق العدالة في الوصول إلى المعرفة المصرفية ويحد من الفجوة المعرفية بين المحافظات.

وتناولت المحاضرات، التي تحدث بها مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال من البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقااص (جوباك)، موضوعات متنوعة في أساسيات الثقافة المالية، شملت إدارة الدخل وإعداد الميزانية الشخصية، وإدارة الديون وتجنب التعثر المالي، والتخطيط المالي للمستقبل، والادخار والاستثمار، إضافة إلى التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد، ورفع مستوى الوعي المالي والحماية من الاستغلال والاحتيال المالي.

كما اشتملت المحاضرات على محاور متخصصة في الدفع الإلكتروني في الأردن، تضمنت التعريف بأدوات الدفع الإلكتروني وأنواعها ومفاهيمها، وآليات استخدامها والتعامل الآمن معها، بما يعزز الثقة بالخدمات المالية الرقمية.

يشار في هذا الصدد أن تنفيذ هذه المحاضرات التوعوية جاء في إطار الأجندة السنوية المشتركة التي تنفذها الجمعية مع مؤسسة ولي العهد.

إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2025

9

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2025 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2025 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.



تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2024

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقرير "أبرز التطورات المصرفية لعام 2024" الذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن على المستوى الإجمالي وعلى المستوى الإفرادي، والتي عكست متانة القطاع المصرفي واستمراره في تحقيق النمو والاستقرار. كما يوفر التقرير تلك البيانات والمؤشرات بشكل دقيق معتمداً بذلك على البيانات الصادرة من البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن.



ويعكس التقرير صورة إيجابية لأداء القطاع المصرفي الأردني

خلال عام 2024، حيث تمكن من تحقيق نمو مستقر في أبرز المؤشرات المالية، ما يدل على استمرار متانته وقدرته على دعم الاقتصاد الوطني رغم التحديات الإقليمية والدولية. فقد ارتفعت موجودات البنوك العاملة في الأردن بنسبة 5.6% لتصل إلى 69.85 مليار دينار. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الموجودات المحلية بنسبة 5.2% لتصل إلى 63.05 مليار دينار، إلى جانب نمو الموجودات الأجنبية بنسبة 9.3% لتصل إلى 6.8 مليار دينار. وشكلت موجودات البنوك ما نسبته 184.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو ما يعكس الدور المحوري للبنوك في تمويل النشاط الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة للنمو.

وفي سياق موازٍ، أظهر التقرير أن إجمالي الودائع لدى البنوك في الأردن شهد نمواً لافتاً خلال عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 6.8% ليصل إلى نحو 46.7 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع انعكاساً لنمو وودائع القطاع الخاص والعام. كما شهدت الودائع بمختلف أنواعها (تحت الطلب والتوفير والودائع لأجل) ارتفاعاً خلال عام 2024. وتُعد هذه الأرقام دليلاً على الثقة المستمرة بالمؤسسات المصرفية الأردنية واستقرارها، وعلى متانة العلاقة بين البنوك وعملائها من الأفراد والشركات.

ووفقاً للتقرير، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة 4.2% لتبلغ 34.78 مليار دينار في نهاية عام 2024، مما يؤكد استمرار الدور التمويلي الفاعل للبنوك في تحفيز النشاط الاقتصادي. وشكلت القروض والسلف ما

نسبته 60.3% من إجمالي التسهيلات، تلتها ذمم البنوك الإسلامية بنسبة 29.9%، في حين بلغت حصة الجاري مدين 8.2% من الإجمالي. أما توزيع التسهيلات حسب العملة، فقد بلغت 87.6% بالدينار الأردني و12.4% بالعملة الأجنبية.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي، استحوذت أربع قطاعات اقتصادية رئيسية على حوالي ثلثي التسهيلات الائتمانية، وهي: الإنشاءات (22.6%)، الخدمات والمرافق العامة (17.2%)، التجارة العامة (16.2%)، والصناعة (11.1%). كما شهدت بعض القطاعات نمواً واضحاً، حيث ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة العامة بنسبة 16.5%، ولقطاع الخدمات والمرافق بنسبة 9.2%.

وفي جانب آخر، أبرز التقرير النمو المتزايد في الخدمات المصرفية للأفراد، إذ أصدرت البنوك في الأردن خلال عام 2024 ما يزيد على 191 ألف بطاقة ائتمان من مختلف الأنواع، كما منحت أكثر من 136 ألف قرض شخصي بقيمة إجمالية بلغت 1.08 مليار دينار. فيما منحت البنوك خلال عام 2024 حوالي 33.1 ألف قرض سكني وعقاري، بقيمة إجمالية بلغت 867.5 مليون دينار. كذلك بلغ عدد قروض السيارات 49 ألف قرض بقيمة إجمالية وصلت إلى 629 مليون دينار. ويأتي التوسع في قروض وتمويلات الأفراد ضمن جهود البنوك في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

وبين التقرير أن مؤشرات المتانة المالية تعكس سلامة الجهاز المصرفي الأردني. حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 5.6% وهي ضمن المستويات الآمنة دولياً، ما يعكس جودة محافظ البنوك الائتمانية، وبلغت نسبة تغطية 74.5%، ليشكل الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة نسبة 6.1%. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18%، وهي أعلى من متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل البالغة. كما بلغت نسبة السيولة القانونية 144.7% متجاوزة الحد الأدنى المطلوب (100%) بهامش مريح. وبلغ معدل العائد على الموجودات 1.1%، ومعدل العائد على حقوق المساهمين 9.1%، مما يعكس استقرار الربحية واستمرار الكفاءة التشغيلية للقطاع. وفيما يتعلق بالتوزيع الجندري للعملاء الأفراد لدى البنوك العاملة في الأردن، فقد بين التقرير أن نسبة أصحاب الودائع من الذكور شكلت 63.2% من إجمالي عدد المودعين لدى البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة أصحاب الودائع من الإناث حوالي 36.8%. كما شكلت ودايع الذكور 71.8% من إجمالي قيمة ودايع الأفراد لدى البنوك في الأردن، مقارنة بنسبة 28.2% للإناث. بينما بلغت نسبة المقترضين الذكور 76.5% من إجمالي عدد المقترضين الأفراد، فيما بلغت نسبة المقترضين الإناث 23.5%. كما شكلت قروض الذكور 79.1% من إجمالي قيمة قروض الأفراد من البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة قيمة قروض الإناث حوالي 20.9%.

وفيما يخص الانتشار الجغرافي للبنوك داخل المملكة، فقد أشار التقرير أن عدد فروع البنوك بلغ 869 فرعاً و53 مكتباً بالإضافة إلى 2365 جهاز صراف آلي في نهاية عام 2024.

كما تناول التقرير أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان من حيث الرقم القياسي لأسعار الأسهم وحجم التداول ومساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية. وتناول التقرير هيكل أسعار الفائدة على الودائع وتطورات أسعار الفائدة على التسهيلات، وهامش أسعار الفائدة، وتطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، كما استعرض التقرير أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها عام 2024.

وسلط التقرير الضوء أيضاً على التطورات الكبيرة في أنظمة المدفوعات الإلكترونية، حيث توسعت خدمات نظام إي-فواتيركم (eFAWATEERcom) ونظام كليك (CliQ) بشكل لافت، مع زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المالية المرتبطة بها، إلى جانب الارتفاع في عدد وقيمة الحركات التي تمت عبر قنوات الإنترنت والموبايل المصرفي ونقاط البيع. كما شهدت البنوك إدخال عدد من الخدمات المصرفية الرقمية الجديدة التي تعزز التحول الرقمي وتدعم تجربة العملاء.

أما في مجال الموارد البشرية، فقد رصد التقرير تطوراً في حجم الكوادر العاملة في البنوك في الأردن؛ حيث بلغ عدد العاملين 22996 موظفاً وموظفة في البنوك في نهاية عام 2024. كما واصلت البنوك الاستثمار في التدريب والتأهيل، حيث شارك مئات الموظفين في دورات تدريبية متخصصة خلال عام 2024، وارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة المصرفية لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

علماً أن تقرير أبرز التطورات المصرفية لعام 2024 تضمن توسعاً ملحوظاً مقارنة بإصدار عام 2023، من حيث المحتوى والتحليل والبيانات، حيث أضيفت محاور وجدول جديدة تعكس التطورات الحديثة في القطاع المصرفي الأردني، مع تعزيز التركيز على التحول الرقمي والخدمات المصرفية المستحدثة وتحديث لمختلف المؤشرات.

ويعكس التقرير صورة واضحة للأداء المتميز للبنوك العاملة في الأردن وبرز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد التقرير أن القطاع المصرفي الأردني يدخل عام 2025 بأسس مالية قوية، وهيكل متين للسيولة ورأس المال، واستراتيجية واضحة لتعزيز الابتكار الرقمي وتوسيع قاعدة الشمول المالي، بما يسهم في ترسيخ مكانة الأردن كمركز مالي ومصرفي متطور في المنطقة العربية.

التقرير السنوي السادس والأربعين لجمعية البنوك

أصدرت الجمعية التقرير السنوي السادس والأربعين لعام 2024، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2024، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2024. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2024، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2024.



دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2023 و 2024

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة " الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2023 و 2024". وتأتي هذه الدراسة لتحمل في طياتها تلخيصاً وافياً لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في المملكة خلال العام 2024 مقارنةً مع العام السابق 2023. حيث تناول الجزء الأول تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة لحقوق الملكية ورأس المال. ويتيح هذا التحليل الوقوف على حجم النشاط المصرفي ومتانة البنية المالية للبنوك. أما الجزء الثاني فيتضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام

2024 والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة، وهو ما يوفر مؤشراً على كفاءة العمليات والربحية التشغيلية. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن، والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وتتمثل هذه المقاييس في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام 2024. وهو ما يساعد في قياس مدى الفعالية في استخدام الموارد المالية لتوليد الأرباح.

أما الجزء الرابع فيتناول أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك بما في ذلك نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، والتي تعكس مدى قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الائتمانية والاستجابة للمتطلبات الرقابية. فيما تناول الجزء الخامس مؤشرات النشاط الاقراضي للأفراد خلال عام 2024، والذي يركز على قيمة القروض الشخصية والسكنية الممنوحة من البنوك للأفراد، مما يعكس دور البنوك في تمويل الأفراد وفي تحفيز الاستهلاك وتعزيز القطاع العقاري.

وتناول الجزء السادس أهم المؤشرات الجندرية للعملاء الافراد، بما فيها توزيع القروض والودائع بين الذكور والإناث، بما يعكس مدى شمول الخدمات المصرفية. أما الجزء السابع فيتضمن قراءة في مؤشرات الانتشار المصرفي والتي تتناول عدد الفروع والصرافات الآلية للبنوك العاملة في المملكة. وأخيراً فقد جاء الجزء الثامن ليعكس تطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في عام 2024، بما في ذلك عدد العاملين في القطاع المصرفي وتوزيعهم بين الذكور والإناث.

المشهد المالي والاقتصادي (ABJ PANORAMA)

سلسلة تتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة وبما يضع اما قيادات القطاع المصرفي أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المشهد الحالي.



جمعية البنوك في الأردن تصدر دراسة بعنوان "جاهزية الخريجين لسوق العمل المصرفي في الأردن: تحليل الواقع واستشراف المهارات المستقبلية"

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة أعدتها حول واقع توظيف الخريجين الجدد في البنوك العاملة في المملكة خلال عام 2024، حيث تسلط الضوء على المهارات والكفايات اللازمة للاندماج في سوق العمل المصرفي، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده القطاع.

حيث أظهرت الدراسة أن الخريجين الجدد استحوذوا على حوالي نصف التعيينات في البنوك عام 2024، مع تركيز

التوظيف في الوظائف التشغيلية، إلى جانب تنامي واضح في التوظيف في الوظائف الرقمية والتقنية والتحليلية. كما سلطت الدراسة الضوء على الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات البنوك، خاصة في المهارات التقنية والرقمية، مؤكدة أهمية تعزيز التدريب العملي والشراكة بين الجامعات والقطاع المصرفي. وتوقعت الدراسة توسعاً في وظائف جديدة مثل: محلل بيانات، أخصائي ذكاء اصطناعي، وأخصائي أمن سيبراني، مما يستدعي إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية لتشمل هذه المهارات المستقبلية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الجامعية لتشمل المهارات الرقمية والمصرفية الحديثة مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتعزيز المهارات السلوكية والتواصل والعمل الجماعي لدى الطلبة، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والبنوك، إضافة لضرورة تعزيز التدريب العملي والتطبيقات العملية ضمن التعليم الجامعي.

دراسة تحليلية بعنوان: مرونة البنوك في الأردن في مواجهة الأزمات

أصدرت جمعية البنوك دراسة تحليلية بعنوان «مرونة البنوك في الأردن في مواجهة الأزمات»، والتي أظهرت أن البنوك العاملة في الأردن أثبتت مرونة استثنائية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرّت بها المنطقة خال العقدين الماضيين، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008، مروراً بتداعيات الربيع العربي وجائحة كورونا، وصولاً إلى الحرب على غزة في عام 2023.

تقرير الطريق نحو الاستدامة 2024

في إطار توجهاتها نحو دعم الاستدامة المالية والتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، أطلقت جمعية البنوك تقرير "الطريق نحو الاستدامة لعام 2024" والذي يهدف الى توثيق واستعراض أبرز إنجازات وأنشطة الجمعية في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر خلال العام 2024.

وأشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، ان التقرير يركز على مساهمات الجمعية في بناء القدرات التي ستقود عملية التحول نحو التمويل الأخضر والمستدام. وبين المحروق ان الجمعية قامت في عام 2024 بعقد مجموعة من الورش والبرامج التدريبية النوعية

في مجالات التمويل الأخضر والاستدامة المصرفية، ووصل عدد المتدربين فيها الى 210 متدرب في عام 2024.

وتحدث المحروق عن رؤية الجمعية حول مجالات الاستدامة والتمويل الأخضر، مشيراً الى ان توجهات الجمعية تأتي ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وإطار توجهات البنك المركزي في جوانب تعزيز الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وخصوصاً استراتيجية التمويل الأخضر. وعلى المستوى المصرفي بين المحروق ان القطاع سيستمر في العمل على العديد من الجوانب الهامة منها: بناء خطط التمويل الأخضر وتطوير المنتجات الخضراء، والعمل على تطوير أدوات الحوكمة البيئية والاجتماعية في البنوك وخصوصاً بناء الأقسام والدوائر واللجان المعنية بالاستدامة، هذا بالإضافة الى قيام البنوك بتطوير استراتيجياتها المتعلقة ببناء خطط الانتقال الواضحة، كما شكلت البنوك الجان المتعلقة بالاستدامة، وعلى مستوى مجالس الإدارة للإشراف على استراتيجيات الاستدامة. وأصدرت تقارير الاستدامة التي تتماشى مع متطلبات هيئة الأوراق المالية الأردنية (ASE) ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

كما استعرض المحروق أيضاً توجهات الجمعية المستقبلية مشيراً الى انها ستسعى الى استكمال العمل على العديد من الملفات والمواضيع الفنية للتمويل الأخضر والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وبالشراكة مع كافة الشركاء، وذلك خلال العام 2025 والاعوام القادمة، مؤكداً ان الجوانب الاستدامة لا تتعلق فقط بأعمال القطاع المصرفي، بل تتجاوز ذلك نحو أدوار أوسع اقتصادية واجتماعية وبيئية مستقبلية.

وبحسب التقرير فان من أبرز إنجازات الجمعية في عام 2024 الانضمام الى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN)، وانضمام الجمعية إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يُعتبر أكبر مبادرة تطوعية عالمية تُعنى بتشجيع الشركات والمؤسسات على تبني مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. بالإضافة الى عقد النسخة الثانية من منتدى التمويل الأخضر والذي جاء بعنوان "التمويل الأخضر: ضرورة ملحة لمستقبل القطاع المصرفي"، والذي شهد مشاركة واسعة من القيادات المصرفية من رؤساء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، بالإضافة الى مشاركة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية.

ويغطي التقرير أيضاً مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي قامت بها الجمعية ولجنة التمويل الأخضر فيها، والتي اسندت إليها مهمة المساهمة في تعزيز وترويج مفهوم التمويل الأخضر وزيادة الوعي والمعرفة به لدى البنوك العاملة في المملكة. حيث ساهمت اللجنة بتطوير أعمال التحول الأخضر في القطاع المصرفي من خلال العديد من المبادرات. كما ارتبطت أعمال اللجنة في إيصال الجوانب الفنية والعملية للتمويل الأخضر مع كافة الشركاء الدوليين والاقليميين والمحليين.



إصدارات مجلة البنوك في الأردن

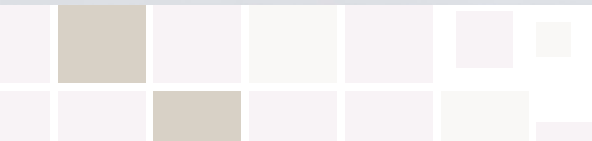
أصدرت الجمعية عشرة أعداد من مجلة البنوك في الأردن خلال عام 2025



04

الفصل
الرابع

البيانات المالية للجمعية
وتقرير مدقق الحسابات
لعام 2025



تقرير مدقق الحسابات المستقل الى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لجمعية البنوك في الأردن (الجمعية) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2025 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الجمعية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في 31 كانون الأول 2025 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفير أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية للجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- ◆ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي..
 - ◆ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.
 - ◆ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
 - ◆ التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.
 - ◆ تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

ارنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة

ترخيص رقم 1079

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
دينار	دينار	
١,٥٥٥,٧٣٢	١,٤٥٦,٧٥٨	٤
٥٦,٠٨٩	٥٥,٣٨٠	٥
٣,٣١١,٢٢٣	٤,٠١٠,٨٥٦	٦
٣,٣٦٧,٣١٢	٤,٠٦٦,٢٣٦	
٤,٩٢٣,٠٤٤	٥,٥٢٢,٩٩٤	
٤,٤٠٥,٤٤٥	٤,٧٣٧,٦٧١	
١٣,٤٢٧	١٢,٤٩٩	
٤,٤٧٧	٤٢,٥٨٨	
٤٩٩,٦٩٥	٧٣٠,٢٣٦	٧
٥١٧,٥٩٩	٧٨٥,٣٢٣	
٤,٩٢٣,٠٤٤	٥,٥٢٢,٩٩٤	

الموجودات

موجودات غير متداولة-

ممتلكات ومعدات

موجودات متداولة-

ذمم وأرصدة مدينة أخرى

نقد وأرصدة لدى البنوك

مجموع الموجودات

حقوق الجمعية والمطلوبات

حقوق الجمعية -

الوفر المتراكم

المطلوبات -

مطلوبات متداولة-

مصاريف مستحقة

ذمم دائنة

أمانات للغير

مجموع المطلوبات

مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
دينار	دينار	
١,٤٧٥,٠١٦	١,٥٤٧,٩٨٦	
٤٦,٦٣٧	٢٩,٩٨١	
١٤٩,٠٦٤	٢٤٨,٢٠٠	
١٥٧,٣٠٩	١٨٣,٩٨٧	
٢٤,٦٥٣	٦,٠٠٠	
١,٨٥٢,٦٧٩	٢,٠١٦,١٥٤	
(٥٠,٥٥٧)	(١٧,٩١٣)	٩
(٧٧,٤٥٥)	(١٧٧,٩٨٦)	
(٢٢,٨٨٩)	(٦,٧٣٢)	
(١,٤٥٥,٠٦٢)	(١,٤٨١,٢٩٧)	١٠
(١,٦٠٥,٩٦٣)	(١,٦٨٣,٩٢٨)	
٢٤٦,٧١٦	٣٣٢,٢٢٦	
-	-	
٢٤٦,٧١٦	٣٣٢,٢٢٦	

الإيرادات -

رسوم اشتراك الأعضاء

إيراد مجلة البنوك

إيراد دورات تدريبية

إيراد فوائد بنكية

إيرادات أخرى

إجمالي الإيرادات

المصاريف -

مصاريف مجلة البنوك

مصاريف دورات تدريبية

مصاريف ورشات عمل وندوات

مصاريف إدارية

إجمالي المصاريف

الربح الصافي للسنة

يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى

مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التغيرات في حقوق الجمعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المجموع	الوفر المتراكم
دينار	دينار
٤,٤٠٥,٤٤٥	٤,٤٠٥,٤٤٥
٣٣٢,٢٢٦	٣٣٢,٢٢٦
<u>٤,٧٣٧,٦٧١</u>	<u>٤,٧٣٧,٦٧١</u>

- ٢٠٢٥

الرصيد كما في أول كانون الثاني
مجموع الدخل الشامل للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٤,١٥٨,٧٢٩	٤,١٥٨,٧٢٩
٢٤٦,٧١٦	٢٤٦,٧١٦
<u>٤,٤٠٥,٤٤٥</u>	<u>٤,٤٠٥,٤٤٥</u>

- ٢٠٢٤

الرصيد كما في أول كانون الثاني
مجموع الدخل الشامل للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
دينار	دينار	
٢٤٦,٧١٦	٣٣٢,٢٢٦	
١١٢,٤١٧	١٠٦,٧٦٧	٤
(١٥٧,٣٠٩)	(١٨٣,٩٨٧)	
(٢٣,١٥٥)	-	
٢٩,٦٧٧	(١١,٩٠٧)	
٣٢٧	(٩٢٨)	
(٨,٥٣٢)	٣٨,١١١	
٢٠٠,١٤١	٢٨٠,٢٨٢	
١٥٤,٩٧٥	١٩٦,٦٠٣	
(١٤٤,٠٨٧)	(٧,٧٩٣)	٤
٤٠,٠٠٠	-	
٥٠,٨٨٨	١٨٨,٨١٠	
٢٥١,٠٢٩	٤٦٩,٠٩٢	
٢,٥٦٠,٤٩٩	٢,٨١١,٥٢٨	٦
٢,٨١١,٥٢٨	٣,٢٨٠,٦٢٠	

الأنشطة التشغيلية

الربح الصافي للسنة

تعديلات -

استهلاكات

إيراد فوائد بنكية

أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات

تغيرات رأس المال العامل -

ذمم وأرصدة مدينة أخرى

مصاريف مستحقة

ذمم دائنة

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الإستثمارية

فوائد بنكية مقبوضة

شراء ممتلكات ومعدات

المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات

صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

صافي الزيادة في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني

النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(١) عام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد إصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ أصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقاً لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك» رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

- ١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة.
 - ٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.
 - ٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحدة لهذه الغاية.
- يقع المقر الرئيسي للجمعية في وادي صقرة، شارع موسى ابن نُصير في مبنى رقم ٦٢ - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية. تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٦

(١-٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). تم إعداد القوائم المالية لمبدأ الكلفة التاريخية. إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(٢-٢) التغيير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، باستثناء أن الجمعية قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

عدم قابلية العملة للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ «آثار التغييرات في أسعار الصرف الأجنبي» لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للجمعية.

أصبحت التعديلات سارية المفعول للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للجمعية إعادة عرض معلومات المقارنة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(٣-٢) المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع (ما عدا أراضي الجمعية) حسب النسب السنوية التالية:

%	
٢	مبنى الجمعية
٢٠	أجهزة ومعدات
١٠	الأثاث والديكور
١٥	سيارات

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

إن النقد وما في حكمه يشمل على نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل بحيث لا تتضمن مخاطر التغيير في القيمة بالإضافة الى الودائع طويلة الاجل التي لا تخضع لغرامات او عمولات او نقصان في الفوائد المستحقة. ولغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل أمانات لدى الغير أو البنوك الدائنة إن وجد.

الإيرادات -

يتم تسجيل الإيرادات وفقاً لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والتمن وتحديد التزام الأداء والاعتراف بالإيرادات بناءً على تأدية التزام الأداء:

إيرادات رسوم اشتراك الأعضاء:

يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) وإصدار الفاتورة في بداية السنة المالية.

إيرادات مجلة البنوك:

يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك التابعة للمجلة الالكترونية عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) وإصدار الفاتورة في بداية السنة المالية. بينما يتم الاعتراف بإيرادات الإعلانات وإصدار الفاتورة عند نشر الإعلان فعلياً.

إيرادات فوائد بنكية:

تسجل إيرادات الفوائد البنكية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية، حيث يتم الاعتراف بالفوائد بناءً على الفترة الزمنية التي تخص الوديعة، وبما يتناسب مع الرصيد المتبقي من الأداة المالية. وتعكس هذه الإيرادات العائد المتحقق من الأرصدة النقدية المودعة لدى البنوك خلال الفترة المالية.

الإيرادات الأخرى:

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم مدينة -

تظهر الذمم المدينة بالقيمة التي تتوقع الجمعية ان تحققه مقابل تقديم الخدمات بعد تنزيل المخصصات لقاء المبالغ المقدر عدم تحصيلها والمخصصات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الجمعية بتطبيق الطريقة المبسطة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة.

أمانات للغير -

يتم الاعتراف بالأمانات للغير عند استلام المبالغ النقدية التي تلقتها الجمعية لتمويل نشاطات او مبادرات محددة الاستخدام. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد مقابل هذه المبالغ. يقتصر دور الجمعية على الحفظ والإدارة فقط دون تحقيق منفعة اقتصادية مباشرة منها.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

القيمة العادلة -

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة في أسواق نشطة بالرجوع إلى أسعار الإغلاق بتاريخ القوائم المالية. تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الإلتزام تم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات. تحتاج الشركة لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

تقوم الجمعية بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الإقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الإقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

تقوم الجمعية باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

تقوم الجمعية باستخدام الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية. جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.

المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

تقوم الجمعية بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهرية على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية. لغايات إيضاح القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تدني الموجودات المالية -

تقوم الجمعية بإجراء تقييم بتاريخ إعداد القوائم المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد تعرضت لانخفاض دائم في قيمتها. يتم اعتبار قيمة أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد انخفضت، فقط في حالة وجود دليل موضوعي لانخفاض القيمة كنتيجة لحدث أو أكثر والتي حصلت بعد التثبيت الأولي للموجودات (حصول «حدث خسارة») ولهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية التي من الممكن تقديرها بشكل معقول. يمكن أن يتضمن دليل الانخفاض الدائم مؤشرات على أن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة أو إهمال أو تقصير في دفعات الفوائد أو المبلغ الأساسي ومن المرجح أنهم سيتعرضون للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى. وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغييرات في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتقشير.

تدني الموجودات غير المالية -

تقوم الجمعية بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمه المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة، وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتمالات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

تصنيف المتداول مقابل غير المتداول -

تقوم الجمعية بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس التصنيف المتداول وغير المتداول.

يعتبر الموجود متداولاً عندما:

- ◆ يتوقع تحقيقه أو ينوي بيعه أو استهلاكه في الدورة التشغيلية الاعتيادية:
- ◆ يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة:
- ◆ يتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ و
- ◆ النقد وما في حكمه إلا إذا كان مقيد من إن يتم استبداله أو استخدامه لتسوية مطلوب لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يعتبر المطلوب متداولاً عندما:

- ◆ يتوقع تسويته في الدورة التشغيلية لاعتيادية:
- ◆ يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة:
- ◆ عندما يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ و
- ◆ ليس هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوب لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

٣) أهم التقديرات والفرصيات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الجمعية القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المجموع	سيارات	أثاث وديكور	أجهزة ومعدات	مبنى الجمعية	أرض الجمعية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢,٨٨٤,٦٣٣	١٢٠,٤١٠	٤٠٤,٢٣٦	٣١٣,٦٢٩	١,٧١٩,٨٨١	٣٢٦,٤٧٧
٧,٧٩٣	-	٣,٩١٧	٣,٨٧٦	-	-
٢,٨٩٢,٤٢٦	١٢٠,٤١٠	٤٠٨,١٥٣	٣١٧,٥٠٥	١,٧١٩,٨٨١	٣٢٦,٤٧٧
١,٣٢٨,٩٠١	٢٠,١٤٠	١٦٨,٣٤٦	٢٨٣,١٧٤	٨٥٧,٢٤١	-
١٠٦,٧٦٧	١٤,٧٨٣	٣١,٢٧٧	٢٦,٣٠٩	٣٤,٣٩٨	-
١,٤٣٥,٦٦٨	٣٤,٩٢٣	١٩٩,٦٢٣	٣٠٩,٤٨٣	٨٩١,٦٣٩	-
١,٤٥٦,٧٥٨	٨٥,٤٨٧	٢٠٨,٥٣٠	٨,٠٢٢	٨٢٨,٢٤٢	٣٢٦,٤٧٧
٢,٨٠٠,٤٤٦	٨٦,٨١٠	٣٥٨,٥٧٦	٣٠٨,٧٠٢	١,٧١٩,٨٨١	٣٢٦,٤٧٧
١٤٤,٠٨٧	٩٣,٥٠٠	٤٥,٦٦٠	٤,٩٢٧	-	-
(٥٩,٩٠٠)	(٥٩,٩٠٠)	-	-	-	-
٢,٨٨٤,٦٣٣	١٢٠,٤١٠	٤٠٤,٢٣٦	٣١٣,٦٢٩	١,٧١٩,٨٨١	٣٢٦,٤٧٧
١,٢٥٩,٥٣٩	٤٧,٦٥٤	١٣٦,٩٧٦	٢٥٢,٠٦٥	٨٢٢,٨٤٤	-
١١٢,٤١٧	١٥,٥٤١	٣١,٣٧٠	٣١,١٠٩	٣٤,٣٩٧	-
(٤٣,٠٥٥)	(٤٣,٠٥٥)	-	-	-	-
١,٣٢٨,٩٠١	٢٠,١٤٠	١٦٨,٣٤٦	٢٨٣,١٧٤	٨٥٧,٢٤١	-
١,٥٥٥,٧٣٢	١٠٠,٢٧٠	٢٣٥,٨٩٠	٣٠,٤٥٥	٨٦٢,٦٤٠	٣٢٦,٤٧٧

(٤) ممتلكات ومعدات

- ٢٠٢٥

- الكلفة -

الرصيد كما في أول كانون الثاني

الإضافات خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

- الاستهلاك المتراكم -

الرصيد كما في أول كانون الثاني

الاستهلاك للسنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة الدفترية

كما في ٣١ كانون الأول

- ٢٠٢٤

- الكلفة -

الرصيد كما في أول كانون الثاني

الإضافات خلال السنة

الإستبعادات خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

- الاستهلاك المتراكم -

الرصيد كما في أول كانون الثاني

الاستهلاك للسنة

الإستبعادات خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة الدفترية

كما في ٣١ كانون الأول

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(٥) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار	دينار
٧,٤٥٣	١٦,٢٠٨
٨,٨٠٢	١١,٩٥٤
٣٩,٨٣٤	٢٧,٢١٨
٥٦,٠٨٩	٥٥,٣٨٠

ذمم مدينة

مصاريف مدفوعة مقدماً

إيراد فوائد مستحقة

(٦) نقد وأرصدة لدى البنوك

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار	دينار
١,٨٣٠	١,٥٠٠
٤٨٥,٨٤١	٤٩٩,٩٣١
٢,٨٢٣,٥٥٢	٣,٥٠٩,٤٢٥
٣,٣١١,٢٢٣	٤,٠١٠,٨٥٦
(٤٩٩,٦٩٥)	(٧٣٠,٢٣٦)
٢,٨١١,٥٢٨	٣,٢٨٠,٦٢٠

نقد في الصندوق

حسابات جارية

ودائع لدى البنوك*

مجموع النقد وأرصدة لدى البنوك

ينزل: حساب أمانات الغير (إيضاح ٧)

النقد وما في حكمه

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- ◆ ودیعة سنویة لدى البنك العربی بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ دینار کما فی ٣١ کانون الأول ٢٠٢٥ تحمل سعر فائدة ٦٪ سنویاً.
- ◆ ودیعة شهرية لدى البنك العربی بمبلغ ٢٣٠,٥٤٢ دینار کما فی ٣١ کانون الأول ٢٠٢٥ تحمل سعر فائدة ٥٪ سنویاً
- ◆ ودیعة شهرية لدى البنك العربی بمبلغ ٢,٢٨,٨٨٣ دینار کما فی ٣١ کانون الأول ٢٠٢٥ تحمل سعر فائدة ٤,٢٥٪ سنویاً
- ◆ (٢٠٢٤): ودیعة شهرية لدى البنك العربی بمبلغ ١,٧٦١,٢٨٢ دینار تحمل سعر فائدة ٤,٣٧٪ سنویاً، و ودیعة سنویة لدى بنك المؤسسة العربیة المصرفیة بمبلغ ١,٠٦٢,٢٧٠ دینار تحمل سعر فائدة ٦,٧٥٪ سنویاً).

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(٧) أمانات للغير

يمثل هذا البند ما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار	دينار	امانات فوائد مبادرة الصحة والتعليم*
-	٢٣٠,٥٤١	امانات منتدى السياسات العالمي**
٤٩٧,٦٠٩	٤٩٧,٦٠٩	امانات UN Women***
٢,٠٨٦	٢,٠٨٦	
٤٩٩,٦٩٥	٧٣٠,٢٣٦	

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن بخصوص مبادرة البنوك لقطاعي الصحة والتعليم بهدف تمويل حزمة من المشاريع الخاصة بقطاعي الصحة والتعليم على مدار ٣ سنوات وبقيمة ٩٠ مليون دينار. وبحسب الاتفاق تم توجيه كتاب لمعالي وزير المالية يفيد بتحويل الفوائد المتحققة على هذا المبلغ الى حساب الجمعية.

** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في منتدى السياسات العالمي الذي يعقده التحالف العالمي للاشتغال المالي في كل عام. كون أن المنتدى يمثل فرصة لإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية وتكوين شراكات مع المؤسسات العالمية المختلفة. وافق مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢ على تخصيص المبالغ المتبقية ليتم استخدامها لأغراض مشاريع أو أية احتياجات مستقبلية تخص القطاع المصرفي.

*** يمثل هذا البند مساهمة تم استلامها من ال UN Women. حيث تم تخصيص هذا المبلغ ليتم استخدامه لأغراض عمل حفل لحملة UN Women.

فيما يلي الحركة على هذا البند:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥				
المجموع	UN Women	السياسات	الصحة والتعليم	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٤٩٩,٦٩٥	٢,٠٨٦	٤٩٧,٦٠٩	-	رصيد بداية السنة
٢٣٠,٥٤١	-	-	٢٣٠,٥٤١	مبالغ مستلمة
٧٣٠,٢٣٦	٢,٠٨٦	٤٩٧,٦٠٩	٢٣٠,٥٤١	رصيد نهاية السنة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٤				
المجموع	UN Women	السياسات		
دينار	دينار	دينار		
٤٩٩,٦٩٥	٢,٠٨٦	٤٩٧,٦٠٩		رصيد بداية السنة
٤٩٩,٦٩٥	٢,٠٨٦	٤٩٧,٦٠٩		رصيد نهاية السنة

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(٨) معاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة أعضاء الجمعية والشركات التي هم فيها مساهمين رئيسيين، هذا ويتم اعتماد الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الجمعية.

فيما يلي ملخص الأرصدة مع جهات ذات علاقة الظاهرة في قائمة المركز المالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار	دينار	
-	٢,٨٧٥	عضو مساهم في الجمعية
-	٢,٠٠٠	عضو مساهم في الجمعية
-	١,٢٠٠	عضو مساهم في الجمعية
-	١,٢٠٠	عضو مساهم في الجمعية
٨٨٠	٨٨٠	عضو مساهم في الجمعية
-	٧٢٥	عضو مساهم في الجمعية
٤٦٤	-	عضو مساهم في الجمعية
١,٣٤٤	٨,٨٨٠	

ذمم مدينة (إيضاح هـ)

البنك العربي
البنك الراجحي
البنك العربي الإسلامي
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الاتحاد
بنك الاستثمار العربي
البنك الإسلامي الأردني

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار	دينار	
٢,٢٤٧,١٢٣	٤,٠٠٩,٣٥٦	عضو مساهم في الجمعية
١,٠٦٢,٢٧٠	-	عضو مساهم في الجمعية
٣,٣٠٩,٣٩٣	٤,٠٠٩,٣٥٦	

أرصدة و ودائع لدى البنوك

البنك العربي
بنك المؤسسة العربية المصرفية

فيما يلي ملخص الأرصدة مع جهات ذات علاقة الظاهرة في قائمة الدخل الشامل:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار	دينار	
٨٧,٢٨٩	١٥٢,١١٩	عضو مساهم في الجمعية
٧٠,٠٢٠	٣١,٨٦٨	عضو مساهم في الجمعية

إيراد فوائد بنكية

البنك العربي
بنك المؤسسة العربية المصرفية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(٩) مصاريف مجلة البنوك

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار	دينار
٤٨,٠٧٠	١٤,٥٨٣
٢,٤٨٧	٣,٣٣٠
٥٠,٥٥٧	١٧,٩١٣

طباعة

أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار	دينار
٧٧٨,٨٥٢	٧٨٦,١٦٧
١١٢,٤١٧	١٠٦,٧٦٧
٧٥,٨٤٧	٦٩,٩٩٧
٧٨,١٣٨	٧٩,٥١٥
٥٥,٣٩٢	٥٧,٧٤٩
-	٤٦,٠٨٤
٣٧,٦٧٦	٢٨,٥٩٥
٣٦,٤٧٢	٢٣,٩٩١
٣٥,٢٣٠	٣٤,٨٦٧
٣٥,١٩٤	٣٥,١٠٧
٢٦,٥٣٠	٢٣,٠١٠
٢٥,٨٨٧	٣٧,٦٠٦
٢٢,٤٠١	١٩,٨٥١
١٩,٨٣٤	٧,٢٥٠
١٨,١٩٦	٢٤,٣٢٩
١٦,٦٨٨	١٦,١١٥
١١,٩٢٤	١١,٥٦١
٦,٦٧٤	٦,٦٧٤
٦١,٧١٠	٦٦,٠٦٢
١,٤٥٥,٠٦٢	١,٤٨١,٢٩٧

(١٠) مصاريف إدارية

رواتب وأجور ومكافآت
استهلاكات (إيضاح ٤)
أتعاب مهنية واستشارات
المساهمة في الضمان الاجتماعي
مصاريف طبية
مصاريف حملة ترويجية للبنوك
سفر وتنقلات
صيانة واصلاحات
تبرعات
أمن ونظافة
اتصالات وانترنت
منصات الكترونية
طباعة وقرطاسية
هدايا
حفلات واجتماعات
ضيافة
مياه و كهرباء
ضريبة مسقفات
أخرى

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(II) ضريبة الدخل

إن أنشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

(II) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الجمعية معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على الودائع البنكية. يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة على أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

الأثر على قائمة الدخل الشامل		سعر الفائدة	العملة
٢٠٢٤	٢٠٢٥	%	
دينار	دينار		دينار أردني
٢٨,٢٣٦	٣٥,٠٩٤	١+	

في حال وجود تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوياً للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

ترى الجمعية بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث إن جميع الذمم المدينة القائمة هي على أعضاء الجمعية والمتمثلة ببنوك رائدة على شكل اشتراكات سنوية. كما تحتفظ الجمعية بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تعمل الجمعية على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من الأعضاء في الجمعية على شكل اشتراكات سنوية. يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصصة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

المجموع	من سنة حتى ٥ سنوات	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر	أقل من ٣ شهور	
دينار	دينار	دينار	دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٤٢,٥٨٨	-	-	٤٢,٥٨٨	ذمم دائنة
٤٢,٥٨٨	-	-	٤٢,٥٨٨	المجموع
٤,٤٧٧	-	-	٤,٤٧٧	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
٤,٤٧٧	-	-	٤,٤٧٧	ذمم دائنة
٤,٤٧٧	-	-	٤,٤٧٧	المجموع

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبينة أدناه، وستقوم الجمعية بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٥ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- ◆ توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في «تاريخ التسوية» وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- ◆ إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- ◆ توضيحات حول ما يشكل «ميزات غير قابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- ◆ تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- ◆ تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر. مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.
- ◆ من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة) إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الأول ٢٠٢٥ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تتسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود، مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقة. تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة. تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٥ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ «عرض البيانات المالية». يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الإجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على «الأدوار» المحددة للقوائم المالية الرئيسة والملاحظات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة. من «الربح أو الخسارة» إلى «الربح أو الخسارة التشغيلي» وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الإفصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٥ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني ٢٠٢٥ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والايرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، وفقاً للفقرة ٣٤ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩. تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات إضافية معينة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الأول ٢٠٢٧، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.



تصميم وإشراف فني وطباعة





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

47

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo